الجامعـــــة الإسلاميـــــة – غزة
عمـــــادة الدراســـــات العـــليـــا
كـــليـــــة التجـــــــــــــارة
قـــسـم الـمـحاسـبة والتمـويـل

أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل

(دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية)

The effect of investment in the Industrial Estates in Palestine on the job creation opportunities

(case study: The industrial estates and the industrial free zones under the control of Palestinian Industrial Estates and Free Zones Authority)

إعداد الطالب

محمد مصطفى محمود القدرة

إشراف

الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1428هـ - 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

صدق الله العظيم

(المجادلة : آية 11)

الإهداء

- إلى أغلى من أحب .....

إلى من سهرت على راحتي.....

إلى من تغمدتني بوافر الدعاء.....

إلى أمي الحبيبة

- إلى من رباني على حب العلم.....

إلى من كان دافعا لي دوما نحو التفوق.....

إلى من أدين له بكل ما أنعم الله به علي.....

إلى أبي الحبيب

- إلى من هم عزي وعزوتي.....

إلى إخواني و أخواتي الأعزاء

- إلى الذين شاركوني الألم والأمل ... وكانوا لي عونا معينا ..... حتى أنجزت هذا البحث المتواضع.

إلى زوجتي .... و أولادي محمود و أحمد

- إلى منبر العلم والعلماء .....

إلى الجامعة الإسلامية

إليهم جميعا أتقدم بهذا العمل المتواضع ... سائلا المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتي وأن ينفع بي المسلمين

الباحث

شكر وتقدير

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) (النمل: آية 19)

- الشكر أولا وأخيرا لله رب العالمين الذي أنعم علي بإتمام هذا البحث المتواضع.
- إلى الدكتور محمد إبراهيم مقداد لما بذل من جهد وتعاون بناء في الإشراف على هذا البحث وتقديم النصح والتوجيهات حتى يخرج هذا البحث إلى النور.
- الشكر إلى كل من قدم يد المساعدة في سبيل إتمام هذه الدراسة من شركات وأفراد، وأخص بالذكر م. إسماعيل أبو العلا مدير عام هيئة المدن الصناعية و م. محمود ارحيم والسيد هيثم حمدان اللذين قاموا بالمساعدة في توفير ما لزم من بيانات ومعلومات ضرورية وقيمة، والسيد سمير الشطلي الذي قام بالمساعدة في توزيع الاستبانة وإعادة جمعها وباقي زملائي في العمل.
- كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث.
- وأخيرا لا ينسى الفرد تقدير جهود الجنود المجهولين وهم أفراد الأسرة الذين لم يبخلوا عن تقديم أي جهد.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد....

محمد مصطفى القدرة

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	ر
قائمة الأشكال والرسوم البيانية	ش
قائمة الملاحق	ش
ملخص الدراسة	ص
Abstract	ط
الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع	5
أهداف الدراسة	5
محددات و قيود الدراسة	6
الدراسات السابقة	6
ملخص الفصل	13
الفصل الثاني: واقع الاستثمار في القطاع الصناعي في فلسطين	14
مقدمة	15
مفهوم الاستثمار والمستثمر الصناعي	15
القوانين الاقتصادية والتجارية ذات الأثر على التنمية الصناعية في فلسطين	16
قانون المواصفات والمقاييس	17
قانون تشجيع الاستثمار	18
قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	18
الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية مع الدول الأخرى	18

الموضوع	رقم الصفحة
التمويل الصناعي	19
أسس تقديم التسهيلات الائتمانية	20
هيكل نظام التمويل الصناعي	20
دور الحكومة والمؤسسات التمويلية في دعم الاستثمار بالقطاع الصناعي	21
التمويل المصرفي	21
نظم حوافز الحماية والتشجيع للقطاع الصناعي	23
الحوافز المساعدة في مرحلة ماقبل الاستثمار	23
الحوافز المساعدة في توفير الأرض والمباني والهياكل الأساسية والخدمات	23
الحوافز المساعدة في توفير العمالة الماهرة والكوادر الإدارية والخدمات الاستشارية	24
خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني	24
تصنيف هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني	24
طبيعة وخصائص منشآت القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية	26
قطاع الصناعة الفلسطيني قبل اتفاق أوسلو في ظل الاحتلال الإسرائيلي **1967-1993**	26
قطاع الصناعة الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو **1994-2005**	28
استراتيجية الصناعة الفلسطينية المعلنة	30
الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الصناعي في فلسطين	31
مشاكل خارجية	32
مشاكل داخلية	32
ملخص الفصل	37
الفصل الثالث: تجارب تاريخية في المدن الصناعية	38
مقدمة	39
مفهوم وماهية المدن الصناعية	39
المجمع الصناعي **(Industrial Estate)**	39
المنطقة الصناعية **(Industrial Area)**	40
منطقة الصناعات **(Industrial zone)**	40
المناطق الصناعية المؤهلة **Qualified Industrial Zone (QIZ)**	40
المنطقة الحرة **(Free zone)**	40

الموضوع	رقم الصفحة
تاريخ نشأة المدن الصناعية	41
برنامج هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين	42
مميزات وحوافز الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين	42
أهداف الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	44
دور الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في خدمة المستثمر	44
دور الهيئة العامة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في دعم الإقتصاد	45
إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية	46
المدن الصناعية في فلسطين القائمة و المستقبلية (المخططة)	46
تجربة جمهورية مصر العربية	55
المدن الصناعية **(Industerial Estates)**	56
المناطق الصناعية المؤهلة **(Qualified Industrial Zones)**	57
تجربة المملكة الأردنية الهاشمية	60
المناطق الصناعية المؤهلة	61
الحوافز والمزايا التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الأردني	64
نوع الصناعات القائمة في المنطقة الصناعية المؤهلة	65
مقارنة بين مدينة غزة الصناعية ومدن صناعية أخرى	66
ملخص الفصل	68
الفصل الرابع: واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية	69
مقدمة	70
القوى العاملة الفلسطينية	70
هيكل القوى العاملة الفلسطينية	70
الخصائص العامة للقوى العاملة الفلسطينية	71
العاملون حسب النشاط الاقتصادي والمهنة	72
أوضاع العمالة في اتفاق باريس	73
التشغيل في القطاع الصناعي	74
مشكلات القوى العاملة في القطاع الصناعي	75
النساء والأطفال في القوى العاملة الفلسطينية	75

الموضوع	رقم الصفحة
واقع ظروف عمل المرأة	76
عمالة الأطفال	76
البطالة في فلسطين	78
قياس البطالة	79
تكاليف البطالة	79
أنواع البطالة ومسبباتها	79
تطور لبطالة في الأراضي الفلسطينية	80
توزيع البطالة حسب الفئات العمرية	81
أسباب ازدياد معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية	81
السمات العامة للعمالة في مدينة غزة الصناعية	82
توزيع العمالة والأجور وحجم الإنتاج في مدينة غزة الصناعية طبقا للأنشطة الاقتصادية عام 2006	83
توزيع العمالة والأجور بمدينة غزة الصناعية وفقا لنوع النشاط الصناعي عام 2006	83
توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية وفقا للمناطق الجغرافية عام 2006	84
توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية وفقا لنوعية الأيدي العاملة عام 2006	86
توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية وفقا للجنس عام 2006	87
تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1999 – 2006)	88
نموذج انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية	**92**
ملخص الفصل	93
الفصل الخامس: المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل	94
مقدمة	95
منهجية الدراسة	95
جمع البيانات الثانوية	95
جمع البيانات الأولية	96
مجتمع وعينة الدراسة	96
أداة الدراسة	97
الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	98

الموضوع	رقم الصفحة
صدق الإستبانة	99
ثبات الإستبانه	101
ملخص الفصل	102
الفصل السادس: مدينة غزة الصناعية (نتائج الدراسة الميدانية)	103
مقدمة	104
الوصف الإحصائي لمدينة غزة الصناعية وفق الخصائص والسمات العامة	104
سمات ملكية وإدراة الشركات بمدينة غزة الصناعية	104
مواصفات المكان	108
خصائص الاستثمار بمدينة غزة الصناعية	110
آراء المستثمرين حول طريقة احتساب الإعفاءات الضريبية والنافذة الاستثمارية واستمرارية العمل	113
خصائص الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية	116
مقارنة بين عدد العمال قبل الاستثمار وبداية الاستثمار وحاليا بمدينة غزة الصناعية	120
المزايا المقدمة للعاملين و أنواع التأمينات والأجازات التي يحصلون عليها	123
تحليل العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وكل من أسواق توفير مستلزمات الإنتاج وأماكن تسويق المنتجات، وبين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات	124
العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق توفير مستلزمات الإنتاج	125
العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق تسويق المنتجات	125
العلاقة بين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات	126
اختبار الفرضيات	127
تحليل الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة	138
ملخص الفصل	140
الفصل السابع: النتائج والتوصيات	141
النتائج	142
التوصيات	147
المراجع	151
الملاحق	160

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
2/1	أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية الفترة من 1994-1999	29
2/2	أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية الفترة من 2000-2005	30
3/1	الصناعات المستهدفة في منطقة غزة الصناعية المحلية و فرص العمل المتوقعة	50
3/2	المؤشرات الأساسية للمدن الصناعية الجديدة في مصر عام 2001	56
3/3	أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية المؤهلة ومنطقة التجارة الحرة	59
3/4	مقارنة بين مدينة غزة الصناعية ومدن صناعية أخرى	67
4/1	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة في الربع الثالث 2004	73
4/2	توزيع العمالة والأجور وحجم الإنتاج بمدينة غزة الصناعية وفقا للأنشطة الاقتصادية 2006	83
4/3	توزيع العمالة والأجور وحجم الإنتاج بمدينة غزة الصناعية وفقا لنوع النشاط الصناعي 2006	84
4/4	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا للمناطق الجغرافية والأنشطة الاقتصادية عام 2006	85
4/5	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا لنوع الأيدي العاملة عام 2006	86
4/6	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا لنوع الجنس عام 2006	87
4/7	تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1999 – 2006)	90
4/8	تطور حجم الإنتاج في مدينة غزة الصناعية (2001 – 2006)	91
5/1	مقياس ليكرت	98
5/2	معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.	101
5/3	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	102
6/1	الشكل القانوني للشركات في مدينة غزة الصناعية	104
6/2	جنسية الشركاء في مدينة غزة الصناعية	105
6/3	الهيكل التمويلي للشركات في مدينة غزة الصناعية	105
6/4	المبالغ المستثمرة بالشركات في مدينة غزة الصناعية	106
6/5	المؤهل العلمي لمديري الشركات بمدينة غزة الصناعية	107
6/6	أعمار مديري الشركات بمدينة غزة الصناعية	107
6/7	مساحة الشركات في مدينة غزة الصناعية	108
6/8	قيمة الإيجار للشركات في مدينة غزة الصناعية	109
6/9	أنواع الأنشطة الإقتصادية القائمة في مدينة غزة الصناعية	110
6/10	أنواع الأنشطة الصناعية القائمة في مدينة غزة الصناعية	110
6/11	مصادر شراء المواد الخام للشركات في مدينة غزة الصناعية	111
6/12	منافذ تسويق منتجات الشركات في مدينة غزة الصناعية	112

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
6/13	تقنية التصنيع المتبعة في مدينة غزة الصناعية	113
6/14	سمات خطوط الإنتاج في مدينة غزة الصناعية	113
6/15	تفضيلات المستثمرين لأسلوب احتساب الإعفاءات الضريبية	114
6/16	المدة الزمنية لإنهاء إجراءات الترخيص للشركات	114
6/17	الجهات المسئولة عن إجراءات الترخيص للشركات	115
6/18	رغبة الشركات في الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية	115
6/19	رغبة الشركات في الانتقال لمدينة صناعية أخرى	115
6/20	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا للأنشطة الاقتصادية	116
6/21	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا لنوع النشاط الصناعي	117
6/22	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا لنوع الصناعة و نوع العمالة	117
6/23	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا لنوع الجنس ونوع العمالة	118
6/24	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا لنوعية الأيدي العاملة	118
6/25	الأسس المعتمدة في تشغيل العمالة في مدينة غزة الصناعية	119
6/26	الفئات العمرية للعمالة في مدينة غزة الصناعية	119
6/27	نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات	120
6/28	مقارنة بين عدد العمال في بداية الاستثمار وحاليا حسب نوع الجنس	120
6/29	مقارنة بين عدد العمال في بداية الاستثمار وحاليا بمدينة غزة الصناعية حسب الجنس ونوعية العمالة	122
6/30	نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات	122
6/31	مقارنة بين عدد العمال قبل الاستثمار بمدينة غزة الصناعية وفي بداية الاستثمار وحاليا	123
6/32	النسبة المئوية وكذلك الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات المجال (الحوافز المقدمة للعاملين في مدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.	124
6/33	العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق توفير مستلزمات الإنتاج	125
6/34	العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق تسويق المنتجات	126
6/35	العلاقة بين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات	126
6/36	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (الحوافز المساعدة التي قدمت للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية في مرحلة ما قبل الاستثمار) من الاستبانة.	127
6/37	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (دور السلطة وشركة بيدكو في توفير الحوافز للتمويل الصناعي) من الاستبانة.	128
6/38	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (**Sig**) لكل فقرة من فقرات	129

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	المجال (درجة الاستفادة من محفزات الاستثمار والإعفاءات المقدمة بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.	
6/39	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (دور السلطة الفلسطينية في توفير المحفزات المساعدة لدعم الاستثمار مدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.	130
6/40	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية) من الاستبانة	131
6/41	النسبة المئوية والوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل مجالات الفرضية الأولى	132
6/42	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (التشريعات والقوانين والإجراءات المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.	133
6/43	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (السياسات التمويلية المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.	135
6/44	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (المعوقات السياسية والأمنية المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة	136
6/45	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة	137
6/46	نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات	138
6/47	نتائج اختبار كروسكال- والاس	138
6/48	نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات	139
6/49	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي	139

قائمة الرسوم والأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
4/1	توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية طبقا للأنشطة الاقتصادية عام 2006	82
4/2	توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية طبقا لنوع النشاط الصناعي عام 2006	84
4/3	توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية طبقا للمناطق الجغرافية عام 2006	85
4/4	توزيع العمالة بمدينة غزة الصناعية طبقا لنوعية الأيدي العاملة عام 2006	86
4/5	توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا لنوع الجنس عام 2006	87

4/6	تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1999 – 2006)	**89**
4/7	تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1/2005 – 12/2005)	**89**
4/8	تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1/2006 – 12/2006)	**90**
6/1	حجم المبالغ المستثمرة بالشركات في مدينة غزة الصناعية	**106**
6/2	مساحة الشركات في مدينة غزة الصناعية	**108**
6/3	قيمة الإيجار السنوي للشركات في مدينة غزة الصناعية	**109**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الاستبيان	**161**
2	أسماء السادة المحكمين	**170**
3	نتائج الاتساق الداخلي	**171**
4	خطوات التراخيص	**175**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الاستثمار في المدن الصناعية على توفير فرص العمل، بالإضافة للتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية.

وتحاول الدراسة الإجابة على مشكلة البحث والتي توضح أن ضعف قدرة المدن الصناعية في فلسطين على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية أضعف مساهمتها في خلق فرص العمل والحد من مشكلة البطالة، وذلك يرجع لعدد من الأسباب منها ضعف الحوافز والإعفاءات، وعدم الالتزام بتطبيق بعض الحوافز والإعفاءات، وكذلك معاناة المستثمرين في المدن الصناعية من العديد من المعوقات فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار والإغلاق المتكرر للمعابر والمعوقات التمويلية وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات العاملة في مدينة غزة الصناعية، والتي يبلغ عددها حسب إحصاءات الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (29) مشروع في شهر فبراير 2007، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل، وقد تم استرداد (29) استبانة، أي أن نسبة الاسترداد (100%).

وأظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين سواء في مرحلة ما قبل الاستثمار أو بعد الاستثمار، وضعف المزايا والحقوق المقدمة للعاملين، وعدم رضا المستثمرين عن الأداء الإداري للمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وتفضيل غالبية المستثمرين لربط منح الإعفاء الضريبي بالدمج بين حجم رأس المال وعدد العمالة، وقد أثبتت الدراسة عدم كفاية وتفعيل التشريعات والقوانين والسياسات التمويلية الجاذبة للاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل، مما أثر على قدرة مدينة غزة الصناعية على توفير فرص العمل، ونتيجة لهذه المعوقات اتجه معدل نمو العمالة نحو الانخفاض بنسبة 38% تقريبا منذ 1999وحتى 2007. وقد بينت الدراسة اعتماد الشركات بشكل كبير على استيراد المواد الخام، والاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير في توفير رأس المال، وتسويق معظم الإنتاج في السوق الإسرائيلي وخاصة صناعة خياطة الملابس وصناعة الأثاث الخشبي، وأن غالبية الأيدي العاملة تعمل بالنشاط الصناعي وخاصة في صناعة خياطة الملابس، وتتسم هذه العمالة بالمهارة، وغالبيتها من الذكور، والاعتماد على عاملي الخبرة ثم التعليم في تشغيل العمالة، وأخيرا تم تقديم نموذج انحدار متعدد لتقدير حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية.

وتوصي الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة مراجعة وتفعيل كافة التشريعات والقوانين والاتفاقيات التي تشجع الاستثمار بالمدن الصناعية، وتوفير وتفعيل الحوافز والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين، والعمل على وضع السياسات التمويلية المشجعة للمستثمرين، وضرورة ضبط الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، والحد من الانفلات الأمني ومعدل الجريمة، والسعي لفتح الأسواق العربية والإسلامية والأجنبية للتخفيف من التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي، والعمل على مراجعة وتخفيض قيمة الإيجار ورسوم الخدمات المقدمة بمدينة غزة الصناعية، كما قدمت الدراسة اقتراح لإنشاء مجمع صناعي أو منطقة حرة في رفح بالتعاون مع الجانب المصري.

Abstract

This research aims at determining the effect of the investment in industrial estates on job creation opportunities and at identifying the obstacles and constraints that face investors in industrial estates.

This study attempts to respond to the research problems that reveal the weaknesses of industrial estates in Palestine in attracting the local and foreign investments, thus it reduces their ability to create job opportunities and reduces the unemployment. In addition, the research shows the main reasons behind this problem which are the weakness and unimplemented incentives, privilege and exemptions, insufficient investment laws and regulations, repeated closures of the borders, weak financing policies and political and security instability.

This research population involves 100% of the working companies in Gaza Industrial Estate (GIE). According to the Palestinian Industrial Estates and Free Zones authority (PIEFZA), the working companies are (29) as of February 2007, the research sample covers all the study population, (29) questionnaires were retained back which means (100%) of the responders.

This study magnifies some important results such as the improper conditions and activations of the privileges and exemptions, unsatisfactory right and privilege presented to the employees, weak institutional setup and bureaucracy that lead to dissatisfactory of investors. This research also indicates that the current investment laws and regulations and financing policy are inadequate, political and security situations are instable, and the costs of investment and operating are high; all of these obstacles effect the ability of (GIE) to create job opportunities. As a result of that the growth rate of the employment is in a persistent down ward trend by 38% approximately from 1999 till 2007.

Also this study has shown that the investors are completely relying on Israel in obtaining the raw materials, they depend on the self – financing, and they market the most of their products in the Israeli markets especially in matter of garment and furniture industry. The majority of employees work in industrial sector particularly in garment industry. Most of them are skilled males, and their recruitment depends on experience then on education. Lastly this study provide multi-regression model to estimate the volume of employment in GIE.

Finally, This research recommends a series of recommendations such as, it is necessary to review and activate all the agreements, polices and laws that

encourage investment in industrial estates. It is important to activate the privileges and exemptions that are provided to investors, to work on funding policies encourage investors, and to control political situation and security instability in Gaza strip, It is also necessary to seek the investment marketing in industrial estates to Arabic, Islamic and foreign countries to ease the economic dependency on the Israeli side and to reduce the rent and the services' fees that are provided to investors in GIE. This study also submitted a proposal for the establishment of an industrial estate or a free zone in Rafah in cooperation with the Egyptian side.

الفصل الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

- مقدمة

1.1 مشكلة الدراسة

1.2 فرضيات الدراسة

1.3 أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

1.4 أهداف الدراسة

1.5 محددات و قيود الدراسة

1.6 الدراسات السابقة

- ملخص الفصل

الفصل الأول
منهجية البحث والدراسات السابقة

مقدمة:

تعتبر مدينة غزة الصناعية أول مدينة صناعية تعمل ضمن برنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ويتم الاستفادة من اتفاقيات تجارة حرة خاصة أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية للسماح بدخول المنتجات الفلسطينية معفاة من الرسوم للأسواق الأمريكية والأوروبية، ومن نظام الحصص إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، وقد قام ثلاثة شركات بالتصدير للخارج –أوروبا وأمريكا – وهي تحمل اسم صنع في مدينة غزة الصناعية Made In GIE (Gaza Industrial Estate)[1]

وتلعب العوامل المؤثرة على الاستثمار في المدن الصناعية دورا هاما في جذب الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة، من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرق معبدة، وإقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، هذا بجانب منح الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية والامتيازات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية من خلال العمل بفكرة " One Stop Shop " وهي قائمة على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، حيث يقوم المستثمر بتقديم طلبه برغبته في الاستثمار في المدينة الصناعية إلى هذه الجهة، التي تقوم بدورها بإنهاء كافة الإجراءات المرتبطة بالموافقات من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

إن للاستثمار في القطاع الصناعي دورا هاما في تنمية المجتمع، حيث يتميز قطاع الصناعة بامتلاكه للقوى القادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، وبالتالي فإن قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه دورا أساسيا في رفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع (الأمم المتحدة، 2000)، فقد بلغت مساهمة الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما نسبته 22.3% من مجموع المؤسسات في مختلف الأنشطة الاقتصادية في عام2001 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003)، وتلعب المدن الصناعية دورا بارزا في تعزيز حجم الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار، وفتح باب الاستثمار للتصدير على الأسواق الخارجية، فعلى سبيل المثال بلغت الزيادة التي حققتها صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الأردنية إلى

[1]. مقابلة مع السيد/ محمود ارحيم، مدير خدمات المستثمرين في هيئة المدن الصناعية، بتاريخ 6/28/ 2006 وأفاد أن هذه الشركات هي: شركة محمود جبر و شركة الرملي وشركة رويالتكس.

الولايات المتحدة – خلال أربعة سنوات فقط من تطبيق نظام المناطق المؤهلة – زادت عن 280%، حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات من200 مليون دينار عام 1999 إلى 567 مليون دينار عام 2003. (الحزب الوطني الديمقراطي المصري، 2004).

كما أن للاستثمار في القطاع الصناعي دور هام في توفير فرص العمل، فقد ارتفع العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الصناعي من 50532 مشتغلا للعام 1994 إلى 72660 مشتغلا عام 1999 (نوفل، 2001)، وواصل الارتفاع في عام 2000 إلى 76918 مشتغلا، وهذا النمو المضطرد في زيادة حجم العمالة يعزى إلى الاستقرار السياسي والأمني، وكذلك للاهتمام بالمناخ الاستثماري وإنشاء المدن الصناعية، إلى أن انخفض إلى 58236 مشتغلا في عام 2005 نتيجة للممارسات الإسرائيلية. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2006) كما استحوذت الصناعة على ما يقارب 34.3% من عدد العاملين في مختلف القطاعات.(الجهاز المركزي للإحصاء، 2004)

وتساهم المدن الصناعية في تعزيز وخلق فرص العمل، وذلك من خلال تغيير الأسلوب الاستثماري الصناعي من العائلية –ورش صغيرة – إلى الاستثمار الذي يقوم على جلب الأيدي العاملة المتخصصة، حيث تشير التقديرات الأولية أنه بموجب إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة في مصر من شأنه أن يجذب استثمارات بنحو 5 مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة، وبترجمة هذا الرقم الضخم إلى فرص عمل، يكون من شأنه توليد ما يقارب من 300 ألف فرصة عمل جديدة تضاف إلى سوق العمل المصرية. (الحزب الوطني الديمقراطي المصري، 2004) وقد بلغت قيمة الاستثمارات للربع الثاني 2007 حوالي 4.9 مليار دولار.

بالرغم من كل ما تقدم من تسهيلات وحوافز وإعفاءات ممنوحة للمستثمرين إلا أن الاستثمار في المدن الصناعية يواجه معوقات عديدة، مثل المعوقات القانونية ومنها معوقات البيروقراطية والروتين الإداري بالإضافة إلى المعوقات التمويلية والمعوقات السياسية والأمنية.

إن كل هذه العقبات تحول دون تحقيق المدن الصناعية الهدف الذي أنشئت من أجله من تحقيق تنمية في المجتمع وتنشيط للاقتصاد الفلسطيني ككل وتوفير فرص العمل الذي يعد من أهم أهداف إقامة المدن الصناعية وخاصة في ظل واقعنا الفلسطيني الذي يعاني من عظم حجم البطالة والحاجة المتزايدة لتشغيل الأيدي العاملة لمواجهة كافة التحديات، حيث نجد أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في العام 2005 تصل إلى 23.5% أي أكثر من خُمس المشاركين في القوى العاملة، بواقع 20.3% في الضفة الغربية و30.3% في قطاع غزة، وتعتبر نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاتها في

الدول المجاورة، حيث تصل نسبة البطالة في الأردن إلى 12.5% وفي إسرائيل إلى 10.4%.(الإحصاء الفلسطيني، 2006)[1]

1.1 مشكلة الدراسة:

تساهم المدن الصناعية في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التطوير والتنمية من خلال تشجيع المستثمرين، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني، كما وتهدف إلى توفير فرص العمل من خلال استيعاب مختلف أنواع الأيدي العاملة وخاصة في ظل اتسام المجتمع الفلسطيني بارتفاع نسبة البطالة والحصار الاقتصادي الخانق من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتهديداته المتوالية بمنع دخول الأيدي العاملة الفلسطينية إلى العمل داخل الخط الأخضر ومن هنا برزت مشكلة البحث فيما يلي:

1- هل المدن الصناعية في فلسطين قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في خلق فرص العمل والحد من مشكلة البطالة ؟

2- هل يعاني المستثمرين في المدن الصناعية من العديد من المعوقات فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين والمعابر والمعوقات التمويلية والسياسية والأمنية وتكاليف الاستثمار والتشغيل ؟

1.2 فرضيات الدراسة:

يمكن حصر فروض الدراسة في خمس فرضيات رئيسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المدن الصناعية الفلسطينية يزيد قدرتها على توفير فرص العمل.

الفرضية الثانية: تشريع و تفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار تساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمل.

الفرضية الثالثة: توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية تساهم في توفير فرص العمل.

الفرضية الرابعة: المعوقات السياسية والأمنية تؤثر سلبا في توفير فرص العمل في المدن الصناعية.

الفرضية الخامسة: ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل في المدن الصناعية تؤثر على قدرة المدن الصناعية في توفير فرص العمل.

---

[1] . بيان صحفي بمناسبة الأول من أيار الذي يصادف عيد العمال العالمي، 2006.

1.3 أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

(أ) أصالتها، فهذا موضوع جديد، لم يتطرق إليه أحد من قبل فيما يتعلق بتناول الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين معوقاته وطموحاته وأكثر خصوصية في تناول الاستثمار في المدن الصناعية في قطاع غزة و أثره في توفير فرص العمل، كما تتميز هذه الدراسة بأنها من أوائل الدراسات العلمية المنهجية.

(ب) استنادها إلى المصادر الأولية، من خلال استخدام الاستبيان وإجراء بعض المقابلات بالإضافة إلى الرجوع إلى المصادر المنشورة، مما يسهم في إبراز دور الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين ويعود بالنفع على المجتمع ككل، من خلال تنشيط سوق العمل ورفع مستوى المعيشة لدى الأفراد.

(ت) تعتبر المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة بارقة أمل لدعم الاستثمار في فلسطين، وإنعاش الوضع الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وإيمانا من الباحث بأن المدن الصناعية هي عنوان هذه المرحلة في تاريخ بلادنا في محاولة للدفع في سبيل تحقيق الانفصال التدريجي عن هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي والتقليل من حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والتحول التدريجي في الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد صناعي منتج.

(ث) كما للدراسة أهمية علمية وعملية في رسم مستقبل الاقتصاد في فلسطين من خلال العمل على حشد واستقطاب الموارد المالية لإيجاد استثمارات منتجة وفاعلة تساهم في رفع الناتج القومي والناتج المحلي وخلق فرص العمل، مما يستوجب العمل على إزالة كافة المعوقات التي تواجهها.

(ج) وجود علاقة وثيقة بين موضوع البحث وعمل الباحث بهيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة)، بحيث يمكن الاستفادة من نتائج البحث.

(ح) إمكانية متابعة النتائج والتوصيات والعمل على إزالة المعوقات مع الجهات المعنية، والعمل على إيجاد البيئة الاستثمارية الداعمة للاقتصاد الوطني، والتسويق للمدن الصناعية الفلسطينية.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. دراسة واقع المدن الصناعية الخاضعة لبرنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في قطاع غزة، من خلال التعرف على أنواع الصناعات في المدن الصناعية وحجم الاستثمارات، مما يتيح تعريف المستثمرين سواء (الحاليين أو المرتقبين) بالمدن الصناعية

والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين (مواقعها، مواصفاتها، مميزاتها، أهدافها، آفاقها المستقبلية).

2. التعرف على أسباب الرغبة في توقف بعض المستثمرين عن ممارسة نشاطهم في المدن الصناعية، والمعوقات المختلفة التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية وأولويتها.

3. تحديد مدى مساهمة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في توفير فرص العمل.

4. التعرف على هيكل التمويل للشركات المستثمرة في المدن الصناعية وأثره على الشكل القانوني.

5. التعرف على واقع العمالة الفلسطينية في المدن الصناعية في فلسطين ودراسة المعوقات التي تواجه الأيدي العاملة فيها.

6. وضع التوصيات المناسبة لتفعيل دور المدن الصناعية وأثرها في خلق فرص العمل، وتساعد الدراسة في متابعة العمل بتفعيل التوصيات.

1.5 محددات و قيود الدراسة

(أ) المحددات المكانية:

تجدر الإشارة إلى عدم تشغيل أي من المدن والمناطق الصناعية المخططة ضمن برنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في الضفة الغربية، لذا سيقتصر الباحث في دراسته على المدن والمناطق الصناعية التي تقع ضمن برنامج المدن والمناطق الصناعية الحرة الفاعلة في قطاع غزة، وحيث أنه قد تم إغلاق منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقا) فستقتصر الدراسة على مدينة غزة الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها الوطن ألقت بظلالها على أداء مدينة غزة الصناعية، والتي لم تنعم بالاستقرار اللازم للاستثمار منذ بداية افتتاحها.

1.6 الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة لم يتم العثور على رسائل أو دراسات تقوم على أسس المنهجية العلمية بعنوان أهمية الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين ومعوقاته أو عوامل نجاح المدن الصناعية وأثرها في توفير فرص العمل، ومن الدراسات التي تم الرجوع إليها:

(أ) الدراسات باللغة العربية:

- **دراسة (أبو المجد، 2005):**

بعنوان الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، تناولت الهدف من إنشاء المناطق الحرة في مصر فتمثلت فيما يلي:

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية.
- خلق فرص العمل.
- خلق كوادر فنية و إدارية و تدريب العمالة المحلية.
- نقل التكنولوجيا.
- خلق روابط أمامية وخلفية من خلال قيام صناعات تصديرية وروابط خلفية عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج من مواد خام وكهرباء ومياه بالإضافة إلى تنشيط القطاعات الأخرى مما يحقق زيادة في الإنتاج والتوظيف والدخل.

وقد تعرضت الدراسة إلى دور المناطق الحرة في جذب الأيدي العاملة، وبينت تطور حجم العمالة بالمناطق الحرة، حيث اتجه إجمالي عدد العمالة المصرية بمشروعات المناطق الحرة إلى الارتفاع من 67 ألف عامل في عام 2000 إلى 72 ألف عامل في عام 2001 ثم وصل إلى 76 ألف عامل في نهاية عام 2002 بنسبة زيادة قدرها 13.5% عن عام 2000، وبالأخذ بالاعتبار العمالة المؤقتة نجد أن حجم العمالة يصل إلى 100 ألف عامل، كما ارتفع عدد فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة من 84.9 آلاف فرصة عمل في نهاية عام 2003 إلى 109.5 ألف فرصة عمل في نهاية عام 2004 بزيادة قدرها 24.6 ألف فرصة عمل بنسبة زيادة بلغت 29%.

لقد استحوذ النشاط الصناعي على النصيب الأكبر من فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة و الذي بلغ 87.7 ألف فرصة عمل، تشكل نسبة 80% من إجمالي حجم فرص العمل في نهاية عام 2004، تلاه النشاط الخدمي بعدد 18.7 آلاف فرصة عمل تشكل نسبة 17% من إجمالي فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة في نهاية عام 2004.

- دراسة **(قنطقجي، 2003)**

قدمت كاقتراح لمجلس مدينة حماة بعنوان تنظيم المدن الصناعية وإدارتها (المدن الصناعية صديقة البيئة) تناول فوائد إنشاء المدن الصناعية في سوريا و أثرها على القطاع الصناعي فتمثلت فيما يلي:

- يعد إنشاء المدن الصناعية البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات من خلال تكامل هذه الصناعات مما ينعكس ذلك إيجابا في تخفيض تكاليف الإنتاج ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير.

- استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة مما ينعكس بدوره في خفض التكاليف الاستثمارية.
- توفير العديد من فرص العمل.
- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- نقل وتوطين التقنية.
- تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة.
- الالتزام بالمتطلبات البيئية.
- توسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت.
- أنها توفر الإدارة المتخصصة التي تساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير الضارة بالبيئة.
- القضاء على العراقيل المرتبطة بالتراخيص.
- نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها مدنهم مما يسهل من عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة.
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل جلي.
- خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة.
- النهوض بالصناعات الأساسية.
- جذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعي.

• دراسة **(جاد الرب، 2002):**

بعنوان تجربة المدن الصناعية الجديدة في مصر، دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة، هدفت إلى إلقاء الضوء على تجربة المدن الصناعية في مصر، مع التركيز على مدينة برج العرب الجديدة في جذب النشاط الصناعي والنمو العددي للمنشآت الصناعية والعمالة الصناعية بها، وأخيرا تناولت تقييم تجربة المدينة، وخلصت إلى النتائج التالية:

- أخذ عدد العمال في التزايد خلال السنوات من 1989 إلى 1998، حيث بلغ عدد العمال نحو 2305 عاملا عام 1989، حتى وصل إلى 17153 عاملا في عام 1998.
- إن الهدف من إنشاء هذه المدينة إتاحة 160 ألف فرصة عمل في مرحلتها النهائية، حيث لم يكتمل سوى مرحلتين من أصل أربع مراحل لإكمال المدينة الصناعية.

– أن المدينة حققت نجاحا، وخاصة في الجانب الصناعي، حيث بلغت مساحة الأراضي التي شغلتها المنشآت الصناعية التي بدأت الإنتاج نحو 3.8 مليون م2 بنسبة 74.8% من جملة مساحة المنطقة الصناعية بالمدينة.

– تحتل مدينة برج العرب الجديدة المركز الثالث بعد مدينتي العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وذلك من حيث عدد المصانع وعدد العمال.

- دراسة **(زين الدين، 2002):**

بعنوان دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الاستثمار، فقد هدفت الدراسة إلى توضيح دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الاستثمار في مصر فتمثلت في:

(أ) إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة:

حيث تساهم المناطق الحرة في توفير فرص عمالة لعدد من أبناء الدولة، مع تدريبهم على أحدث الوسائل العلمية في فنون الإنتاج، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الصناعات المحلية.

(ب) تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة:

تتيح مشروعات الاستثمار في المناطق الحرة فرصا واسعة لتدريب عمالة صناعية ماهرة تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

(ج) فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية.

وقد أوضحت الدراسة دور المناطق الحرة في مصر على التشغيل فتمثل فيما يلي:

أن إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى 1997/12/31 بلغ 932 مشروعا تعمل في المناطق الحرة، برأس مال قدره 4821 مليون جنيه (ما يعادل 1378 مليون دولار)، وتتيح نحو 94965 فرصة عمل، وبلغ عدد المشروعات التي بدأت فعلا بالمناطق الحرة العام والخاصة حتى 1997/12/31 نحو 437 مشروعا، تقدر جملة رؤوس أموالها بنحو 3120 مليون جنيه (ما يعادل 891 مليون دولار)، وتوفر نحو 51598 فرصة عمل، وتستأثر المنطقة الحرة بالإسكندرية بأكبر عدد من المشروعات وبها نحو 199 مشروعا وتوفر نحو 12011 فرصة عمل، في حين يليها في الترتيب من حيث عدد المشروعات المنطقة الحرة ببورسعيد بنحو 100 مشروع، وتوفر عدد 11553 فرصة عمل، في حين تأتي المنطقة الحرة بمدينة نصر بالقاهرة في الترتيب الثالث من حيث عدد المشروعات وبها نحو 87 مشروعا، في حين أنها تعتبر في الترتيب الأول من حيث توفير عدد العمالة وتوفير نحو 24971 فرصة عمل.

- دراسة (الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، **2001**):

بعنوان دراسة الجدوى الاقتصادية بمنطقة رفح الصناعية الحرة، تناولت أهداف إقامة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة فيما يلي:

- خلق فرص عمل.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا.
- إيجاد بنية تحتية متقدمة تناظر مثيلاتها في أكثر الدول تقدماً لتشجيع الصناعة وزيادة مقدرتها على المنافسة.
- إدارتها و تشغيلها وفق أحدث النظم العصرية.
- المحافظة على البيئة الفلسطينية.
- إيجاد مراكز خدمات مركزية لخفض التكلفة على المستثمرين.
- إحداث تطور صناعي وفق السياسة الموضوعة.

كما وتطرقت لأهم المعوقات التي واجهت الهيئة فيما يلي:-

1. توفير الأراضي اللازمة لإقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة نظراً لندرة الأراضي الحكومية.
2. توفير التمويل اللازم لإقامة عناصر البنية التحتية الخارجية خاصة لأنها غير مربحة وهي ضرورية لتشجيع القطاع الخاص على إقامة المدن الصناعية.

(ب) الدراسات باللغة الأجنبية:

- وفي دراسة ل (**World Bank، 2005**) بعنوان

Implementation Completion Report (TF-26048 TF-26089) on a Proposed Trust Fund Credit in the amount of US$ 10 Million to the West Bank and Gaza for the Gaza Industerial Estate Project

تقرير عن إتمام تنفيذ قرض البنك الدولي بقيمة 10 مليون دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، مشروع مدينة غزة الصناعية، حيث تناول التقرير تقييم أداء مدينة غزة الصناعية حيث خططت السلطة الوطنية الفلسطينية في برنامجها لإقامة ثمانية مدن صناعية، وقد كانت الأهداف الأساسية من إنشاء مدينة غزة الصناعية هي :

أولا: زيادة حجم التوظيف المباشر وغير المباشر في غزة، حيث يتميز القطاع بالبطالة المرتفعة ومعدلات الفقر.

ثانيا: المساهمة في إجمالي الناتج القومي لقطاع غزة.

ثالثا: خلق مناخ مشجع للقطاع الخاص للاستثمار الصناعي في غزة.

رابعا: توفير بنية تحتية جيدة للأنشطة الصناعية في غزة.

وقد خلص التقرير إلى أن هدف التوظيف المباشر وغير المباشر كانت نتائجه غير مرضية، حيث تم تحقيق ما نسبته 7% فقط من حجم التوظيف المستهدف في يونيو 2005 (نهاية القرض)، ما يعادل 2660 فرصة عمل مباشر وغير مباشر، وأن هدف المساهمة في إجمالي الناتج القومي لقطاع غزة كانت نتائجه غير مرضية، حيث تم تحقيق ما نسبته 11% فقط من المستهدف في يونيو 2005 (نهاية القرض)، ما يعادل 4.4 مليون دولار، وأن هدف حجم الاستثمارات الصناعية الخاصة بالمستثمرين في مدينة غزة الصناعية كانت نتائجه غير مرضية، حيث تم تحقيق ما نسبته 11% فقط من حجم الاستثمارات الصناعية المستهدف الخاصة بالمستثمرين في يونيو 2005 (نهاية القرض)، ما يعادل 22.5 مليون دولار، وبالنسبة للمساحة التي تم إشغالها داخل مدينة غزة الصناعية فقد كانت نتائجه غير مرضية، حيث تم إشغال ما نسبته 12% فقط من المساحة المستهدفة في يونيو 2005 (نهاية القرض)، يعادل 32 ألف كم2.

والجدير بالذكر أن اتفاقية القرض الخاص بمدينة غزة الصناعية الموقعة مع البنك الدولي هي بتاريخ مارس 1998، أي في ظل ظروف سياسية وأمنية واقتصادية تتميز بالاستقرار وقد وضعت تقديرات متفائلة لمدينة غزة الصناعية وفقا لذلك، ويجب التأكيد على تأثر مدينة غزة الصناعية بالظروف السياسية والأمنية والذي انعكس على انخفاض عدد المشروعات وعدد العمال.

أما ما يخص عدد العمالة، فقد تم احتساب العمالة الغير المباشرة في هذه الدراسة عن طريق ضرب عدد العمالة المباشرة في 1.5، حيث يبلغ عدد العمالة المباشرة 1064 عامل.

- دراسة **(Abu zarifa، 2004):**

بعنوان المدن الصناعية الحدودية والداخلية – الأوضاع الحالية والمستقبلية – تناول الهدف من إنشاء المدن الصناعية وتمثلت فيما يلي:

- الهدف الأساسي خلق فرص العمل
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستيراد والتصدير ومن خلال جذب الاستثمارات في قطاع الخدمات المساعدة.
- تلبية احتياجات السوق المحلي.

كما تناول دور هذه المدن في توفير فرص العمل في ظل الطاقة الكاملة والراهنة، كما وتناول فائدة المدن الصناعية المحلية كأداة من أدوات الحفاظ على نظافة المدن والأماكن

السكانية من الصناعات القائمة بها والتي تؤثر على الخدمات المتاحة والبنية التحتية والتي قد يكون لها أثر على السكان بالإضافة إلى أن هذه المدن الداخلية تساهم في تطوير الصناعة المحلية كما وتعتبر المخرج من تكلفة الإيجارات المرتفعة داخل المدن، كما تناول معيقات الاستثمار في المدن الصناعية والمتمثلة في ضعف البنية التحتية ونقص التسهيلات التجارية والموانئ وعدم الالتزام الكامل بتنفيذ القوانين الخاصة بالمستثمرين.

- دراسة **(UNIDO، 1997):**

بعنوان المدن الصناعية مبادئ وممارسات، تعرضت إلى مساهمة المدن الصناعية في الاقتصاد وفي تطوير الصناعة فتمثل في:

تسويق وتشجيع أكثر فاعلية لقطاع الصناعة في البلد، وزيادة العمالة المحلية والقومية، وتحقيق توازن أكثر في التوزيع الإقليمي للعمالة والإنتاج وبالتالي أكثر توازن في النمو الإقليمي، جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة والمحلية، وجلب صناعات وعمالة صناعية للبلاد، إحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج وتوفير فرص العمل، تشجيع الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد من خلال تطوير المجمعات الصناعية ذات المجال الكبير، وتدريب العمالة وزيادة إنتاجيتهم، إنجاز استثمارات اقتصادية في البنية التحتية العامة، وتخفيض تكلفة رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة، وتوفير احتياجات المستثمرين من حيث الموقع والخدمات والمباني بالإضافة إلى الأثر البيئي.

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

وتعد هذه الدراسة إضافة علمية، حيث تميزت الدراسة أنها أول الدراسات التي تناولت موضوع المدن الصناعية في فلسطين بالدراسة والتحليل اعتمادا على منهجية البحث العلمي، بالإضافة للتعريف بواقع الاستثمار لأول مدينة صناعية تم إنشاؤها وفقا لبرنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، وهي مدينة غزة الصناعية، وتحديد المعوقات التي تواجه المستثمرين بها وانعكاس ذلك على توفير فرص العمل.

ملخص الفصل

تـــم التطـــرق فـــي هذا الفصل بالبداية إلى مقدمة الدراسة، والتي بينت اهتمام السلطة الفلسطينية بالاســـتثمار فـــي القطاع الصناعي وحرصها على توفير المناخ الجاذب للاستثمار، وكذلك مدى حرص الجهات المانحة على دعم نجاح مدينة غزة الصناعية.

تم التطرق إلى دور الاستثمار بالقطاع الصناعي والمدن الصناعية في توفير فرص العمل، وكذلك لمعـــوقات الاستثمار في المدن الصناعية وأثرها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المدن الصناعية.

قام الباحث باستعراض مشكلة الدراسة، والفرضيات، وأهمية الدراسة وأهدافها، ومنهجية الدراسة، ومحددات وقيود الدراسة.

في نهاية الفصل تم استعراض عدة دراسات سابقة، تناولت أهداف إنشاء المدن الصناعية ودورها في توفير فرص العمل.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار بالقطاع الصناعي في فلسطين

- مقدمة

2.1 مفهوم الاستثمار والمستثمر الصناعي

2.2 القوانين الاقتصادية والتجارية ذات الأثر على التنمية الصناعية في فلسطين

2.3 التمويل الصناعي

2.4 أنظمة حوافز الحماية والتشجيع للقطاع الصناعي

2.5 خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني

2.6 الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الصناعي في فلسطين

- ملخص الفصل

الفصل الثاني
واقع الاستثمار بالقطاع الصناعي في فلسطين

مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية، التي تساهم في تطور الأمم وبيان درجة تقدمها، بما يحققه من اكتفاء ذاتي أو خفض في الواردات، هذا إضافة إلى توفير العديد من فرص العمل، بما يعود جميعه بالنفع على الاقتصاد، إلا أن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية يواجه العديد من المعوقات والتحديات في فلسطين، كما هو الحال في العديد من الدول النامية، إلا أن هذا الوضع يزداد سوءا في ظل الاحتلال، حيث عمد الاحتلال إلى وضع العديد من العراقيل والمعوقات، بهدف الإبقاء على استمرارية تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

إلا أنه وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، وعقد اتفاقية أوسلو للسلام، بدأت السلطة بالعناية بالنشاط الاستثماري والصناعي، في محاولة إلى بلورة سياسة صناعية بهدف إعادة هيكلة القطاع الصناعي ليأخذ دوره الريادي والقيادي الداعم في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال سن العديد من القوانين الداعمة للاستثمار في فلسطين مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

وتولي معظم دول العالم اهتماما بالغا بقضايا الاستثمار، وتمنح العديد من التسهيلات والضمانات التي تساعد على جذب الاستثمارات لما له من أهمية في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهذا الأمر يتوقف بالطبع على المناخ الاستثماري وسياسة الدولة بخصوص هذه الاستثمارات.(الخضيري، 2000؛ أبو قحف، 1998)

2.1 مفهوم الاستثمار والمستثمر الصناعي:

تتعدد مفاهيم الاستثمار كما هو الحال بتعدد أشكال المستثمر الصناعي كما يتضح فيما يلي:

2.1.1 مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية، وبذلك يرتبط هذا التعريف ببعدين هما الزمن والخطر، حيث تأخذ التضحية مكانها في الحاضر وهي بذلك مؤكدة، أما العائد فيأتي في المستقبل وهو عادة غير مؤكد. (الحناوي، 1997، ص306) كما ويمكن تعريف الاستثمار على أنه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر. (الخضيري، 2000) كما يعرف الاستثمار بأنه تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم الفائدة. (عوض الله،

1990، ص9) وكذلك يعرف الاستثمار بأنه الإنفاق على الأصول المنتجة أو الرأسمالية وهذه هي الاستثمارات المباشرة، وهناك الاستثمارات غير المباشرة وهي الاستثمارات المالية كشراء الأسهم والسندات، وهذه لا تعتبر استثمارات من وجهة نظر المجتمع لأنها لا تضيف أصولا رأسمالية منتجة، فهي فقط انتقال ملكية.(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2001، ص 220)

ويرى الباحث أن التعريف الأخير هو الأقرب للاستثمار الصناعي من حيث ارتباط هذا الاستثمار بالأصول الإنتاجية والرأسمالية اللازمة للعملية الصناعية.

2.1.2 المستثمر الصناعي:

إن أحد المحاور الرئيسية – إن لم يكن أهمها– لعملية التنمية الصناعية في أي دولة هو وجود المستثمر الصناعي، سواء كان المستثمر الصناعي هو الدولة على شكل مشروعات عامة أو مشتركة، أو أن يكون المستثمر الصناعي فردا أو جماعة تؤول إليها ملكية و/أو إدارة المشروع الصناعي في حالة المشروعات الخاصة. وهناك علاقة طردية بين سرعة عملية التنمية الصناعية ونشاط المستثمرين الصناعيين في أي دولة، والذي يتمثل في عدد هؤلاء المستثمرين، ومدى الوعي الصناعي لديهم، وقيمة الاستثمارات التي يوجهونها إلى القطاع الصناعي.(عسكر، 1983، ص147)

ويعتبر الاستقرار السياسي والأمني من العوامل الهامة المؤثرة على المستثمر الصناعي في مدينة غزة الصناعية، حيث أن ارتباط عمليات التصدير من مدينة غزة الصناعية بمعبر المنطار[1] هو ارتباط وثيق، والذي تقوم السلطات الإسرائيلية بإغلاقه من آن لآخر واستخدامه كوسيلة للضغط على الفلسطينيين، متذرعين في ذلك بحجج أمنية. كما أن عدم وجود الرقابة الفاعلة على المعابر والتي تسمح بدخول البضائع الصينية الغير مطابقة للمواصفات إلى قطاع غزة من العوامل المؤثرة على المستثمرين في مدينة غزة الصناعية وخاصة في قطاع صناعة خياطة الملابس[2].

2.2 القوانين الاقتصادية والتجارية ذات الأثر على التنمية الصناعية في فلسطين:

صدرت خلال السنوات الماضية عدة قوانين تنظم عمل القطاع الصناعي، ومن أهمها قانون المواصفات والمقاييس، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون هيئة المدن الصناعية، وقانون البيئة، بالإضافة إلى عدد آخر في طور المشاريع، مثل مشروع قانون حماية المستهلك، ومشروع قانون الملكية الصناعية، ومشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار ومشروع قانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية ومشروع قانون ضريبة الدخل ومشروع قانون صندوق

[1] . هو المعبر التجاري الرئيسي في قطاع غزة والذي تتم من خلاله معظم النشاطات التجارية واستيراد وتصدير البضائع (أي هو الممر الرئيسي للبضائع) من و إلى قطاع غزة.

[2] . مقابلة مع السيد / معاوية الرملي مدير شركة الرملي (جاكيت وبنطلون)، أحد مستثمري مدينة غزة الصناعية، 2007/2/7

مساعدة متضرري العدوان الإسرائيلي في انتفاضة الأقصى، والذي أوجدته ظروف الانتفاضة مما يعيد الثقة للمستثمر المحلي والأجنبي.

لقد حاول المجلس التشريعي ملاحقة التطور السريع في الصياغة القانونية لبلدان العالم والتوفيق بينها وبين متطلبات الحالة الفلسطينية، نتيجة لضغط المجتمع الدولي ومتطلباته بتجسيد السيادة القانونية على الأرض من خلال إصدار تشريعات وقوانين تعالج المسائل المختلفة، وأهمها عملية التنمية بكافة أشكالها، وتكمن المعضلة الأساسية في الاتفاقية الاقتصادية (الفلسطينية الإسرائيلية– بروتوكول باريس)، حيث يعتبر مرجعاً للمشروع الفلسطيني، فلا قيمة لأي تشريع يناقض أو يخالف هذه الاتفاقية على أرض الواقع. (غباين وآخرون، 2005)

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في القصور القضائي في حل النزاعات الصناعية والتجارية، وعدم الفصل بين السلطات الثلاث وتبعية القضاء للسلطة التنفيذية، ويظهر ذلك في عدم القدرة على تنفيذ الكثير من أحكامه، وخاصة تلك الأحكام المتعلقة بالصناعة والتجارة، وعدم مقدرة القضاء على تنفيذ أحكامها المتعلقة بسير العمل على المعابر والحدود، إضافة إلى ذلك عدم وجود محاكم تجارية، مع ضبط إجراءات التقاضي في المحاكم " النظامية " أدى إلى تعطيل أعمال كثيرة ورأس مال ضخم تحت مسمى " حق متنازع عليه " كما أن صدور أحكام عن القضاء في قضايا مالية تمثل مديونية كبيرة للبنوك والمؤسسات المالية، وتقسيطها إلى أقساط متناهية الصغر بحيث يصعب الاستفادة منها أدى إلى التشدد في نظم الإقراض لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل فرص التمويل للمؤسسات الصناعية. (غباين وآخرون، 2005)

وسيتم عرض أهم القوانين منها:

2.2.1 قانون المواصفات والمقاييس:

يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى اعتماد أنظمة معينة للمواصفات والمقاييس تقوم على أسس علمية حديثة، وضبط الجودة والمساهمة في حماية صحية واقتصادية وبيئية للمستهلك، ودعم خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينية، من خلال تأهيل وتطوير الصناعة بالتعاون مع الجهات المختصة في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص، ونتج عن هذا القانون جسماً جديداً هو " مؤسسة المواصفات والمقاييس " هدفها الحفاظ على صحة وأمن وسلامة المواطن، والاستقرار الصناعي والتجاري من خلال تحسين جودة المنتج الوطني، وتعزيز قدرته التنافسية.

وفي هذا السياق أظهرت إحصائية أعدتها منظمة التوصيف العالمية أن فلسطين تتقدم على معظم الدول الإفريقية وبعض الدول العربية من حيث عدد المصانع والمنشآت الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة العالمية (ISO)، لما لذلك من أثر إيجابي على تطوير قدرتها الإنتاجية والتنافسية.(صحيفة الأيام، 2006/1/2)

2.2.2 قانون تشجيع الاستثمار:

أقرت السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 1995/4/30 قانون تشجيع الاستثمار، وقد تم تعديله بتاريخ 1998/4/23 لتفادي الثغرات والمآخذ السابقة، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في فلسطين وفق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية بالاعتماد على توفير المناخ الاستثماري الملائم عبر توفير تسهيلات وامتيازات وضمانات تقدم للمستثمرين، حيث منح القانون للمستثمرين إعفاء ضريبي كامل لا يقل عن خمسة سنوات من بداية الإنتاج، وتخفيض نسبة ضريبة الدخل لتصل إلى 10% على صافي الربح لمدة تصل إلى عشرين سنة إضافية، بالإضافة إلى الإعفاءات الاستثنائية للمشاريع التصديرية، وإعفاء جمركي على المعدات والأجهزة والآلات.

وأنشأت وفقاً لهذا القانون هيئة لتشجيع الاستثمار تضم ممثلين عن وزارات السلطة، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص ولهذه الهيئة صلاحيات قانونية واسعة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص18)

2.2.3 قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة:

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون رقم 10 لسنة 1998 بشأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، الهدف الأساسي من هذا القانون هو تنشيط الصناعة والتصدير في فلسطين، وبموجب هذا القانون تم إنشاء " الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة " وخصصت لها موارد مالية في الموازنة العامة للسلطة، ومساحات من الأرض الحكومية والأوقاف، ومن مهامها وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص20)

ومنذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بدأت الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ووزارة الاقتصاد الوطني بدراسة سبل تطوير المناطق الصناعية الداخلية والحدودية وتوفير الدعم اللازم لتأهيلها بهدف استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطوير الصناعات الريادية.

2.2.4 الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية مع الدول الأخرى:

منذ عام 1996 تم توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادية والتجارية والفنية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية والأجنبية ومن أبرزها:

1. توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي الفلسطيني – الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

2. مصادقة الكونغرس الأمريكي على تطبيق أحكام اتفاق التجارة الحرة على الأراضي الفلسطينية بشكل مستقل.
3. توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي التجاري الفلسطيني – التونسي.
4. توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي الفلسطيني – المغربي في مجال الإسكان.
5. توقيع مجموعة اتفاقيات تعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة المصرية في إطار تنفيذ اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المصري – الفلسطيني ومن أهم تلك الاتفاقيات:

* اتفاقية حماية و ضمان الاستثمار في كل من مصر و فلسطين.
* اتفاقية إقامة منطقة حرة على الحدود المصرية الفلسطينية في رفح.

6. اتفاق أردني – فلسطيني في عمان وينص على:

* استمرار السعي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما.
* التعاون في مجال الاستثمار والعمل على توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي.
* التعاون في مجال المناطق الصناعية المشتركة، والحاجة إلى إقامة منطقة صناعية حدودية مشتركة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص21–22)

2.3 التمويل الصناعي:

إن التمويل الصناعي في أي دولة و مدى توافره ومصادره والمؤسسات القائمة به – يؤثر بصورة مباشرة وملموسة على بيئة الاستثمار الصناعي، وإن كان وجود سياسات مالية مناسبة لا تمثل ضمانا بالنسبة لزيادة معدلات التنمية الصناعية بصورة معقولة، فإن عدم وجود هذه السياسات المالية المناسبة يصعب من عملية التنمية الصناعية إن لم يجعلها مستحيلة. (Cody; Hughes; Wall,1980, P.93)

ويجب التفريق بين نوعين أساسيين من التمويل الصناعي:

أولهما: **التمويل المحلي**، والذي يعتمد بشكل أساسي على المدخرات القومية، والتي تمثل الفرق بين الدخل القومي وما ينفق من هذا الدخل على الاستهلاك.

ثانيهما: **التمويل الخارجي**، حيث يتميز القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، باحتياجاته المتزايدة من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الماكينات والمعدات وتوفير الخدمات الفنية المتخصصة.(عسكر، 1983، ص119–120)

2.3.1 أسس تقديم التسهيلات الائتمانية:

هناك أسس خمسة (Five C 's) [1] لتقديم التسهيلات الائتمانية، والتي تعتبر الأسس التقليدية على تفحص الأهلية الائتمانية Credit Worthiness للزبائن، وهي كما يلي(Gitman, 1998, p.60):

1. شخصية الزبون Character: وتدل على سجل الزبون في مقابلة التزاماته المالية، التعاقدية، وسمعته في السابق، ويمكن استخدام إمكانية الزبون على سداد ديونه في السابق، وأية دعاوي قضائية رفعت ضده لتقييم شخصيته.
2. الطاقة Capacity: وتدل على قدرة الزبون على الدفع، ويمكن استخدام التحليل المالي للقوائم المالية والتركيز على نسب السيولة والديون لتحديد قدرة الزبون على الدفع.
3. رأس المال Capital: وتعني المكانة المالية للزبون كما تظهر في حقوق الملكية، ويمكن استخدام نسبة الدين إلى الملكية وكذلك نسب الربحية لتحديد المركز المالي للزبون.
4. الضمانة Collateral: وتعني الأصول المتاحة للزبون كضمانة لتسديد الائتمان الممنوح له، ويمكن مراجعة الميزانية العمومية للزبون وتقييم أصوله وأي مطالبات قانونية ضد أصول الزبون لتقييم ضماناته.
5. الحالة Condition: وتعني المناخ الاقتصادي والتجاري الحالي، وكذلك أي ظروف أخرى تؤثر على الزبون ومقدرته على السداد.

2.3.2 هيكل نظام التمويل الصناعي:

يتكون هيكل نظام التمويل الصناعي – كجزء من هيكل النظام التمويلي بشكل عام، في أي دولة من القنوات التمويلية الرئيسة التالية :(OECD, 1968, P.23-24)

1. التمويل الحكومي بأشكاله المختلفة.
2. المؤسسات التمويلية التخصصية أو العامة.
3. الأفراد أو المنظمات ذات الطابع غير المالي، والذين يستثمرون بصورة مباشرة في المشروعات الصناعية، عن طريق حقوق الملكية وسوق رأس المال.
4. التمويل الذاتي للمشروعات من مدخراتها.

[1] .تعني أن الخمس الأسس تبدأ بحرف C

2.3.3 دور الحكومة والمؤسسات التمويلية في دعم الاستثمار بالقطاع الصناعي:

أ) دور الحكومة:

يتخذ التمويل الصناعي الحكومي واحدا أو أكثر من الأشكال التالية: (عسكر، 1983، ص121-122)

1. الاستثمار المباشر في المشروعات الصناعية، من خلال وزارات وأجهزة الدولة المعنية بهذه المشروعات، سواء آلت ملكية هذه المشروعات بالكامل للدولة، أو شاركت في ملكيتها.
2. من خلال التأميم حيث تؤول ملكية المشروعات المؤممة للدولة أو من خلال نقل ملكية المشروع من القطاع الخاص إلى الدولة بشراء أسهمه بسعر السوق.
3. مساهمة الدولة في تمويل المشروعات الصناعية، عن طريق المؤسسات التمويلية المملوكة كليا أو جزئيا للدولة، أو تقديم قروض أو منح مباشرة إلى هذه المشروعات.
4. أن تتدخل الدولة في توجيه مبالغ لاستثمارات معينة عن طريق القطاع الخاص، مثل اشتراط الدولة على البنوك التجارية بتوجيه جزء من إيداعاتها للاستثمار الصناعي، أو تشجيع هذه البنوك على الاستثمار الصناعي من خلال حوافز معينة تقدمها الدولة لهذه البنوك.
5. أن تقوم الدولة بتوفير القروض من العملات الأجنبية بشروط ميسرة، عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو اقتراض الحكومة من مؤسسات وبنوك التنمية الإقليمية والدولية.

ب) المؤسسات التمويلية الصناعية:

إن دور المؤسسات التمويلية في عملية التنمية هو حشد و تجميع المدخرات، ثم توجيهها إلى الاستثمار في المشروعات الصناعية المختلفة، ويمكن تصنيف المؤسسات التمويلية الصناعية إلى ثلاث مجموعات:(UNIDO, 1969, P.5)

أولها: مؤسسات متخصصة في التمويل الصناعي (خاصة، مشتركة أو عامة).

ثانيها: البنوك التجارية.

ثالثها: مؤسسات أخرى مثل شركات التأمين، صناديق المعاشات أو الضمان الاجتماعي.

2.3.4 التمويل المصرفي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص140-142)

تحتاج الشركة إلى تمويل قصير الأجل لتمويل استثماراتها في رأس المال العامل (الأصول المتداولة) الذي يؤمن وجوده توفير المستويات المناسبة لاستمرارية إنتاج ومبيعات

الشركة، أما التمويل المتوسط الأجل فالهدف منه تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأس المال العامل، ولتمويل الإضافات على أصولها الثابتة، وفيما يتعلق بالتمويل المصرفي طويل الأجل فيتضمن القروض طويلة الأجل لتمويل مشاريعها طويلة الأجل.

أولا: التمويل المصرفي قصير الأجل: ويتضمن:

أ) قروض رأس المال العامل:

وهي تلك القروض المستخدمة لشراء المخزون أو المواد الخام، ويعتبر هذا النوع من القروض ذو سيولة ذاتية، بمعنى أن القرض قادر على تسديد نفسه بنفسه.

ب) التسهيلات الائتمانية المحدودة:

وهي ترتيبات ائتمانية يعد البنك بموجبها الشركة بتقديم قروض قصيرة الأجل بحد أقصى معين، ويحدد هذا الحد بناء على القوة المالية للشركة، وترتيبها الائتماني، بالإضافة إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشركة، وأوضاع السوق النقدية.

ج) التسهيلات الائتمانية المتجددة:

وهي التزام من البنك تجاه الشركة بتقديم قروض بحد أقصى تتجدد تلقائيا عند موعد استحقاقها، ويتم هذا النوع من القروض بموجب اتفاق موقع بين الطرفين.

ثانيا: التمويل المصرفي متوسط الأجل: ويتضمن:

أ) قروض المدة:

وتتميز هذه القروض بآجالها المتوسطة، والتي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح ما بين 3–7 سنوات، ويمكن الحصول على هذه القروض من بنوك متخصصة مثل بنك الإنماء الصناعي، وتسدد هذه القروض على أقساط دورية.

ب) قروض التجهيزات:

عندما تقوم الشركة بشراء الآلات والمعدات، فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل، تشمل المصارف التجارية، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وبنك الاتحاد الصناعي...الخ.

ج) التمويل عن طريق الاستئجار:

بإمكان الشركات أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت من دون أن تشتري هذا الأصل، ويكون ذلك عن طريق استئجار الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار ثابتة تدفع دوريا، ويمكن ترتيب عملية الاستئجار بطريقتين هما، الاستئجار التشغيلي والاستئجار التمويلي.

ثالثا: التمويل المصرفي طويل الأجل:

ويتضمن هذا النوع من التمويل – بصورة رئيسة– القروض طويلة الأجل التي تحتاجها الشركات لتمويل مشاريع الاستثمار الرأسمالية مثل بناء مصنع جديد.

2.4 نظم حوافز الحماية والتشجيع للقطاع الصناعي:

2.4.1 الحوافز المساعدة في مرحلة ما قبل الاستثمار:

وهي مجموعة الحوافز التي تساعد المستثمر الصناعي على تحديد وصياغة مشروعه بصورة جيدة، والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهه في المراحل المختلفة لإجراء دراسة الجدوى للمشروع، وبالتالي توفير أفضل الفرص لنجاحه، والإقلال بقدر الإمكان من فرص المخاطرة فيه، وتنطوي هذه المجموعة من الحوافز على واحد أو أكثر من الأنشطة والخدمات التالية: (عسكر، 1983، ص172)

1. وجود مؤسسة حكومية أو شبه حكومية تقدم خدمات إجراء دراسة الجدوى للمستثمر بأسعار رمزية.
2. توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر للقيام بدراسة الجدوى.
3. توفير منحة أو قرض للمستثمر لمساعدته في تغطية تكاليف الدراسة المطلوبة.
4. وجود جهة حكومية بتحديد أفكار المشروعات الجديدة، وإعداد الدراسات الأولية لهذه الأفكار لترويجها بين المستثمرين.

2.4.2 الحوافز المساعدة في توفير الأرض والمباني والهياكل الأساسية والخدمات:

يجب هنا التفريق بين المنطقة الصناعية **industrial area** والمدينة الصناعية أو مجمع الصناعات **industrial estate** حيث تقتصر الأولى على تخصيص مساحة معينة للمشروعات الصناعية، بينما يتوفر في الثانية نظام متكامل للهياكل الأساسية والخدمات وأحيانا المباني النمطية اللازمة لتوطين المشروعات.(UNIDO, 1968, P.48)

وتتضمن هذه المجموعة الحوافز على الأنشطة والخدمات التالية:

1. توفير قطعة الأرض اللازمة للمشروع بسعر أو إيجار رمزي.

2. إقامة المدن والمناطق الصناعية لتوطين الصناعات طبقا لسياسة معينة، وتوزيع جغرافي عادل.

3. توفير الهياكل الأساسية والخدمات بأسعار مخفضة، وهي: الطرق ووسائل النقل وخدمات المرافق البحرية والمياه بأنواعها والكهرباء والوقود ووسائل الاتصالات.(عسكر، 1983، ص173)

2.4.3 المحفزات المساعدة في توفير العمالة الماهرة، الكوادر الإدارية، وخدمات البحوث والاستشارات الصناعية، والضمان الاجتماعي:

وذلك عن طريق برنامج تتبناه الحكومة للتدريب والتأهيل، يستهدف توفير العمالة بمستويات مختلفة من المهارة، وتشجيع التعليم الفني وتوفيره، والتدريب الإداري للكوادر الإدارية على المستويات المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق واحد أو أكثر من الوسائل التالية: (عسكر، 1983، ص173-174)

1. توفير و تشجيع التعليم الفني بإقامة المدارس والمعاهد الفنية.
2. إقامة مراكز ومعاهد التدريب والتأهيل المهني.
3. تشجيع وتحفيز المصانع على إنشاء وتطوير مراكزها الخاصة للتدريب المهني داخل المصانع، وذلك عن طريق المنح أو الحوافز الضريبية.
4. إنشاء معاهد التدريب الإداري.
5. إنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية.
6. إنشاء معاهد البحوث والدراسات الصناعية.
7. تبني الدولة نظام للضمان والتأمينات الاجتماعية للعاملين في المدينة الصناعية.

2.5 خصائص القطاع الصناعي في فلسطين:

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تناول تصنيف هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني وخصائص منشآت القطاع الصناعي في فلسطين وكذلك التطرق إلى أوضاع القطاع الصناعي قبل اتفاق أوسلو من عام **1967-1993**، وبعد اتفاق أوسلو من عام 1994-2005.

2.5.1 تصنيف هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني:

تهدف الدول إلى تطوير القطاع الصناعي باعتباره من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاد أي بلد، لما في ذلك من تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال المساعدة في تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي، والمساهمة في حل العديد من المشاكل مثل البطالة والفقر من خلال خلق العديد من فرص العمل.

ويتم تصنيف الهيكل الصناعي في الدول لعدة تصنيفات أهمها:(القريشي،2001، ص70)

أ) التصنيف على أساس الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.

ب) التصنيف على حسب حجم المشروع حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة وربما متوسطة.

ج) التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.

د) تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (**ISIC**)[1] ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي: (التعدين والمقالع، الصناعات التحويلية، إمدادات الكهرباء والمياه والغاز).

وبموجب هذا التصنيف فقد تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسع فروع رئيسة هي:

1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
2. صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية.
3. صناعة الخشب ومنتجاته من ضمنها الأثاث.
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
5. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
6. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم)
7. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
8. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكن والمعدات.
9. الصناعات التحويلية الأخرى.

إن التصنيف المتبع لهيكل وبنية القطاع الصناعي في فلسطين هو التصنيف الدولي الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة (**ISIC**) ، ولذلك يتكون هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني من الأقسام التالية:

1. صناعة التعدين و استغلال المحاجر (الصناعات الاستخراجية):

حيث ينحصر ما هو قائم منها في نشاط صناعة المحاجر والكسارات ومناشير الحجر والرخام، وهي تلعب دورا في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى دورها في التصدير. (الأطرش، 2002)

2. صناعة إمدادات الكهرباء والمياه والغاز:

وتشمل إمدادات الكهرباء، وجمع وتنقية المياه.

[1] . اختصار للكلمات الإنجليزية International Standard Industrial Classification of All Economic Activities

3. الصناعة التحويلية:

وهي الصناعات التي تقوم بتصنيع المواد الخام، وتحويلها إلى سلع نهائية، أو نصف مصنعة. (القريشي، 2001، ص70)

2.5.2 طبيعة وخصائص منشآت القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية:

تتميز المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها منشآت صغيرة وذات طبيعة عائلية وفردية.

وقد اتبعت سلطات الإحتلال ما بين عام 1976 حتى عام 1991 سياسة هدفت إلى ضرب القطاع الصناعي وتحجيمه، وقد نفذت إسرائيل هذه السياسة من خلال أوامر عسكرية، وقيود إجرائية مختلفة متعلقة بالاستيراد والتصدير، وقد أدى ذلك إلى فرض نمط معين في الإنتاج الصناعي الفلسطيني يمكن توضيح معالمه كالتالي:(عبد الشافي، 1997، ص2،3)

1. بروز صناعات متعاقدة من الباطن مع إسرائيل، خاصة تلك التي تتطلب كثافة في العمل، كما في صناعة الملابس، بينما بقيت العمليات الفنية المعقدة مثل التصميم داخل إسرائيل.
2. غالبية الصناعات التي نشأت تركزت في منشات صغيرة الحجم وفي أحسن الأحوال متوسطة الحجم، أي أنها قامت بتشغيل عدد محدود من العمالة.
3. غالبية الصناعات تابعة لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي، أي أنها غير مسجلة رسميا وذلك يرجع لسببين:

   أ – إما لمعرفتها بأنها لن تحصل على تراخيص من سلطات الاحتلال.

   ب– أو تخوفا من دفع الضرائب الباهظة، وملاحقتها في حالة عدم الدفع.
4. خضوع التكنولوجيا المستخدمة لتقدير صاحب المنشاة وخبرته، وعادة ما تكون التقنية مصدرها إسرائيل على شكل معدات مستعملة، أو يتم تصنيع بعض المعدات محليا عن طريق الخبرة المكتسبة من إسرائيل، وهذا النمط من التكنولوجيا فرض قيودا على الصناعات المحلية من حيث جودة المنتج، وعدم قدرته على إنتاج بضائع قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، أو منافسة بضائع أجنبية تملأ السوق المحلي.

2.5.3 قطاع الصناعة الفلسطيني قبل اتفاق أوسلو في ظل الاحتلال الإسرائيلي 1967-1993:

عمل الاحتلال الإسرائيلي على إضعاف مساهمة القطاع الصناعي في نمو الاقتصاد الفلسطيني، مما ترتب عليه زيادة في معدلات البطالة، والاعتماد الكبير على الموارد الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، والاعتماد على المساعدات والمصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية من جهة أخرى.

فلم يشهد قطاع الصناعة الفلسطيني بشقيه الاستخراجي والتحويلي طوال سنوات الاحتلال نموا يذكر، وبقيت أهميته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الذي كان عليه عام 1967، حيث لم يزد عام 1991 عن 8%، ولم تزد قدرته التشغيلية إلا بنحو 1.7% طوال الفترة من 1970-1991، حيث استوعب 15.5% من إجمالي العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي عام 1991.(Statistical Abstract of Israel, 1993, pp.766&781)

وقد انخفض عدد هذه المؤسسات الصناعية الفلسطينية من 5000 مؤسسة عام 1968 إلى 3700 مؤسسة عام 1991. (نصر، 2003)

وإيمانا من الاحتلال الإسرائيلي بأن نمو القطاع الصناعي خاصة، والاقتصاد الفلسطيني عامة، سيكون له من الأثر السلبي مباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة قطاع الصناعة فيه، فقد استهدفت السياسات الإسرائيلية تجاه قطاع الصناعة الفلسطيني إلى الحيلولة دون نمو صناعات وطنية متطورة والإبقاء على الطابع الحرفي للوحدات الإنتاجية القائمة، وعدم السماح بتحديثها لمنع قيام صناعات فلسطينية منافسة للصناعات الإسرائيلية، وكذلك من أجل المحافظة على إبقاء السوق الفلسطينية سوقا استهلاكية للمنتجات والصناعات الإسرائيلية.

ومن خلال تحكم إسرائيل في تراخيص إنشاء المصانع، فرضت نوعا من التخصص الصناعي في الأرض الفلسطينية المحتلة يخدم مصالحها، ويمكنها من الاستفادة من رخص اليد العاملة الفلسطينية، بنقل بعض مراحل كثيفة العمل إلى الضفة والقطاع حيث يتم إنتاجها لحساب المؤسسات الأم في الاقتصاد الإسرائيلي على أساس التعاقد من الباطن.

كما تمكنت عبر سياستها الضريبية المجحفة من رفع تكلفة الإنتاج الصناعي الفلسطيني وخفض ربحيته وتقليص قدرته التنافسية لحساب المنتجات الإسرائيلية المتفوقة والمدعومة. ونتيجة لذلك انخفض عدد المنشآت الصناعية من 2920 منشأة عام 1965 إلى 2462 منشأة عام 1987 في الضفة الغربية، إلا أنه زاد في قطاع غزة من 768 عام 1960 إلى 793 عام 1987، وترجع هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى ترتيبات التعاقد من الباطن.(اليونكتاد, 1993 ، ص16)

كما تراجعت فروع الصناعات الفلسطينية المعتمدة على الخامات المحلية، والموجهة لتلبية الاستهلاك المحلي للصناعات الغذائية التي تراجعت نسبتها إلى مجموع عدد المنشآت من 26% عام 1968، إلى 10% عام 1990, والصناعات الجلدية من 12% إلى 8% خلال نفس الفترة.(منظمة التحرير الفلسطينية، 1993، ص 803)

وفي المقابل ازدادت أهمية فروع الصناعات التي تعتمد على استيراد مدخلاتها من إسرائيل والموجهة لتلبية الطلب في السوق الإسرائيلية أو في أسواقها التصديرية، كالصناعات النسيجية والملابس التي ارتفعت نسبتها إلى مجموع المنشآت الصناعية الفلسطينية من 12% عام 1968،

إلى 20% عام 1990, واستوعبت ربع العمالة الصناعية الفلسطينية، والصناعات المعدنية التي ارتفعت أهميتها من 20% إلى 33% خلال نفس الفترة. (منظمة التحرير الفلسطينية، 1993، ص 805)

2.5.4 قطاع الصناعة الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو:

هنا يتم تقسيم هذه الفترة إلى جزئين هما فترة استقرار السلطة الفلسطينية (1994–1999) وفي ظل انتفاضة الأقصى الثانية (2000–2005) كما يلي:

أولا: قطاع الصناعة الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (1994-1999):

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تطور ونمو القطاع الصناعي الفلسطيني كونها مرحلة تحول فصلي في التاريخ الاقتصادي والسياسي الفلسطيني إذ تزامن مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إنشاء المؤسسات والوزارات المشرفة على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية والاتحادات المشرفة على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية والاتحادات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، هذه الجهات الرسمية الفلسطينية تبنت سياسات تهدف إلى تشجيع النمو الصناعي الفلسطيني، وتهدف إلى إعادة تأهيل القطاع الصناعي الفلسطيني، وكان من أهم الوزارات وزارة الصناعة الفلسطينية، التي تبنت سياسة كان من أهم أهدافها زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وفي التشغيل، وذلك من خلال إيجاد برامج لتمويل بعض الأنشطة الصناعية، وإنشاء مكتب التأهيل الصناعي أو ما يعرف بتمويل الصناعة حالياً، وإقامة الدورات التدريبية لأفراد القطاع الخاص، ومحاولة إيجاد برامج تمويل بشروط ميسرة لأصحاب المنشآت الصناعية، وهذه السياسة أدت إلى زيادة أعداد المنشآت الصناعية من 11842 منشأة عام 1994 إلى نحو 14849 منشأة عام 1999، أما بالنسبة للقيمة المضافة للصناعة فقد ازدادت من 353.5 مليون$ عام 1994 إلى نحو 787.1 مليون$ عام 1999، الأمر الذي زاد مساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي من 11.5% عام 1994 إلى نحو 17.4% عام 1999. كما هو موضح في الجدول (2/1):

جدول رقم (2/1)

أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية الفترة من 1994-1999

القيمة/ألف دولار

السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	القيمة المضافة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل
1994	11,842	50,532	353,570.9	3,081.9	11.5%	...
1995	10,912	47,814	348,219.1	3,517.6	9.9%	...
1996	10,925	50,690	422,519.3	3,667.7	11.5%	16.2%
1997	13,464	61,775	479,172.1	4,011.9	11.9%	15.9%
1998	14,210	63,748	562,258.7	4,261.5	13.2%	15.2%
1999	14,849	72,660	787,142.0	4,516.6	17.4%	15.5%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي أعداد مختلفة.

- لقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة في إعداد أرقام الناتج المحلي.
- لقد تم حساب النسب بواسطة الباحث

ثانيا: قطاع الصناعة الفلسطيني في ظل الاحتلال (انتفاضة الأقصى) 2000-2005

مع نهاية عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى، اتبعت إسرائيل سياسة عدوانية أدت إلى ضرب المنشآت الصناعية وحصارها، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشراتها، حيث تراجعت أعداد المنشآت من 14,509 منشأة عام 2000 إلى نحو 13,693 منشأة عام 2003، واستمر هذا الانخفاض في عامي 2004 و 2005 إلى نحو 12,689 منشأة و 12,212 منشأة على التوالي، إضافة إلى تراجع القيمة المضافة لها من 698,5 مليون$ عام 2000 إلى نحو 569,8 مليون$ عام 2005، الأمر الذي انعكس على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، حيث تراجعت مساهمتها من 15.1% عام 2000 إلى نحو 12.8% عام 2005.

ومن الملاحظ أن ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2003 بالمقارنة بالأعوام السابقة لا يرجع إلى تحسن جوهري في حصة الصناعة من الناتج المحلي، إنما يعود السبب الأساسي لذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، حيث أن القيمة المضافة للصناعة خلال سنوات الانتفاضة لم تتجاوز في أفضل الأحوال 598 مليون$ مقارنة بنحو 698 مليون$ خلال العام 2000. وما يلاحظ هو أن هذه المؤشرات جميعها تخالف التوقعات التي كانت تشير إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ستصل إلى نحو 21% مع نهاية العام 2000.(وزارة الصناعة، 2004)

جدول رقم (2/2) القيمة/ألف دولار

أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية الفترة من 2000-2005

السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	القيمة المضافة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل
2000	14,509	76,918	698,543.8	4,619.2	15.1%	14.3%
2001	14,605	69,572	459,257.6	4,325.7	10.6%	14%
2002	14,179	65,526	367,050.1	4,169.3	8.8%	12.9%
2003	13,693	60,186	476,991.4	4,010.8	11.9%	12.5%
2004	12,689	58,974	598,601.5	4,131.2	14.5%	11.17%
2005	12,212	58,236	569,828.7	4,456.4	12.8%	10.22%

المصدر: - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، العدد(1) 2005، للسنوات من 2000-2002، العدد (6) 2006 للسنوات من 2003-2005.

- لقد تم حساب النسب بواسطة الباحث.

2.5.5 استراتيجية الصناعة الفلسطينية المعلنة:

كان أهم ما جاء في استراتيجية الصناعة الفلسطينية المعلنة، هو الموازنة بين خياري إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات، وذلك بهدف معالجة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ومن حيث تقييم السياسات الصناعية والتي في مجملها تشكل الإستراتيجية، اعتبر الدكتور باسم مكحول أن هناك عشر سياسات اتبعتها السلطة الفلسطينية، في مجال الصناعة، وهي:

1. إنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس للعمل على حماية الصناعة ورفع جودتها، وقد اعتمدت هذه المؤسسة أكثر من 622 مواصفة صناعية قبل الانتفاضة و10 مواصفات خلال الانتفاضة، هذا بالإضافة إلى 19 مختبراً. كما أصدرت نحو 120 شهادة جودة.
2. سياسات الترخيص الصناعي والهادفة إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة أو لحماية المستهلك، لكن دور هذه السياسة لازال محدوداً، حيث يترك للمستثمر اختيار المشروع دون توجيهه، وهذا يعود إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بالوضع القانوني السائد، وقلة المهارات المتوفرة للعاملين في دائرة الترخيص.
3. سياسة التدريب الصناعية وهذه السياسة غير متوفرة بالشكل المطلوب.
4. سياسة تشجيع الاستثمار بهدف تقليل عنصر المخاطرة الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي من جهة، وجذب استثمارات أجنبية ومحلية من جهة أخرى. ورغم إصدار السلطة

الفلسطينية لقانون تشجيع الاستثمار، إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي تواجه هذا القانون، من ضمنها الوضع السياسي غير المستقر، وقصور البنية التحتية، وتواضع دور الجهاز المالي والمصرفي في عملية التمويل، وعدم اكتمال منظومة التشريعات الفلسطينية.

5. سياسة الترويج، فعلى الرغم من مشاركة الكثير من الجهات في هذه السياسة إلا أنها تفتقر إلى الخطة الوطنية الواضحة، وتعدد الجهات والمؤسسات القائمة على هذه النشاطات وحدوث تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، وقلة التحضيرات اللازمة قبل المشاركة في المعارض التجارية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة أسواق الدول المستهدفة لتحديد القدرة التنافسية.

6. سياسة تشكيل الاتحادات الصناعية، حيث تم تشكيل 21 اتحاداً تخصصياً، ولكن يؤخذ عليها افتقارها إلى الدور الحقيقي والمنشود في الدفاع عن حقوق المصانع.

7. سياسات التمويل، فبالرغم من تعدد مؤسسات التمويل والبنوك التجارية في فلسطين، إلا انه لا توجد سياسة تشجيعية خاصة بالصناعة في هذا المجال.

8. سياسة تتعلق بتأهيل الصناعة ويقصد بها تطوير البيئة المحيطة بها، وتطوير عناصر المنافسة، وهذه السياسة ذات اهتمام كبير.

9. السياسات التجارية، واعتبر الدكتور باسم مكحول أن هناك إجحافا بحق الصناعة في مجال السياسة التجارية، حيث حدّت اتفاقية باريس الاقتصادية نمو وتطور الصناعة وخاصة في مجال المنافسة الإسرائيلية للمنتجات المحلية، هذا بالإضافة إلى تحكم إسرائيل في المعابر، وتحديدها للسلع الواجب استيرادها وأماكنها، ورغم ذلك فقد سعت السلطة الفلسطينية إلى عقد الاتفاقيات التجارية مع الخارج، لكن هذه الاتفاقيات بقيت غير فاعلة بسبب تحكم إسرائيل في المعابر ومحتويات هذه الإمكانيات.

10. سياسات البنية التحتية المادية، فقد أنفقت السلطة الفلسطينية ما يقارب 900 مليون دولار، منذ عام 1994 وحتى نهاية 2000 بهدف تحسين خدمات البنية التحتية والمناطق الصناعية. وتعاني هذه السياسة من عدة مشاكل أهمها، ضعف البنية الاستثمارية في فلسطين، وعدم وجود اتفاقيات مع إسرائيل بشأن المناطق الصناعة الحدودية والتدمير المستمر للبنية التحتية من قبل إسرائيل.(مكحول، 2001، ص2،3)

2.6 الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الصناعي في فلسطين:

يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من العديد من الإشكاليات التي يرجع جزء منها لعوامل وأسباب خارجية تقع خارج إطار تحكم المنشاة أو السياسة الصناعية الفلسطينية (سياسات

الاحتلال الإسرائيلي)، وجزء من هذه الإشكالات يرجع لأسباب وعوامل داخلية تعود لطبيعة بيئة الأعمال داخل هذه المنشآت ولعل أهم هذه الإشكالات يمكن تلخيصها بالتالي:

2.6.1 مشاكل خارجية:

تمثلت هذه المعوقات في سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر والأساليب القمعية التي من شأنها منع أي تطوير للقطاع الصناعي، والتي بلغت ذروتها مع انطلاقة انتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من توجيه جميع الموارد البشرية والاقتصادية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي دون نمو الاقتصاد الفلسطيني، **هذا بالإضافة إلى:**

- فرض الضرائب الباهظة من قبل قوات الاحتلال على المنتجات الفلسطينية، مثل ضريبة (الإنتاج، الدخل، القيمة المضافة)، هذا إلى جانب الرسوم الجمركية على المواد الخام، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الإرباح.
- إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية دون قيود لحماية الصناعة الوطنية.
- خلق صعوبات لقطاع الصناعة في استيراد المواد الخام مباشرة مما يضطرهم إلى استيرادها عبر وكلاء إسرائيليين.
- العراقيل الموضوعة من قبل قوات الاحتلال أثناء عملية تسويق المنتجات الفلسطينية في الخارج مما ترتب عليها في كثير من الأحيان فقدان أسواقنا الخارجية.(أبو ظريفة،1995)

2.6.2 مشاكل داخلية:

نتجت هذه المعوقات عن الوضع السياسي من جهة وعن غياب وجود سلطة وطنية قادرة على وضع برنامج تنموي يتلاءم مع احتياجات القطاع الصناعي، وتمثلت هذه المشاكل في:

1. **ضعف الإمكانيات التمويلية واللجوء إلى المدخرات الذاتية لتمويل المؤسسات الصناعية:** ينتج هذا الضعف بسبب غياب البنوك المصرفية القادرة على تمويل وإقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال، لذا اعتمدت منشأتنا الصناعية على التمويل الذاتي بنسبة كبيرة، وذلك بنسبة 89.6% من مدخرات المصانع الذاتية في الوقت الذي تم تمويل 8.2% من البنوك التجارية والباقي من المؤسسات العربية والدولية والفلسطينية. وهذا أثر بدوره على قلة حجم الاستثمارات وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها.(أبو ظريفة، 1998)، بالإضافة إلى صعوبة تحديث وتطوير استيراد الآلات الحديثة والمتطورة لارتفاع تكاليف الاستيراد. (عواد، 2000)
2. **ضعف السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة:**

لقد قيد اتفاق باريس الاقتصادي حرية السلطة الوطنية في فرض سيادتها على شؤونها الاقتصادية والتجارية، بالرغم من تمكنها من وضع الإطار التشريعي والمؤسساتي

للاستثمار الصناعي في فلسطين والمتمثل في مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي التي من شأنها جدب وتنظيم الاستثمار كقانون الاستثمار وقانون المدن والمناطق الحرة والمواصفات والمقاييس. إلا أن القطاع الصناعي يواجه نقص في الدراسات المتخصصة والإحصاءات الخاصة بالنشاط الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات.(أبو ظريفة، 1998)

فيجب أن تتوفر في السياسة الاقتصادية بعض القوانين التي تؤثر بشكل إيجابي على القطاع الصناعي، كقانون إنشاء سلطة تطوير المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وقانون محاربة الاحتكار وقانون المنافسة.(بيرزيت، 2005)

كما يجب أن ترتكز المؤسسات الاقتصادية في ممارستها على ضوابط قانونية معتمدة، وان يكون للقطاع الحكومي رؤية شمولية مهنية مستندة إلى إطار قانوني ينظم التوظيف وأسس التعين المعتمد على اعتبارات الكفاءة المهنية بعيداً عن الازدواجية والتشوه الهيكلي.

3. غياب التنوع في التركيبة الصناعية وارتفاع نسبة التمركز القطاعي:

استحوذت الصناعة التحويلية على تركيبة الصناعة الفلسطينية، حيث بلغت نسبة عدد مؤسساتها حوالي 95.2% عام 2003، نسبة مساهمتها في التشغيل حوالي 95.8%، هذا بالإضافة إلى استحواذ خمس صناعات منها على النصيب الأكبر من مجمل عدد المؤسسات التشغيل والتصدير والإنتاج والاستثمار وهي: الملابس والمنسوجات، المنتجات الغذائية والمشروبات، منتجات المعادن اللافلزية، منتجات المعادن عدا الماكينات وأخيرا الأثاث، حيث شكلت نسبة هذه الصناعات 52.2% من مجمل عدد مؤسسات الصناعة التحويلية عام 2003 وتشغيل بنسبة 81.6% من عمالتها وشملت على 76.8% من قيمة الإنتاج، في الوقت التي بلغت فيه نسبة القيمة المضافة لهذه الصناعات حوالي 81.7 %.

4. ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية:

نتيجة لغياب التنوع في التركيبة الصناعية ضعف التشابك بين الوحدات الإنتاجية، فلا توجد هناك علاقة متبادلة بين مختلف فروع الصناعة وبين الأنشطة الإنتاجية الزراعية والخدمية ليسهل على الصناعة الحصول على احتياجاتها من المنتجات الجانبية للصناعات الأخرى، مثل الصناعات الخشبية التي تستخدم كمدخلات لصناعات الأخرى وبالتالي فإن هذه الصناعات الجديدة تتميز بوفرة الخامات اللازمة لها، مع انخفاض في أسعارها وضمان الحصول عليها بطرق ميسرة.(رجب، 1997، ص 2-8).

5. ضعف البنية التحتية الصناعية:

يعاني القطاع الصناعي من تراجع وتخلف البنية التحتية نتيجة لسيطرة الاحتلال، لاسيما في الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه، بالرغم من أن نسبة الاستثمار في البنية التحتية بلغت 3.5% من الناتج المحلي خلال الفترة 1970–1990 إلا أن مستوى خدمات البنية التحتية ما زال متدنياً.(عواد، 2000)، كما أن الجزء الأكبر من المصانع تعتمد على إسرائيل في الحصول على الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات والتي تعاني من انقطاع الكهرباء من جانب وارتفاع كلفة الكهرباء من جانب آخر والذي يترتب عليه نشوء أضرار وخسائر للقطاع الصناعي.(أبوظريفة، 1995)

هذا بالإضافة إلى أن المصانع الفلسطينية خاصة في جنوب الضفة الغربية تعاني من نقص في توفر من المياه نتيجة للقيود التي تفرضها قوات الاحتلال على استخدام المياه، أما بالنسبة للوقود فيتم الحصول عليه من خلال استيراده من إسرائيل، وبرغم من أنها تفرض أسعار مرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.(عواد، 2000)

6. عدم ملاءمة المواقع المقامة عليها الوحدات الإنتاجية لعمليات الإنتاج:

منذ الاحتلال لم تعمل إسرائيل على إنشاء المناطق الصناعية المناسبة والمزودة بكل الخدمات اللازمة للمصانع، أوضح المسح الميداني للمنشآت الصناعية لعام 1997 أن معظم مواقع الإنتاج تقع خارج المناطق الصناعية موزعة مابين المناطق التجارية والسكنية. فقد بلغت نسبة المؤسسات العاملة في مواضع صناعية في الضفة الغربية حوالي 27.6% ونسبة المؤسسات العاملة في مناطق سكنية بنسبة 33.3% وما نسبته20.9% و 18.2% في مناطق زراعية وتجارية على التوالي، وهذا يعيق تحقيق الشروط البنية اللازمة للحصول على التراخيص المطلوبة، حيث ما تزال 33.3% من المصانع تعمل بدون الحصول على ترخيص من أحد الجهات المانحة لها (عواد، 2000). وهذا جعل التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطين الصناعي في مواقع معروفة وليس عشوائياً.(أبوظريفة، 1998)

7. الافتقار إلى المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والخبرة الفنية:

يعتمد المنتجون الفلسطينيون على الخارج (إسرائيل ودول أخرى) في الحصول على احتياجاتهم من الخامات ومستلزمات الإنتاج، مما سبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة في ظل فرض العراقيل والقيود من قبل سلطات الاحتلال والاغلاقات المستمرة للمعابر والحدود.

إن الأراضي الفلسطينية، ولاسيما قطاع غزة، تفتقر إلى المواد الخام اللازمة والتجهيزات الصناعية والمعدات والآلات وذلك لافتقار الإنتاج المحلي لتصنيع مستخدمات الإنتاج الصناعية، إذ يتقدم إنتاج السلع الوسيطة أو السلع شبه المصنعة داخل البلاد.(رجب، 1997) لذا نجد كثيرا من المصانع تعتمد في عملها على آلات ومعدات قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما ترتب عليه تعطلها وبالتالي زيادة تكلفة الصيانة، الأمر الذي يعني زيادة تآكل الأصول الثابتة ومن ثم انخفاض الكفاءة الإنتاجية وأخيرا ضعف القدرة التنافسية.

فإن ما نسبته 79% من الآلات اليدوية والنصف الأتوماتيكية تستخدم في المصانع، في الوقت التي بلغت فيه حصة الآلات الأتوماتيكية 20.7%.(عواد، 2000)، هذا بالإضافة إلى الافتقار للخبرات الفنية والتقدم التقني، حيث أن هناك نقص واضح في المؤسسات الصناعية للتعليم التقني والفني، ويرجع ذلك إلى نقص المؤسسات والمعاهد الفنية المتخصصة، بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية للقطاع الصناعي.(أبوظريفة، 1998)

8. ضعف مجال التسويق:

تعتبر مشكلة التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي عانت منها الصناعة الفلسطينية سواء في عهد الاحتلال أو في ظل السلطة الفلسطينية، حيث مازالت تفرض إسرائيل قيود وعراقيل على المعابر والتي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على عملية تسويق المنتجات الفلسطينية، حيث كانت من أهم هذه المعوقات:

– صغر حجم السوق المحلية وعجزها من استيعاب الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تدهور الوضع المعيشي للمستهلكين، فكثير من الصناعات تضررت بسبب إغلاق منافذ التسوق الداخلية والخارجية من قبل إسرائيل وبالتالي أثرت على الطاقة الإنتاجية للعاملين إلى أقل من النصف.

– المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين الصناعات المحلية وبين منتجات الصناعة الإسرائيلية، حيث يعتبر قطاع غزة والضفة الغربية الأسواق الأولى للسلع الإسرائيلية، فقد بلغت صادرات إسرائيل لهذين السوقين إلى أكثر من ألف مليون$. وقد استمر هذا الحال مع قدوم السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يدعو إلى وضع سياسات لحماية الصناعات الفلسطينية الوليدة وإعطائها القدرة على المنافسة. (أبو ظريفة، 1998) فإن إسرائيل تعمل جاهدة على وضع العراقيل والقيود الشديدة على تصريف المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وداخل إسرائيل ذاتها، وهذا بدوره ساهم في تراكم المخزون وانخفاض مستوى الطاقة التشغيلية. (رجب، 1997)

9. مشكلات الإدارة والريادة

إن المصانع الفلسطينية عادة ما يمتلكها شخص واحد، أو مجموعة من الأفراد يتولى كل منهم إدارة المشروع بنفسه، بغض النظر عن كفاءته الإدارية، وبالتالي فإن المصانع الفلسطينية تفتقد في كثير من الأحوال وجود العنصر الإداري القادر على اتخاذ القرارات المناسبة، مما ينعكس سلبا على قرارات الإنتاج ومستوى التنفيذ والأداء (المرنخ، 2004، ص82)

10. مشكلات القوى العاملة

(سيتم التطرق لها في الفصل الرابع.)

11. تدني الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

برغم من الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وبين عدد من دول العالم والدول العربية، والفرص المتاحة للمنتجات الفلسطينية بدخول هذه الأسواق، إلا أنه لم يكن هناك مكاسب حقيقية لهذه الاتفاقيات، حيث يعود عدم المقدرة على الاستفادة من الاتفاقيات إلى السيطرة الإسرائيلية على المعابر وعدم توافر معلومات كافية للمصدرين حول حاجات الأسواق العربية والعالمية وأذواق المستهلكين، بسبب عدم وجود مراكز معلومات متخصصة لذلك.(عواد، 2000)

وأحيانا قد تكون المشكلة في المصدرين أنفسهم، (ضعف القدرة على التسويق أو مشاكل في جودة المنتج.

ملخص الفصل

إن للاستثمار في القطاع الصناعي في فلسطين دورا هاما في تنمية المجتمع والتخفيف من حدة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد، ولكن القطاع الصناعي في فلسطين يواجه العديد من المعوقات سواء داخلية أو خارجية، وقد عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى سن العديد من القوانين الاقتصادية والتجارية دعما للقطاع الصناعي.

ترتبط قضية التمويل ارتباطا وثيقا بالاستثمار، فيجب العمل على جذب وتوفير التمويل المحلي والخارجي لتقديم التسهيلات الائتمانية بأشكالها المختلفة، سواء من خلال الدور الحكومي أو المؤسسات التمويلية الصناعية.

إن توفير الحوافز اللازمة لحماية و تشجيع القطاع الصناعي ضرورة ملحة، سواء في مرحلة ما قبل الاستثمار، أو الحوافز المساعدة في توفير البنية التحتية والخدمات، أو المحفزات المساعدة في توفير العمالة اللازمة والاستشارات والبحوث الصناعية.

إن مستقبل الاستثمار في القطاع الصناعي في فلسطين يرتبط بإزالة العديد من المعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي، وتتعدد تصنيفات القطاع الصناعي، إلا أن النصيب الأكبر من هيكل الاستثمار في القطاع الصناعي الفلسطيني موجه نحو الصناعات التحويلية، وتقوم استراتيجية الصناعة الفلسطينية المعلنة على الموازنة بين خياري إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.

لقد عمل الاحتلال الإسرائيلي دوما على إضعاف مساهمة القطاع الصناعي في نمو الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال العديد من السياسات والإجراءات التي فرضها على المستثمرين في القطاع الصناعي، وقد أدى ذلك إلى إلحاق خسائر كبيرة بالقطاع الصناعي الفلسطيني، ولقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها إلى دعم القطاع الصناعي بأشكال مختلفة، وقد عملت على إزالة العديد من المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي في فلسطين، سواء المشكلات الداخلية أو الخارجية، حيث عمدت إلى إقرار إنشاء المدن الصناعية والمناطق الصناعة الحرة من خلال سن القوانين وتوقيع الاتفاقيات بهذا الخصوص.

الفصل الثالث

تجارب تاريخية في المدن الصناعية

- مقدمة

3.1 تعريفات

3.2 تاريخ نشأة المدن الصناعية

3.3 برنامج هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين

3.4 تجربة جمهورية مصر العربية

3.5 تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

- ملخص الفصل

الفصل الثالث
تجارب تاريخية في المدن الصناعية

مقدمة:

المجمعات الصناعية (**Industrial Estates**) ليست بالأمر الجديد، ففي بلدان مثل انكلترا وإيطاليا والولايات المتحدة، بدأت الخطوات الأولية في هذا الاتجاه في السنوات الأولى من القرن العشرين، ولكن تطورا حدث بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة للتطور التكنولوجي، والنمو الصناعي، واتساع المناطق المدنية، وقد ازداد عدد المجمعات الصناعية في تلك البلدان زيادة كبرى، وانتشرت المجمعات الصناعية أيضا بالعديد من دول أوروبا والاتحاد السوفياتي، واستغرق إنشاؤها سنوات طويلة.(التنير، 1978, ص7)

أما في البلدان النامية، وخاصة الهند فإن برامج التطوير الصناعي تستخدم أكثر فأكثر تصميمات المجمعات الصناعية، كأداة مساعدة كبرى، في إنماء الصناعات الصغيرة، وفي تحقيق اللامركزية الصناعية. (التنير، 1978, ص 8)

وفي سياق الجهود التي تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل دعم وتطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني اهتمت بإنشاء المدن والمناطق الصناعية، لما تلعبه هذه المدن من دور كبير في زيادة الناتج المحلي وزيادة الدخل القومي وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة وتشجيع البحث العلمي من أجل التطوير والتنمية، ولتحقيق ذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة، والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالأهلية القانونية التي تكفل لها تحقيق أغراضها وممارسة نشاطها وفقاً لأحكام القانون. وتعتبر الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية النافذة الاستثمارية في المدن والمناطق الصناعية (www .pnic. gov .ps/ Arabic / industry - 12/4/2006)

3.1 مفهوم وماهية المدن الصناعية :

قبل البدء بالتعرف على برنامج المدن الصناعية في فلسطين لابد من التعرف على العديد من المصطلحات المرتبطة بالمدن الصناعية للتفريق بينها:

3.1.1 المجمع الصناعي (Industrial Estates):

" قطعة من الأرض، تضم مجموعة من المصانع مزودة بكافة الخدمات والمرافق العامة، وتوزع قطعة الأرض هذه إلى أقسام صغيرة، يخصص كل منها لإنشاء مصنع أو مشغل معين"(U.N.1966, P.143).

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المجمع الصناعي أنه " قطعة أرض تم تطويرها وتقسيمها إلى وحدات صناعية حسب خطة شاملة، مع توفير خدمات البنية التحتية والمرافق الأساسية، وقد يشمل التقسيم توفير أبنية صناعية جاهزة، كما أنه قد يشمل توفير خدمات صناعية مشتركة لعدد من المشاريع التي ستقام فيها". (وزارة العمل، 1998).

3.1.2 المنطقة الصناعية (Industrial Area) :

" قطعة من الأرض، مقسمة ومفروزة لإنشاء أبنية صناعية متطورة، متنوعة الأحجام" وبذلك فهي عملية عقارية بحتة.(التنير، 1978, ص14)

3.1.3 منطقة الصناعات (Industrial zone):

"مساحات من الأراضي، أو أجزاء من مدن، صممت وخصصت رسميا للاستعمال الصناعي"(التنير، 1978 , ص15).

لابد هنا من التفريق بين (المجمع الصناعي و المنطقة الصناعية و منطقة الصناعات)، فهناك فروق تفصل بينها، ففي حالة "المجمع الصناعي" هناك تقديم لحافز إنمائي أولي، يتمثل في الأرض، والمباني، والمرافق والخدمات، على أسس ثابتة ومستمرة، بحيث تشكل دافعا لإنشاء الصناعات. أما في حالة"المنطقة الصناعية"، فإن الحافز الإنمائي محدود بتوزيع الأراضي وفرزها وتحسينها، وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعات. و في حالة "منطقة الصناعات" فلا يوجد أي حافز إنمائي، وينحصر العمل فقط في تحديد مواقع الصناعات في هذه الأراضي أو تلك ويمنع إنشاءها في أقسام أخرى. (التنير،1978 , ص15).
وتجدر الإشارة هنا أن لفظ المدينة الصناعية في قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ينطبق على مفهوم المجمع الصناعي وهذا ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

3.1.4 المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zone (QIZ:

"هي أي منطقة تم اعتمادها بهذه الصفة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تسميتها من قبل السلطات المحلية كمنطقة يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول سوق الولايات المتحدة الأمريكية الكبير دون رسوم جمركية وضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة، ودون وجود حد أعلى حصص/سقوف". (www.Jordan investment .com/arabic/qiz.htm- 12/4/2006)

3.1.5 المنطقة الحرة (Free zone):

"هي جزء من أراضي الدولة الذي يدخل ضمن حدودها سياسياً ويخضع لسلطتها إدارياً، يتم التعامل فيه بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها

من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بهدف السماح بقدر أكبر من الحرية في المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها " (www.egypt-law.com/taasis -12/2/2006)

وقد ورد تعريف المنطقة الحرة في دليل المدن الصناعية بأنها" هي مناطق غير خاضعة للجمارك ومعفاة من الرسوم، أقيمت لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة في أنشطة تصنيعية موجهة نحو التصدير.(دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

تتعدد مسميات المناطق الحرة طبقا للأهداف التي يرجى تحقيقها من إنشاء هذه المناطق، وتتمثل هذه المسميات في الآتي: (سليمان،1989، ص7)

1- مناطق التجارة الخارجية	2 – مناطق التجارة الحرة
3 –الميناء الحر	4 – المدن الحرة
5 – مناطق التخزين / الايداع الجمركي	6 – مناطق التجارة العابرة
7 – المناطق الحرة الصناعية التصديرية	8 – مناطق التصدير الحرة
9 – الأسواق الحرة	10 – المناطق الحرة الخاصة
11 – المناطق الحرة العامة	12 – النقط الحرة

3.2 تاريخ نشأة المدن الصناعية (Industrial Estate):

أنشئت المدن الصناعية في بداية القرن العشرين في (بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة) بغرض الربح التجاري، وكانت تديرها وكالات عقارية، أما الفترة ما بين (1930) و (1950) فقد تأثر إنشاء المدن الصناعية بجملة عوامل وسياسات، كان فيها الربح التجاري الأقل تأثيرا، ويجب أن نميز بين السياسات التي تحكم إنشاء المدن الصناعية في البلدان المتطورة والبلدان النامية، ففي البلدان الصناعية المتطورة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبا الغربية واليابان، كانت إقامة المجمعات الصناعية جزءا من الخطة الرامية إلى تصعيد النمو الصناعي، وقد ترافق ذلك مع سياسات تلك البلدان الخاصة بتطوير المناطق، وتخطيط المدن، ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان، وتوفير العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة فيها، أما في البلدان النامية فقد اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطة التنمية، من أجل تنشيط وتحديث وإقامة الصناعات ذات الحجم الصغير والمتوسط وأحيانا إقامة مجمعات الصناعة الثقيلة، بمعنى أن هدف إنشاء المدن الصناعية سواءا في الدول المتقدمة كوسيلة لتخطيط مواقع الصناعات، أو في الدول النامية كوسيلة من وسائل التنمية، لا يمكن الفصل بينهما، إذ أنهما متحدان(التنير، 1978).

لقد ظل التطور في مجال إنشاء المدن الصناعية بطيئا حتى الخمسينات من القرن العشرين، واقتصرت المدن الصناعية حتى هذا التاريخ على الدول المتقدمة، ولم تاخذ هذه الظاهرة في الانتشار سريعا إلا منذ سنة 1950، وبعد ذلك بدأت الدول النامية في خوض هذه التجربة، حيث دخلت في هذا الميدان من الدول النامية بورتوريكو سنة 1950 والهند سنة 1960 (الديب، 1973)

3.3 برنامج هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين:

3.3.1 مميزات وحوافز الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين:

(أ) مميزات الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين:

يتميز الاستثمار في فلسطين وفي المدن الصناعية فيه بوجه خاص بمزايا عديدة وهي:

- موقع فلسطين الاستراتيجي عند ملتقى القارات الثلاثة أوروبا وآسيا و أفريقيا.
- القرب من سوق الشرق الأوسط الذي يضم 300 مليون نسمة، وسوق الاتحاد الأوروبي الذي يضم 380 مليون نسمة.
- أفضلية الدخول للمنتج الفلسطيني لأسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- بنية تحتية ذات مواصفات عالمية توفرها المدن الصناعية الفلسطينية.
- وفرة العمالة العادية والمدربة والمتعلمة ذات الكفاءات العالية.
- يديرها ويطورها القطاع الخاص ، للمحافظة على الفعالية.
- تنظمها وتشرف عليها وتروج لها الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، وهي النافذة الاستثمارية الموحدة داخلها، للعمل على مواجهة كافة أشكال البيروقراطية، ويحكمها قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.(دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي – من إغلاق متكرر للمعابر الفلسطينية وعدم التواصل بين أجزاء الوطن وتدمير متواصل للبنية التحتية والمعوقات المختلفة التي يواجهها القطاع الصناعي بشكل خاص– تحول دون استفادة الاقتصاد الفلسطيني من هذه المزايا الاستثمارية.

(ب) الحوافز التي تقدمها المدن الصناعية في فلسطين:

تعتبر المدن الصناعية أداة من أدوات تشجيع الاستثمار، وقد أحدثت السلطة الوطنية الفلسطينية إطارا من القوانين الاقتصادية لتشجيع ودعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فهناك قانونان رئيسان يحتويان على حوافز الاستثمار التي تسري على الشركات المهتمة بعمل

المشروعات في المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين أو الاستثمار في فلسطين عموما، وهما قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وقانون تشجيع الاستثمار.

وتعمل المدن الصناعية في فلسطين على توفير عدد من الحوافز منها:

(1) إعفاءات من ضريبة الدخل للمشروعات التي تبدأ بمبلغ 100,000$ ومدته 7 سنوات، كما أن هناك مزايا إضافية سوف تسري على المشروعات الاستثمارية الكبرى، فالاستثمارات التي تبلغ أكبر من 100,000$ حتى 1 مليون دولار، سوف تخضع لضريبة الدخل بنسبة 10% فقط على الأرباح الصافية لمدة 8 سنوات إضافية، والتي تبلغ أكبر من 1 مليون دولار حتى 5 مليون دولار، سوف تخضع لضريبة الدخل بنسبة 10% فقط على الأرباح الصافية لمدة 12 سنة إضافية، أما ما يزيد عن 5 مليون دولار، سوف تخضع لضريبة الدخل بنسبة 10% فقط على الأرباح الصافية لمدة 20 سنة إضافية .

(2) إعفاءات جمركية على الأصول الثابتة لجميع البضائع والمواد والمكونات والآلات والسيارات الأجنبية المستوردة إلى المدينة الصناعية / المنطقة الصناعية الحرة، تتمتع بإعفاءات من الرسوم الجمركية وما يتصل بها من الرسوم ورسوم رخص الاستيراد.

(3) حرية الحركة لرأس المال والأرباح بحيث لا توجد أية قيود على نقل رأس المال والأرباح لخارج حدود البلاد.

(4) إعفاءات التصدير للبضائع المنتجة والمباعة خارج فلسطين من ضرائب التصدير ومن أية ضرائب أخرى.

(5) إمكانية البيع للسوق المحلي فيحق للشركة داخل المدينة الصناعية أو الموجهة نحو التصدير أن تبيع ما نسبته 20% كحد أقصى من القيمة السنوية لإنتاجها في السوق المحلي بشرط أن:

* تكون جميع المواد الخام المستخدمة في البضائع المباعة في السوق المحلي خاضعة للرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على أي منتج مشابه متوفر في السوق المحلي.
* إذا لم يكن منتج محلي متوفر في السوق المحلي، تدفع نسبة 80% فقط من الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على هذه المنتجات.

(6) حوافز قواعد المنشأ "**صنع في فلسطين**" يعطي المنتج الفلسطيني معاملة جمركية تفضيلية طبقا للاتفاقيات التجارية الموجودة، ويحمل المنتج المعد للتصدير ختم صنع في فلسطين إذا كان (35% – 40%) من قيمته قد تم تصنيعها في فلسطين. (دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

3.3.2 أهداف الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة:

طبقا للمادة رقم (5) من قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، فإن الهيئة تختص بالمهام التالية:

1. وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين.
2. تقديم الاقتراحات والخطط والتوصيات لمجلس الوزراء بشأن إنشاء و تطوير وإدارة أي مدينة صناعية في فلسطين.
3. تطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة مباشرة أو بواسطة المطورين.
4. إعداد الخطط والبرامج الخاصة لتطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وتنميتها.
5. إقامة المرافق العامة التي تتطلبها مثل هذه المدن بنفسها أو بواسطة الغير.
6. قبول واستلام طلبات إنشاء مثل هذه المدن بقصد إقامة المشاريع.
7. النظر في طلبات الجهات المختلفة بشأن الترخيص لعمل مدينة صناعية و/أو منطقة صناعية حرة، ومنح شهادات المنطقة الصناعية للمستثمرين.
8. تحديد الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها ، وقواعد تحصيلها.
9. إبرام العقود والاتفاقيات وقبول الإعانات والهبات التي تقدم لها بما لا تتعارض مع أحكام هذا القانون.
10. المصادقة على الموازنة العامة السنوية للهيئة ورفعها للجهات المعنية لإقرارها.
11. اختيار المطورين و إبرام العقود معهم.
12. مراقبة أداء وتطور هذه المدن ، ونشر التقارير المتعلقة بها.
13. العمل على تنفيذ الاتفاقيات المحلية والإقليمية المبرمة. (قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 1998)

3.3.3 دور هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في خدمة المستثمر:

تعتبر الهيئة من أهم المؤسسات التي يحتاج المستثمرون إلى التعامل معها لبدء تشغيل مشروعاتهم، من خلال تزويد المستثمرين بمعلومات وخدمات كاملة، من أذون التشغيل وتسجيل الشركات ورخص الاستيراد والتصدير وأذون العمل ورخص البناء، بالإضافة إلى المعلومات العامة عن المناخ الاستثماري.

وتعمل الهيئة على محاربة الروتين و البيروقراطية من خلال النافذة الاستثمارية بتنسيق جميع الأذون والرخص والتسجيلات الرسمية اللازمة لبدء التشغيل، مع جميع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة[1].

3.3.4 دور هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في دعم الإقتصاد:

تعتبر **هيئة المدن** الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (PIEFZA) أول مؤسسة فلسطينية يقع على عاتقها التنظيم والترويج لبرنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية في فلسطين، وتتولى الهيئة بموجب القانون رقم (10) لسنة 1998 مهمة تسهيل والإشراف على برنامج طموح لإقامة مجموعة من المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين، وذلك أخذا بعين الاعتبار للنتائج الباهرة لإنشاء مثل هذه المناطق على إحداث تطور ونمو صناعي، وبالتالي إحداث تنمية اقتصادية في الدول التي سبقتنا إلى خوض هذه التجارب، " فالهدف من إقامة المناطق الصناعية هو خلق فرص عمل للشباب ودفع عجلة التنمية الصناعية والحفاظ على المدن من التلوث الناتج من المصانع". **(www.asuit.gov.eg/arb - 2006/4/12)**

ويرجع التذبذب في حال تلك التجارب بين فشل ونجاح إلى الطريق المتبعة في إنشائها وإدارتها، وقد تضمن قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة آليات متطورة لضمان نجاح التجربة مستفيدا من التجارب المنفذة في العديد من الدول.

وقد تمكنت الهيئة من إقامة والإشراف على إدارة أول مجمع صناعي في فلسطين وهو مدينة غزة الصناعية، التي يديرها ويشغلها القطاع الخاص الفلسطيني بإشراف ومتابعة من الهيئة.

وتعتبر الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وتتمتع بأهلية قانونية تكفل لها تحقيق أغراضها وممارسة نشاطها، ويتكون مجلس إدارتها من تسعة أعضاء، يمثل فيها القطاع الحكومي ستة أعضاء، وهم:

1 . وزير الاقتصاد الوطني رئيسا

2. ممثل عن كل من:

- وزارة الاقتصاد الوطني نائبا للرئيس
- وزارة المالية أمينا للسر
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي عضو
- وزارة الحكم المحلي عضو
- وزارة الدولة لشؤون البيئة عضو

[1] . مقابلة مع م. محمود ارحيم، مدير دائرة التراخيص وخدمة المستثمرين والبيئة في الهيئة العامة للمدن الصناعية بتاريخ 2007/3/4

ويمثل القطاع الخاص عدد ثلاثة أعضاء، واحد من المطورين، واثنان من الغرف التجارية والصناعية والاتحادات الصناعية. (قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 1998)

3.3.5 إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية:

تنحـــصر الخطوات التي يجب على المستثمر اتباعها للحصول على الموافقة بالسماح بالاستثمار بالمدن الصناعية أو المناطق الصناعية الحرة بثلاثة خطوات هي: (للتفاصيل انظر ملحق (4)

أولا: متطلبات شهادة مدينة صناعية و/ أو منطقة صناعية حرة.

ثانيا: تراخيص مزاولة المهنة.

ثالثا: تجديد الموافقة البيئية ومزاولة المهنة سنويا.

3.3.6 المدن الصناعية في فلسطين القائمة و المستقبلية (المخططة):

يتكون برنامج المدن الصناعية من إنشاء عشرة مدن صناعية, خمسة منها في قطاع غزة أما الخمسة الباقية فتتوزع على مدن الضفة الغربية المختلفة وقد اصطلح على تسميتها المدن الصناعية الحدودية إضافة إلى عدد من المدن الصناعية المحلية والموجهة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وفي هذا السياق اعتبرت مدينة غزة الصناعية المشروع الأول القائم ضمن هذا البرنامج، ومن ثم تعتبر منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقاً) بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هي المنطقة الصناعية الثانية القائمة، بينما باقي المدن الصناعية المذكورة هي مدن مستقبلية ضمن برنامج المدن الصناعية. (الموازنة العامة لهيئة المدن الصناعية، 2006)

أولا: المدن الصناعية في قطاع غزة:

1. مدينة غزة الصناعية : Gaza Industrial Estate (GIE)

(أ) الموقع :

تقع مدينة غزة الصناعية على الحدود الشرقية لمحافظة غزة، على الحدود مع الجانب الإسرائيلي، وتبعد مسافة 3 كم عن مدينة غزة، وتبلغ مساحتها الإجمالية 480 دونم، وقد بدأ العمل فيها في مارس 1999 وقد كان عدد المشروعات آنذاك مشروعان وارتفع العدد في نهاية 1999 ليصل إلى 13 مشروعا، ليصبح في شهر أكتوبر 2000 العدد 30 مشروعا قبل انتفاضة الأقصى، وقد بلغ عدد المشروعات في شهر فبراير 2007 29 مشروعا[1].

[1] . مقابلة مع م. محمود ارحيم مدير دائرة خدمات المستثمرين والبيئة في الهيئة العامة للمدن الصناعية بتاريخ 2007/3/4

تعتبر مدينة غزة الصناعية أول مدينة تعمل ضمن برنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، وقد قامت 3 مشروعات فعليا بالتصدير والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة التي أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية للسماح بدخول المنتجات معفاة من الرسوم، ومن نظام الحصص إلى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

ويتميز موقع مدينة غزة الصناعية بالقرب من المطارات والموانئ والمعابر الرئيسية، و قد أقيمت لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية والمشتركة في أنشطة تصنيعية موجهة نحو التصدير[1].

إن أهم ما يميز مدينة غزة الصناعية أنها مزودة بالبنية التحتية الكاملة والخدمات اللازمة، ولها محطتها الكهربائية الخاصة بها بالإضافة إلى شبكة الكهرباء الوطنية، كما أنها مزودة بشبكة مياه وشبكات اتصالات وشبكة صرف صحي، ويتمتع المستثمرون الذين يبدءون استثماراتهم بمبلغ 100 ألف دولار بالإعفاء المبدئي لضريبة الدخل لمدة 7 سنوات بالإضافة إلى المزايا الأخرى للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تصل إلى إعفاء على ضريبة الدخل على الأرباح الصافية لمدة إضافية تصل 20 سنة، بالإضافة إلى سرعة استرداد ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمواد الخام المستوردة، وتبلغ تكلفة الأجرة السنوية للمتر المربع للمباني الجاهزة للمشاريع الاستثمارية 26 $/ المتر المربع، أما أجرة المتر المربع للأرض الفضاء 8 $ ويقوم صاحب المشروع بتجهيز المباني.

وقد قامت العديد من الجهات (**WORLD BANK, USAID**) بتمويل تجهيز البنية التحتية للمدينة تحت إشراف هيئة المدن الصناعية، وتقوم شركة بديكو وهي الشركة المطورة لمدينة غزة الصناعية بإدارة المنطقة الصناعية، وهي تمثل القطاع الخاص في تطوير مدينة غزة الصناعية وفق عقد امتياز أبرمته مع هيئة المدن الصناعية[2].

(ب) المشروعات التي قامت في مدينة غزة الصناعية[3]:

لقد تعددت أنواع الصناعات التي قامت في مدينة غزة، وتشمل الصناعات التالية:

- تصنيع الملابس.
- التجارة والتوزيع.
- تصنيع الخيوط.
- تجميع المعدات الكهربائية.
- تقنية المعلومات.

[1] . مقابلة مع م. إسماعيل أبو العلا مدير عام الهيئة العامة للمدن الصناعية بتاريخ 2007/2/5
[2] . مقابلة مع السيد / مساعد أبو عجوة مدير عمليات مدينة غزة الصناعية بتاريخ 2007/2/5
[3] . مقابلة مع م. إسماعيل أبو العلا مدير عام الهيئة العامة للمدن الصناعية بتاريخ 2007/2/5

- صناعة الذهب.
- تجميع التوربينات والمضخات.

(ج) مصادر التمويل في مدينة غزة الصناعية:

تتعدد مصادر التمويل الخاصة بتنفيذ برنامج مدينة غزة الصناعية، حيث تشمل أربع مصادر للتمويل وهي: الدول المانحة (**Donors**) والبنك الدولي (**WORLD BANK**) والمطورين (**Developers**) والسلطة الوطنية (**PNA**)، فيقع على عاتق الدول المانحة والبنك الدولي تمويل التكاليف اللازمة لبناء البنية التحتية الخارجية، وإقامة المشاريع التي تخدم المناطق الصناعية، بالإضافة إلى الدراسات الفنية والاستشارات، وتتكلف السلطة بتقديم الأراضي التي تقام عليها المناطق الصناعية، بالإضافة إلى تغطية بعض المصاريف التشغيلية، أما المطورين فيقع على عاتقهم عبء تمويل إقامة المباني والإنشاءات اللازمة للمنطقة الصناعية. (**World Bank, .1 (1997, p**

(سيتم تناول مدينة غزة الصناعية بشيء من التفصيل في الفصل السادس).

2. منطقة فلسطين الصناعية (ايرز سابقاً) Palestine Industrial Area (PIA)

(أ) الموقع :

تأسست منطقة فلسطين الصناعية (ايرز سابقاً) في بداية السبعينات، وقد كانت تقع تحت سيطرة الجانب الإسرائيلي قبل الانسحاب من قطاع غزة، واعتبارا من تاريخ **12** سبتمبر **2005** انتقلت السيطرة عليها للجانب الفلسطيني، وتم تغيير إسمها إلى منطقة فلسطين الصناعية(**PIA**)، وتقع هذه المنطقة إلى الشمال من مدينة غزة، خلف معبر إيرز، وتبعد حوالي **2** كيلو متر عن بيت حانون، وحوالي **5** كيلو متر عن بيت لاهيا وجباليا، وكذلك تبعد أقل من **40** كيلو متر عن ميناء أسدود، وتمتد على مساحة حوالي 470 دونم مع إمكانية التوسع لتصبح **670** دونم.(**El-Masri,2005**)

(ب) الصناعات والتخطيط العمراني:

ويوجد في هذه المنطقة حوالي **200** مصنع قائم تعمل في مجالات مختلفة مثل الصناعات المعدنية, الأثاث, الخياطة, الصناعات البلاستيكية حيث توفر هذه الصناعات حوالي **8000** فرصة عمل للعمالة الفلسطينية، وبعد المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية وانسحاب القوات الإسرائيلية الأحادي الجانب من قطاع غزة، ستقوم الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة بتشغيل المنطقة بناءا على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني، ويلزم لهذا التشغيل

تطوير الخدمات القائمة وتحديثها لتستطيع المنطقة العمل بالكفاءة المطلوبة. (موازنة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2006)

ولقد تأثرت هذه المنطقة الصناعية كثيرا بعد الانسحاب الإسرائيلي منها، فجميع الصناعات والمصانع والأنشطة الخدمية قد توقفت، ودمرت قبيل الانسحاب الإسرائيلي، فقد قام الجانب الإسرائيلي بتدمير 150 مبنى صناعي من إجمالي عدد المصانع الموجودة والتي يبلغ عددها 200 مصنع حتى عام 2003، بالإضافة إلى أن بعضا من البنية التحتية للمنطقة الصناعية قد تم تدميرها بشكل كامل أو جزئي، مثل آبار المياه، شبكة الاتصالات، مشروع الطاقة، مكتب البريد، جميع المباني الإدارية، جزء من الشوارع، مما أدى إلى عدم القدرة على تشغيل هذه المنطقة، مما دفع السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطة سريعة وطارئة لإعادة تشغيل هذه المنطقة الصناعية، والتي من المتوقع أن تجتذب المستثمرين وتعمل على توفير العديد من فرص العمل. (El-Masri, 2005)

3. مدينة غزة الصناعية المحلية: Gaza Local Industrial Estate(GLIE)

(أ) الموقع:

تقع هذه المنطقة إلى الشرق من مدينة غزة وتمتلكها وزارة الأوقاف وقد قامت وزارة الاقتصاد الوطني باستئجار ما مساحته 150 دونم (كمرحلة أولى) من هذه الأرض لتخصيصها كمنطقة صناعية محلية تهدف إلى إعادة توطين الصناعات المعدنية التي تم تدمير منشآتها على يد القوات الإسرائيلية خلال فترة الانتفاضة (موازنة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2006)

كما توجد هناك خطط مستقبلية للتوسع بمساحة 145 دونم من الجهة الغربية للمنطقة، لتصل المساحة الإجمالية إلى 295 دونم، والموقع المقترح لمدينة غزة الصناعية المحلية يبعد حوالي 7 كيلو متر عن منطقة فلسطين الصناعية بالقرب من الحدود الشمالية لقطاع غزة مع الجانب الإسرائيلي، وتبعد مسافة 5 كيلومتر عن مدينة غزة الصناعية، وحوالي 40 كيلومتر عن مطار غزة الدولي، وحوالي 13 كيلومتر عن الموقع المقترح لميناء غزة (Technical Engineering Consulting Company, 2006)

(ب) الصناعات والتخطيط العمراني:

قامت الشركة الفنية للإستشارات الهندسية في شهر يوليو 2006 بتجهيز التصميمات اللازمة للمنطقة الصناعية، بالإضافة إلى دراسة الجدوى لمنطقة غزة الصناعية المحلية بتمويل من بنك التنمية الإسلامي، أما الصناعات المستهدفة في هذه المنطقة الصناعية وفرص العمل التي يتوقع أن توفرها كما بالجدول (3/1):

جدول رقم(3/1)

الصناعات المستهدفة في منطقة غزة الصناعية المحلية و فرص العمل المتوقعة

م	نوع الصناعة	فرص العمل التي يتوقع أن توفرها
1	الصناعات الخشبية	518
2	الصناعات الفولازية	277
3	قسم الألمنيوم	318
4	قسم المعادن	230
	المجموع	1343

المصدر: (Technical Engineering Consulting Company, 2006 P.17)

4. منطقة غزة لتكنولوجيا المعلومات: Gaza Information Technology Park (GITP)

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء منطقه خاصة بتكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة وتستقطب هذه المنطقة خريجي الجامعات الجدد المتخصصين في هذا المجال وشركات تكنولوجيا المعلومات حيث سيتم إنشاء حاضنات صناعية مجهزة تهدف إلى تقليل الكلفة الاستثمارية في مثل هذه المشاريع، وسيتم العمل على هذا المشروع بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الاتصالات. (موازنة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة، 2006)

(أ) الموقع:

وقد خصصت السلطة الوطنية الفلسطينية قطعة من الأرض بالقرب من أراضي مستوطنة نتساريم (بعد الانسحاب الإسرائيلي)، للاستفادة منها في إقامة هذه المنطقة (GITP)، لتكون أول

منطقة لتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، وتبلغ مساحتها 15 دونم في جنوب مدينة غزة في منتصف قطاع غزة.

(ب) الصناعات والتخطيط العمراني:

ومن المتوقع أن يستفيد من (GITP) حوالي 4600 من العمالة الماهرة و 1600 مهني في تكنولوجيا المعلومات.

(ج) الأنشطة والخدمات المتوقع تقديمها في (GITP):

1. تطوير البرامج. 2. تبادل البيانات. 3. مراكز اتصال.

4. مركز خاص بتكنولوجيا المعلومات للتعليم والتدريب للخريجين والمهنيين.

المراحل التطويرية:

يشمل تطوير هذه المنطقة على مرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى:** توفير خدمات البنية التحتية للموقع، بالإضافة إلى مبنى إداري بمساحة 800 م2، ومبنى مركز التدريب بمساحة 1500 م2، ومبنى للحاضنات الصناعية بمساحة 1500 م2 .

- **المرحلة الثانية:** تضم مباني الإنتاج الخاص:

* مباني الحاضنات الصناعية: سوف تصمم لاستضافة مختلف احتياجات المستأجرين في (GITP)، ومن الممكن أن تشمل ماكينات تصوير وفاكس وطابعات ...ألخ.

* مراكز التدريب: سوف تشمل مختبران للكمبيوتر بطاقة 30 كمبيوتر لكل مختبر، بالإضافة إلى مختبران صغيران بطاقة 10 كمبيوتر لكل مختبر.

التكاليف التقديرية:

تقسم التكاليف الاجمالية ل (GITP) إلى ثلاثة مراكز تكلفة تتضمن :

1. تكاليف المباني:

يبلغ إجمالي مساحة المباني 3.8 دونم وتبلغ التكلفة التقديرية لها 1,140,000 $.

2. تكلفة البنية التحتية:

وتقدر هذه التكلفة بحوالي 727000 $.

3. تكلفة المعدات والأجهزة:

وتقدر هذه التكلفة بحوالي 379,490 $.(**PIEFZA, 2006**)

5. مدينة رفح الصناعية : (R I E) Rafah Industrial Estate

تعتبر إحدى مدن برنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الفلسطيني ، وتنقسم إلى منطقتين صناعيتين : مدينة رفح الصناعية الداخلية (المحلية) ومدينة رفح الصناعية الحرة ، وسنورد شيئا من التفصيل عن كل منهما :

(أ) مدينة رفح الصناعية الداخلية (المحلية):

لقد قامت الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة فعليا بالبدء بشراء مساحة من الأرض تبلغ 25 دونم في رفح بقيمة 165,040 $ كخطوة أولى نحو استكمال توفير باقي المساحة المطلوبة من أجل إقامة هذه المنطقة الصناعية، "وتقع مدينة رفح الصناعية جنوب شرق قطاع غزة، وشرق مدينة رفح على الحدود الشرقية مع إسرائيل، وتبعد حوالي 5 كم عن الحدود مع جمهورية مصر العربية، وحوالي 1.5 كم عن مطار غزة الدولي، وقد حددت هذه المنطقة المقترحة بمساحة 100 دونم منها 60 دونم مساحة مخصصة للمصانع و40 دونم مساحة مخصصة للخدمات (طرق، إدارة، مرافق) كجزء من منطقة الشوكة الصناعية التي أقرت بمساحة 6500 دونم لغرض الاستخدام الصناعي، بقرار من اللجنة المركزية بموجب قرار رقم 26 بتاريخ 1997/7/13 "

وتتلخص فكرة المشروع في إقامة مجمعات صناعية داخلية، على أن يتم إدارتها وتشغيلها من قبل هيئة المدن الصناعية، وسيتم التركيز فيها على الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة التنافسية العالية.

ويهدف هذا المشروع لمواجهة حالات الحصار على المدى المتوسط، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل داخل المناطق الفلسطينية
- التركيز على الصناعات اللازمة لتلبية احتياجات السوق الفلسطينية، والتي تعتمد في معظم موادها الخام على منتجات فلسطينية محلية أو سهلة التخزين لمدة طويلة، وكذلك تلبية احتياجات الأسواق العربية المجاورة.
- يتم إدارتها مركزيا من قبل الهيئة لتقليل تكلفة الإدارة على المستثمرين.

• تنشأ على شكل مجمعات صناعية، لتلائم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمساحات معقولة، وبنية تحتية توفر الحد الأدنى من الاحتياجات للصناعيين وبأقل التكاليف.

• تتحمل هيئة المدن الصناعية مصاريف إقامة البنية التحتية الداخلية والخارجية لهذه المجمعات، من خلال الدعم المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من قبل الجهات المانحة أو المقرضة، ويتم تحديد قسط شهري يمكن تحمله من قبل الصناعيين، بحيث يتم تمليكها لهم على المدى الطويل (10-15) سنة أو عن طريق الإيجار.

• يتم إنشاء تلك المناطق على أرض مملوكة للدولة أو مؤجرة لمدة طويلة من أراضي الوقف لتقليل التكلفة.

ويتوقع أن تساهم منطقة رفح الصناعية الداخلية في إيجاد 2000 فرصة عمل، هذا وتقدر تكلفة البنية التحتية الخارجية من المشروع حوالي 4.8 مليون دولار، والبنية التحتية الداخلية تقدر بحوالي 4 مليون دولار.

(ب) مدينة رفح الصناعية الحرة:

تقع المدينة المقترحة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، وشمال مطار غزة الدولي مباشرة، وعلى الحدود مع كل من مصر و الجانب الإسرائيلي، مما يعطيها أهمية خاصة ويخلق فرص للتعاون المشترك مع دول الجوار، فالمرحلة الأولى منها تبلغ مساحتها 1500 دونم.

هذا و تتضمن المرحلة الأولى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

• إنشاء حاضنات صناعية تكنولوجية بمساحة 200 دونم.

• كلية تعليمية لصناعة التكنولوجيات العالمية بمساحة 150 دونم.

• مجمع إداري وخدماتي وتخزين بمساحة 1150 دونم.

ويتوقع أن تساهم في تشغيل 16,000 فرصة عمل مباشرة و 30,000 فرصة عمل غير مباشرة، هذا وتقدر تكلفة البنية التحتية الخارجية للمرحلة الأولى من المشروع بحوالي 10.5 مليون دولار، بينما تقدر تكلفة البنية التحتية الداخلية بحوالي 27 مليون دولار.(هيئة المدن الصناعية، 2001)

وبدراسة تم إعدادها بواسطة (TSG)[1] تم تحديد قطاعات الصناعة المستهدفة والمصادر المتأمل منها الاستثمار في هذه القطاعات، فقد تضمنت عمليات تصنيع المواد الغذائية والإلكترونيات والأدوات الكهربائية والنسيج ومستلزماته والمطاط والبلاستيك وأوراق التغليف والأثاث والنقل والتخزين، كما يتوقع أن تدار بواسطة القطاع الخاص مع دعم قوي وفعال من السلطة الوطنية الفلسطينية والهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة

[1]. اختصار لاسم شركة أمريكية تقدم مساعدات للشعب الفلسطيني وهي: The Services Group

(PIEFZA)[1]، كما تسعى (PIEFZA) لتوفير الأموال اللازمة لذلك من خلال البنك الدولي أو جهات مانحة أخرى. (The Services Group،2001).

ثانيا: المدن الصناعية (المستقبلية) في الضفة الغربية:

1. منطقة القدس الصناعية المحلية (العيزرية)

تقع هذه المنطقة المقترحة في منطقة العيزرية، وتمتد على مساحة حوالي 260 دونم، وتهدف هذه المنطقة إلى جذب الاستثمارات إلى مدينة القدس وتعزيز التواجد الفلسطيني فيها وعدم هجرة اليد العاملة الفلسطينية من منطقة القدس إلى مناطق فلسطينية أخرى.(موازنة الهيئة العامة للمدن الصناعية، 2006)

2. مدينة خضوري الصناعية لتكنولوجيا المعلومات: Khadoury Information Technology Estate (K I T E)

(أ) الموقع:

تقع مدينة خضوري الصناعية بالقرب من كلية خضوري التقنية بمحافظة طولكرم وبمساحة 200 كم2، وهي تقترب من مدينة نابلس المركز الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما و تتميز بالقرب من الحدود الإسرائيلية. (دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة،2000)

(ب) الصناعات:

يتصور أن تتضمن هذه المدينة الصناعية عددا من العناصر المتكاملة وهي:

- وحدات داعمة للأعمال لتعزيز تنمية مشاريع التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية.
- تسهيلات تدريبية لتطوير مهارات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية.
- مركز خدمات متقدم للخدمات الخاصة ب تكنولوجيا المعلومات (I T)
- تجمع للأعمال خاص بهندسة البرمجيات. (دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

3. مدينة جنين الصناعية:(J I E) Jenin Industrial Estate

تقع مدينة جنين الصناعية في شمال مدينة جنين وعلى بعد حوالي 1.6 كم غرب شارع رقم 60 ، وتبلغ مساحة هذه المدينة الصناعية 1135 دونم، عبارة عن 686 دونم أراضي صناعية وتجارية و 449 دونم عبارة عن شبكة طرق ومخازن ومناطق خضراء، ومن المتوقع أن توجد هذه المدينة الصناعية حوالي 20,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وقد كان من

[1] . اختصار ل Palestinian Industrial Estates and Free Zones Authority

المفترض أن يبدأ العمل بها في منتصف عام 2001، ويقوم على الصناعات الصغيرة والمتوسطة. (دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

4. مدينة نابلس الصناعية:(N I E) Nablus Industrial Estate

تقع مدينة نابلس الصناعية في طريق استراتيجية بين تل أبيب ووادي الأردن، على مقربة من الطريق السريع الرئيسي بين نابلس والقدس، وتتكون من الصناعات التقليدية و المتوسطة، وتبلغ مساحتها الإجمالية 1230 دونم مع إمكانية التوسع في المستقبل، ويتوقع أن تساهم هذه المدينة الصناعية في توفير 8000 فرصة عمل مباشرة و 10000 فرصة عمل غير مباشرة، وتهدف الهيئة إلى تطوير المنطقة الصناعية القائمة في مدينة نابلس، والتي تدار حالياَ من قبل البلدية التي قامت بتطوير جزء من هذه المنطقة سابقاً، وتبلغ نسبة الإشغال الحالية في المنطقة حوالي 20% وذلك بسبب النقص في الخدمات المطلوبة، ومن المعروف أن مدينة نابلس وهي العاصمة الاقتصادية لفلسطين وتزخر بأنواع متعددة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأن حجم الطلب على المناطق الصناعية المخدومة كبير ومن الصناعات الموجودة حالياً في المنطقة الصناعات الغذائية, العصائر, الطباعة, الصناعات الكيميائية والإنشائية, الكرتون, والمفروشات. (دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

5. مدينة ترقوميا الصناعية: (T I E) Tarqumia Industrial Estate

وتقع هذه المدينة غرب الخليل وعلى بعد 35 كم عن قطاع غزة، فهي تقع في موقع استراتيجي تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والمساحة المقدرة لهذه المدينة الصناعية حوالي 1000 دونم وسوف تحتوي على الصناعات الخفيفة. (دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2000)

3.4 تجربة جمهورية مصر العربية:

لقد تنوعت تجربة مصر بين إنشاء مدن صناعية ومناطق صناعية مؤهلة ومناطق صناعية حرة كما يتضح مما يلي:

3.4.1 المدن الصناعية (Industerial Estates):

بلغ عدد المدن الصناعية الجديدة التي تم إنشاؤها في مصر نحو 11 مدينة جديدة فضلا عن 6 مدن تحت الإنشاء، وقد خصص لهذه المدن نحو 2.02 مليون دونم تستطيع أن تستوعب 6 مليون نسمة، وقد وفرت هذه المدن نحو 200 ألف فرصة عمل، وقد استطاعت هذه المدن أن

تساهم في الدخل القومي بنحو 20 مليار جنيه عام 2001[1]، ويرتكز النشاط الرئيسي لهذه المدن على قطاع الصناعة في المقام الأول، وهذه المدن مقسمة إلى ثلاث أجيال هي:

- **مدن الجيل الأول:** العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، برج العرب الجديدة، الصالحية الجديدة، دمياط الجديدة.
- **مدن الجيل الثاني:** النوبارية الجديدة، العبور، بدر، بني سويف الجديدة، المنيا الجديدة.
- **مدن الجيل الثالث:** وهي التي تحت التنفيذ فتضم :أسيوط الجديدة، أخميم، أسوان الجديدة، المراكز الحضرية الجديدة حول القاهرة الكبرى، ومن المتوقع أن توفر 180 ألف فرصة عمل بعد الانتهاء من إنشائها.(جاد الرب، 2002) ويوضح الجدول (3/2) أهم المدن الصناعية :

جدول رقم (3/2)

المؤشرات الأساسية للمدن الصناعية الجديدة في مصر عام 2001

المدينة	عدد المصانع	عدد العمال	رأس المال المستثمر(مليون جنيه)
العاشر من رمضان	983	55314	15499
السادات	256	19563	1002
6 أكتوبر	643	48400	6034
برج العرب الجديدة	372	25183	1120
الصالحية الجديدة	52	4116	713
دمياط الجديدة	162	9523	122
بني سويف الجديدة	38	1115	43
بدر	79	5152	259
النوبارية الجديدة	21	931	23
العبور	57	4857	1205
المنيا الجديدة	4	113	16
الإجمالي	2667	174267	26036

المصدر: وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مصر عام 2001

ويتضح من الجدول (3/2) ما يلي:

تعتبر مدينة العاشر من رمضان أهم المدن الصناعية في مصر، سواء من حيث عدد المصانع والتي بلغت 983 مصنعا، وكذلك من حيث عدد العمال والذي بلغ 55314 عامل، بإجمالي استثمار نحو 15.5 مليار جنيه، تليه مدينة 6 أكتوبر في المركز الثاني، حيث عدد المصانع

[1] . الجنيه المصري = 4.06 $ بتاريخ 2001/12/31، أي ما يعادل حوالي 4.93 مليار$

والتي بلغت 643 مصنعا، وكذلك من حيث عدد العمال والذي بلغ 48400 عامل، بإجمالي استثمار أكثر من 6 مليار جنيه، تليه مدينة برج العرب الجديدة في المركز الثالث، حيث بلغ عدد مصانعها 372 مصنعا،وكذلك من حيث عدد العمال والذي بلغ 25183 عامل، بإجمالي استثمار أكثر من 1.1 مليار جنيه.

3.4.2 المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones):

هي أحد أشكال المعاملة التفضيلية من جانب واحد. وبمقتضاها تمنح الحكومة الأمريكية معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق بدون أي تخفيضات في الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصري، تتمثل هذه المعاملة التفضيلية في حرية النفاذ الفوري لكافة المنتجات المصنعة بهذه المناطق إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية، أو حصص كمية أو غيرها من القيود طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ، وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية. (www.aba.org.eg/qiz-12/4/2006)

(أ) المناطق الصناعية المؤهلة التي سيتم إنشاؤها:

يبلغ عدد المناطق الصناعية المؤهلة التي سيتم إنشاؤها ثلاثة مناطق وهي:

منطقة القاهرة الكبرى – منطقة الإسكندرية الكبرى – منطقة بورسعيد الصناعية، وستشمل المناطق الصناعية المؤهلة بعض المدن والمناطق الصناعية القائمة، ومن الممكن في المستقبل توسيع نطاق هذه المناطق كما حدث في الأردن، وسيستفيد من هذه المناطق الصناعية:

- كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة، على سبيل المثال: الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس الجاهزة، الأثاث والصناعات المعدنية.
- مصانع قطاع الأعمال العام والخاص.
- مصانع الصغيرة والمتوسطة والكبرى. **(www.aba.org.eg/qiz -2006/4/12)**

(ب) قواعد المنشأ المتفق عليها بين مصر و أمريكا:(Rules of Origin)

هي مجموعة الأسس والمعايير التي تحدد منشأ السلع التي يتم تبادلها بين الدول، وتبعا لذلك فيجب أن يتم تصنيع ما نسبته 35% من قيمة المنتج محليا في مصر، على أن تتضمن 11.7% مدخلات إسرائيلية من سعر بيع المصنع، ويمكن استخدام مدخلات أمريكية، بحيث لا تتجاوز قيمتها 15%، كما يمكن استخدام مدخلات من قطاع غزة والضفة الغربية.

وتطبيق نظام المناطق الصناعية المؤهلة اختياري على كافة المصانع الموجودة بالمناطق الصناعية المؤهلة، حيث أن المصانع تتمتع بحرية تطبيق هذا النظام من عدمه.

وتعد المناطق الصناعية المؤهلة مرحلة انتقالية تمهيداً لتطبيق اتفاق منطقة حرة مع أمريكا.

(www.aba.org.eg/qiz-2006/4/12)

وتعتبر كلف النقل المحلي التالية كجزء من نسبة القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة للمناطق الصناعية المؤهلة والبالغة 35%:

- رواتب السائقين وكلف الشاحنات المستخدمة لنقل المواد الخام من الحدود إلى المصنع.
- كلف الشحن الدولي والداخلي لنقل المواد إلى المنطقة الصناعية المؤهلة لاستخدامها في تصنيع منتج مؤهل.

بينما لا يجوز شمول أجور شحن أو نقل منتج بشكله النهائي بعد التصنيع في القيمة المضافة.(www.jordanembassy.com.qa/jordan - 6/12/2006)

(ج) آثار المناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد المصري:

تناول الحزب الوطني الديمقراطي المصري في تقرير له في ديسمبر 2004 أثر المناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد المصري وبصفة خاصة آثاره على فرص التشغيل والتصدير، ولعل هذه المناطق الصناعية المؤهلة أحد السبل المتاحة للصناعة المصرية للنفاذ إلى السوق الأمريكية، حيث تم إلغاء نظام الحصص – وهو النظام الذي كانت من خلاله حصص تصديرية معينة لصادرات الدول النامية من هذه المنتجات تمر من خلالها إلى الأسواق الخارجية وفقا لتعريفات جمركية معينة – وفقا للاتفاقيات المنشئة لمنظمة التجارة العالمية في يناير عام 2005، وقد استفادت مصر على مدار سنوات – شأنها في ذلك شأن جميع الدول النامية – من نظام الحصص التصديرية، للدرجة التي استطاعت من خلالها أن تصل بنسبة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى حوالي 40% من إجمالي الصادرات المصرية.

ولقد شرعت دول عربية أخرى في العمل بنظام المناطق الصناعية المؤهلة وتحديدا الأردن (1999).

وتتمثل فوائد المناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد المصري بما يلي:

- تجنب حدوث تراجع شديد في صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية للأسواق الأمريكية، بعد إلغاء نظام الحصص.
- نظام المناطق الصناعية المؤهلة يعطي مميزات تفضيلية للمنتجات المصرية أكبر من تلك التي يوفرها نظام الحصص، حيث سيتم إلغاء كافة التعريفات الجمركية والغير جمركية السابقة التي كانت تتراوح ما بين 10% – 33%.
- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية نظرا لانخفاض تكلفة الإنتاج بسبب الإعفاءات.
- من المتوقع أن تقفز صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية إلى 4 مليار$
- سيترتب على نمو الصادرات توليد حوالي 250 ألف فرصة عمل جديدة في هذه الصناعة.

- إنشاء مثل هذه المناطق يعتبر البداية الحقيقية نحو إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. **(www.ndp.org.eg/ - 2006/4/12)**

جدول (3/3)

أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية المؤهلة ومنطقة التجارة الحرة

طبيعة المعاملة التجارية التفضيلية	المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ)	منطقة التجارة الحرة
القطاعات التي تشملها	الصناعية فقط	كل القطاعات بما فيها الخدمات
النفاذ إلى السوق الأمريكي	فورا	عادة ما يتم تخفيض التعريفة الجمركية وفقا للاتفاق وجرت العادة أن تكون عشرة سنوات حتى تصل التعريفة إلى الصفر
قواعد المنشأ	35% مكون محلى على أن يتضمن 11.7% مكون إسرائيلي	35% مكون مصري كحد أدنى دون أي اشتراط لوجود مكون إسرائيلي
الإطار القانوني	تيسيرات لنفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية يتم بين ثلاثة أطراف (مصر–الولايات المتحدة–إسرائيل)	منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و مصر
المناطق التي ينطبق عليها الاتفاق	مناطق محددة داخل الدولة	الدولة ككل
طبيعة المعاملة	من طرف واحد (non-reciprocal) حيث تتمتع مصر بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية دون التزام بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية في السوق المصري	معاملة تبادلية(reciprocal) حيث تلتزم مصر بفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية، أسوة بما تمنحه لها الولايات المتحدة
درجة الاندماج	مرحلة انتقالية لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتطبيق منطقة التجارة الحرة	اندماج اقتصادي

المصدر: www.aba.org.eg/qiz_folder/QIZ. – 2006/4/12

3.5 تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:

تخوض المملكة الأردنية الهاشمية منذ عقدين تقريباً، تجربة فريدة من نوعها في مجال تنمية الصناعة الوطنية كما الصادرات، بغية تحريك النمو الاقتصادي في الداخل، وتجاوز الآثار السلبية الناجمة عن الركود الذي يضرب دول منطقة الشرق الأوسط، وبعد نحو عشرين عاماً، بدأ الأردن يحصد ثمار ما زرعه، بدليل نمو الصادرات الأردنية في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2002 بنسبة 17.3%، إذ بلغت نحو 851 مليون دينار (ما يوازي ملياراً و199 مليون دولار) مقابل نحو 725 مليون دينار (ما يوازي ملياراً و 60 مليون دولار) في الفترة عينها من العام 2001، وفي مقابل نمو التصدير، سجل الاقتصاد الأردني خفضاً في الاستيراد) بنسبة 1.2% (ليصل إلى مليار و 936 مليون دينار، مقابل ملياراً و959 مليوناً قبل عام).

وبحسب إحصاءات وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 22.8% في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2002، إذ وصل العجز إلى 826 مليون دينار مقابل مليار و 69 مليوناً العام 2001، مما يؤكد على نجاح تجربة المدن الصناعية في الأردن، وقد بلغ عدد المدن الصناعية عام 2004 في المملكة 13 مدينة مؤهلة، تشغل نحو456 شركة في مختلف القطاعات الصناعية، وبلغ حجم الاستثمار الكلي فيها نحو مليار و145 مليون دينار، ووفرت نحو 31 ألفا و513 فرصة عمل جديدة، فيما بلغ حجم المبيعات الكلي نحو 343 مليون دينار منها نحو 218 مليوناً للصادرات، بينما وصلت صادرات المناطق الصناعية المؤهلة لعام 2004 (919937) مليون دينار في حين كانت (586611) مليون دينار لعام 2003، أي بزيادة بلغت 56.8%. (وزارة الصناعة والتجارة، 2005)

بينما تحتضن المدن الصناعية العاملة في الأردن عام 2006 عدد 506 شركة صناعية بحجم استثمار يبلغ ملياراً و 200 مليون دينار، و قد ساهمت هذه المدن في توفير أكثر من 43 ألف فرصة عمل لأبناء المملكة. (www.elaph.com/Elaph Web/Economics- 12/8/2008)

وتتوزع هذه المدن الصناعية على مختلف المناطق خدمة للمستثمرين وتلبية لمتطلباتهم، ويخضع **ثلاثة** مدن منها لإدارة القطاع العام، وهي:

1- مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين في عمان– سحاب :

هي المدينة الصناعية الأكبر في المملكة، والمنشأة منذ عام 1985 على مساحة 2530 دونماً، ويبلغ عدد الشركات القائمة فيها 379 شركة (105 منها باستثمارات مشتركة محلية وعربية وأجنبية). أما حجم الاستثمار فقد بلغ 909 مليون دينار، فيما فرص العمل التي أتاحتها وصلت إلى 13599 فرصة عمل. وقد بلغ حجم مبيعاتها في النصف الأول من سنة 2002 نحو 213 مليون دينار، منها 105.5 مليون لغايات التصدير.

2 - مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد:(QIZ)

نشأت عام 1991 على مساحة ألف دونم، وتم تأهيلها كأول منطقة صناعية مؤهلة عام 1998 للتصدير إلى الأسواق الأمريكية، وتقع أولى المناطق الصناعية المؤهلة في مدينة الحسن الصناعية قرب مدينة إربد والتي تبعد 80 كيلومتر شمال العاصمة عمان، وتقوم الشركات القائمة في إربد حالياً بالتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المنطقة الصناعية المؤهلة، ويبلغ عدد الشركات القائمة فيها 74 شركة 34 (منها باستثمارات مشتركة محلية وعربية وأجنبية) . أما حجم الاستثمار فقد بلغ 196 مليون دينار، فيما فرص العمل التي وفرتها وصلت إلى 15190 فرصة عمل. وقد بلغ حجم مبيعاتها في النصف الأول من سنة 2002 نحو 105 ملايين دينار، منها 91 مليوناً لغايات التصدير.

3- مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك (QIZ):

نشأت عام 2000 على مساحة 1856 دونماً، ويبلغ عدد الشركات القائمة فيها 3 شركات، أما حجم الاستثمار فقد بلغ 40 مليون دينار، فيما فرص العمل التي وفرتها وصلت إلى 2724 فرصة عمل. وقد بلغ حجم مبيعاتها في النصف الأول من سنة 2002 نحو 22 مليون دينار، وبلغت الصادرات في المدينة نسبة 100%، بينما يدير القطاع الخاص 7 مدن صناعية ويتملكها، وهي تفيد أيضا من إعفاءات ولكن على نحو محدود لا يتجاوز تلك التي تتمتع بها المناطق الرئيسية الثلاث. (www.meindustriesmag.com/topics/tp54–23/4/2006)

3.5.1 المناطق الصناعية المؤهلة

تعود نشأة فكرة اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة إلى محادثات أوسلو التي جرت في العامين 1994 و1995 بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فبعد أن حازت على استقلالها لم تعد السلطة الوطنية الفلسطينية قادرة على المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبغية تجنب إقصاء فلسطين لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل التشريع ليضم "المناطق الصناعية المؤهلة" في الضفة الغربية وغزة. ولما كان الأردن داعم رئيسي وشريك رئيسي كذلك في العملية السلمية، فقد تم ضمه إلى هذه الاتفاقية كوسيلة لتشجيع التعاون السياسي والاقتصادي في المنطقة، وترسيخ مبادئ وأطر السلام الشامل بشكل دائم، فنشأت المناطق الصناعية المؤهلة أواخر عام 1997 بعد انتهاء قمة الدوحة في قطر.

وتقع المناطق الصناعية المؤهلة، في المدن الصناعية التي تؤمن مرافق البنية التحتية، والحوافز التي يحتاج إليها المشروع الجديد للنجاح في الأردن، والتقدم بطلب الحصول على موقع في

إحدى المدن الصناعية إجراءٌ منفصل عن إجراءات طلب تأهيل منتج للتمتع بإعفاء المناطق الصناعية المؤهلة، بالإمكان تسهيل الإجراءات لكلتا الحالتين من قبل طاقم مؤسسة تشجيع الاستثمار الذين بإمكانهم مساعدة المستثمرين في التفاوض مع المدن الصناعية ومع لجنة المناطق الصناعية المؤهلة المشتركة لتأهيل منتجهم.

- **مزايا الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن:**

إضافة للإعفاءات التي يتمتع بها المشروع الصناعي بموجب قانون تشجيع الاستثمار المعمول به، أو أي قانون آخر يحل محله تتمتع المشاريع بالإعفاءات التالية:-

- تعفى المشاريع الصناعية الجديدة عند إنشائها في المدن الصناعية المؤهلة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها الإنتاج.

- تعفى المشاريع القائمة خارج المناطق الصناعية والتي تنقل إلى المدن الصناعية المؤهلة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها الإنتاج في المدينة الصناعية.

- تعفى المشاريع القائمة في المناطق الصناعية والتي تنقل إلى المدن الصناعية المؤهلة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية من تاريخ مباشرتها الإنتاج، بقرار من مجلس الوزراء.

- تعفى المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية من ضرائب الأبنية والأراضي.

- بخصوص ملكية المشاريع فإنه لا يوجد فرق بين المستثمر الأردني والأجنبي في أي من الحقوق أو الواجبات.

- **العمل والعمال:-**

يتم تنظيم عملية دخول وإقامة العمالة الأجنبية من خلال التأشيرات وأذونات الإقامة الممنوحة لهم.

لا يوجد سقف محدد للعمالة الأجنبية ولكن الأولية هي تشجيع عملية تشغيل الأردنيين بشكل عام وخاصة إذا توفرت الشروط والخبرات اللازمة لديهم.

- **تسجيل الشركات العاملة:-**

يجب أن يتم تسجيل وترخيص أية مؤسسة أو شركة تقوم بأي نشاط اقتصادي لدى وزارة الصناعة والتجارة ثم داخل المنطقة لدى المؤسسة التي توافق على طلبات إنشاء المصانع وفقا للتراخيص الصادرة بشأنها من وزارة الصناعة والتجارة، وذلك لتتمكن من ممارسة أعمالها والاستفادة من الميزات والإعفاءات المسموح بها.

- **حرية حركة رأس المال وإعفاؤه من الضرائب:-**

يسمح بتحويل رأس المال المستثمر في الأردن والأرباح الناشئة عنه أجور العاملين غير الأردنيين إلى خارج المملكة وبدون أي رسوم أو ضرائب على العملية.

- **التسهيلات المقدمة للمستثمرين:-**

- تجهيز المناطق الحرة بالمرافق العامة والخدمات والبنية التحتية اللازمة (طرق، اتصالات، ماء، كهرباء).

- تأجير أو بيع أراضى المدن الصناعية ومنشآتها

- خدمات تهدف للمساعدة في تسويق المنتجات المصنعة في المدن الصناعية، ويمكن أن تعرض هذه المنتجات في صالة العرض الخاصة بالمنطقة وذلك بدون رسوم.

- **قواعد المنشأ المطلوبة والجمارك :-**

- يجب أن تحقق السلعة نسبة 35% من القيمة المضافة من منشأ أردني كحد ادني، أو 20% من منشأ أردني مضافا إليها 15% من منشأ أمريكي، ويمكن الحصول على النسبة المتبقية (60%) من أي مكان آخر بالعالم.

- تقوم غرفة الصناعة الموجودة بمنطقة الاستثمار بإصدار شهادة المنشأ اللازمة.

- **التخليص الجمركي:-**

يتم التخليص الجمركي على البضائع من خلال أي موقع جمركي في المملكة.

- **حماية الملكية الفكرية:-**

تطبق قوانين حماية الملكية الفكرية في جميع المناطق في الأردن وتفعل الإجراءات والعقوبات الرادعة عند حدوث الانتهاكات، بالإضافة لتعاون كل الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في هذا الخصوص.

- **الاستثناءات:-**

لا يجوز أن يقل مقدار استثمار غير الأردني عن خمسين ألف دينار أو ما يعادلها وذلك باستثناء مساهمته في الشركات المساهمة العامة

يمكن أن يسمح مجلس الوزراء للمستثمر غير الأردني أن يتملك أو يساهم في كل من المشاريع التنموية الكبيرة وذات الأهمية الخاصة وذلك بنسب أعلى مما هو مقرر أو وفقا لما يحدده المجلس في قراره الصادر لهذه الغاية.

- **البيئة:-**

تسري أحكام قانون حماية البيئة وأنظمته مع ضرورة التشدد بتطبيقه، وعدم الانتقاص من الالتزامات بهدف تشجيع التجارة والاستثمار والتأثير على التكلفة / السعر النهائي للمنتج. (www. Mfa.gov.jo/ar - 6/12/2006)

انطلاقا من القناعة بأن الإطار التشريعي الفعّال يعزز دور القطاع الخاص، فقد أدرك الأردن الحاجة إلى إيجاد أطر مشجعة للأعمال التجارية تضم حوافز قوية للمبادرات الريادية. لقد حدد الأردن زيادة الاستثمار كهدف وطني، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار المحلي يشكلان المحرك الأضمن لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وعبر تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار عام 1995 وخطوات عملية أخرى تلتها موجهة لتعزيز بيئة الاستثمار، فتح الأردن اقتصاده وقام بتحرير التجارة والعملة الأجنبية وتطبيق برامج طموحة للخصخصة وذلك في إطار سعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتمنح مؤسسة تشجيع الاستثمار حوافز جذابة وسخية للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء، تتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية وتحويل غير مقيد لرأس المال والأرباح. إن تطبيق هذا القانون مناط بمؤسسة تشجيع الاستثمار المؤسسة المسئولة عن تشجيع الاستثمار في الأردن. كما يؤكد القانون، بشكل لا رجوع عنه، على معاملة المستثمر المحلي والأجنبي بالمثل.(www. Mfa.gov.jo/ar - 6/12/2006)

3.5.2 الحوافز والمزايا التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الأردني:-

أ – إعفاءات ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية

تتمتع المشاريع التي توافق عليها لجنة الاستثمار بإعفاء لمدة عشر سنوات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية حسب المعدلات التالية وتبعا للقطاع الذي تنتمي إليه والمنطقة التي تقع فيها:

25% للمشاريع في المنطقة أ

50% للمشاريع في المنطقة ب

75% للمشاريع في المنطقة ج

وعندما يتم توسيع مشروع أو تطويره أو تحديثه من أجل زيادة قدرته الانتاجية، فإنه يستحق له تمديد سنة واحدة على الإعفاءات مقابل كل زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25 % ولمدة أقصاها 4 سنوات.

ب – إعفاءات ضريبة الجمارك

– تعفى الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع من رسوم الجمارك ولمدة ثلاث سنوات بدءًا من تاريخ منح الموافقة.

– تعفى الموجودات الثابتة الضرورية لتوسيع أو تحديث أو تطوير مشروع من الرسوم والضرائب الجمركية في حال أدى استيراد هذه الموجودات الثابتة إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الاستيعابية / الإنتاجية.

– تعفى قطع الغيار التي يتم استيرادها للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية شريطة أن لا تتجاوز قيمتها ما نسبته 15% من القيمة الإجمالية للموجودات الثابتة التي ستستخدم لها قطع الغيار هذه.

– تمنح الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب الجمركية على مستورداتها من الأثاث واللوازم لأغراض التجديد وذلك مرة واحدة كل سبع سنوات.

– تعفى أي زيادة في قيمة الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية إذا نتجت الزيادة عن ارتفاع الأسعار في بلد المنشأ أو ارتفاع في أجور الشحن أو سعر الصرف.

تعرف الضرائب في قانون الاستثمار على أنها "الضرائب المقررة بموجب التشريعات السارية المفعول على أصناف الموجودات الثابتة باستثناء الضرائب البلدية" في حين تعرف الرسوم لتشمل "رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة بموجب التشريعات السارية المفعول على أصناف الموجودات الثابتة باستثناء الرسوم البلدية". (www.jordanembassy.com - 6/12/2006)

3.5.3 نوع الصناعات القائمة في المنطقة الصناعية المؤهلة في الأردن:

تقوم حالياً الشركات المؤهلة في المنطقة الصناعية المؤهلة بإنتاج أدوات الزينة والحقائب والمنسوجات، أما الشركات المرتقب أن تنشئ مرافق لها في المنطقة الصناعية المؤهلة في المستقبل القريب فتضم، تجميع رقائق الكمبيوتر، وتطوير البرمجيات، وأدوات الزينة، والأدوية، والأدوات المنزلية، والملابس والأحذية.

ولقد ساهم قطاع الملابس الجاهزة الأردني بما نسبته 8% من البضائع المصنعة المصدرة خلال العام 1999 مدرة عوائد بلغت 85.5 مليون دولار، ويوجد حالياً شركتان فقط توظفان أكثر من 300 عامل، وهذه الشركات موجهة للتصدير وهما:

أولا: **شركة الزي** ومقرها منطقة الزرقاء الحرة، وثانيا: **مجموعة المنسوجات المتحدة** ومقرها قرب مطار عمان الدولي، ويوجد شركة ثالثة أخرى تعمل في مجال المنسوجات وهي **العصرية**، وهي شركة قابضة لها أربع مشاريع مشتركة مع شركات دولية تنتج ملابس النساء الداخلية

والقمصان والأقمشة الطبية وبدلات الرجال في مدينة الحسن الصناعية في إربد، وتصدر كافة منتجات العصرية إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، خلافاً لهؤلاء المصنعين الكبار، فإن بقية قطاع صناعة الملابس الجاهزة موجه نحو السوق المحلي وهي شركات صغيرة توظف 30 عاملاً أو أقل. (www.jordanembassy.com.qa/jordan21.htm - 6/12/2006)

3.5.4 مقارنة بين مدينة غزة الصناعية ومدن صناعية أخرى:

وأخيرا نتطرق في الجدول (3/4) لمقارنة بين مدينة غزة الصناعية في فلسطين، ومدينة متام للتكنولوجيا في إسرائيل، ومدينة الحسن في الأردن، ومنطقة بورسعيد الحرة في مصر، منطقة إجين الحرة في تركيا، من حيث معدل الإيجار، ورسوم الخدمات المقدمة، ومعدل الأجور، وتكاليف النقل، وتبين من هذه المقارنة:

*** معدل الإيجارات:**

– ارتفاع قيمة إيجار المتر المربع للأرض المزودة بالخدمات في مدينة غزة الصناعية، والتي يبلغ 8$ عن باقي المدن الصناعية المذكورة.

– ارتفاع قيمة إيجار المتر المربع لمباني المصانع في مدينة غزة الصناعية، والذي يبلغ 26$ عن كل من المدن الصناعية المذكورة باستثناء مدينة متام للتكنولوجيا في إسرائيل.

ويرجع ارتفاع قيمة الإيجار إلى صغر حجم قطاع غزة (ندرة الأرض) بالإضافة لافتقاره لتتجهيزات البنية التحتية اللازمة للصناعات المختلفة، مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع قيمة إيجار هذه الأراضي المجهزة بالبنية التحتية.

*** رسوم الخدمات:**

– يبلغ رسوم الكيلو وات في الساعة كهرباء في مدينة غزة الصناعية مبلغ 0.10 $، وهي بذلك تتسم بالارتفاع مقارنة بباقي المدن الصناعية المذكورة.

– يبلغ رسوم الكيلو متر مكعب من الماء في مدينة غزة الصناعية مبلغ 0.29$، وهي بذلك تتسم بالارتفاع مقارنة بمدينة متام للتكنولوجيا في إسرائيل ومنطقة بورسعيد الحرة في مصر، بينما تتميز في ذلك عن كل من مدينة الحسن في الأردن ومنطقة إجين الحرة في تركيا.

– يبلغ رسوم الاتصالات للدقيقة الواحدة في مدينة غزة الصناعية مبلغ 0.37 $، وهي بذلك تتسم بالارتفاع مقارنة بمدينة متام للتكنولوجيا في إسرائيل، بينما تتميز في ذلك عن

كل من مدينة الحسن في الأردن ومنطقة إجين الحرة في تركيا ومنطقة بورسعيد الحرة في مصر.

*** مستوى الأجور:**

– بالنسبة العمالة غير الماهرة: تبلغ الأجور الشهرية لهذه الفئة مبلغ 180$ في مدينة غزة الصناعية، وهي بذلك تتسم بالارتفاع عن كل من مدينة الحسن في الأردن ومنطقة بورسعيد الحرة في مصر.

– بالنسبة للفنيين: تبلغ الأجور الشهرية لهذه الفئة مبلغ 220$ في مدينة غزة الصناعية، وهي بذلك تتميز بالانخفاض مقارنة بباقي المدن الصناعية المذكورة.

– بالنسبة العمالة الماهرة: تبلغ الأجور الشهرية لهذه الفئة مبلغ 220$ في مدينة غزة الصناعية، وهي بذلك تتميز بالانخفاض مقارنة بمدينة متام للتكنولوجيا في إسرائيل ومدينة الحسن في الأردن بينما تتسم بالارتفاع مقارنة بمنطقة بورسعيد الحرة في مصر.

– المهندسين: تبلغ الأجور الشهرية لهذه الفئة مبلغ 520$ في مدينة غزة الصناعية، وهي بذلك تتسم بالارتفاع عن كل من مدينة الحسن في الأردن ومنطقة بورسعيد الحرة بمصر.

*** مصاريف النقل:**

– تكلفة النقل البحري: تبلغ تكاليف النقل البحري 2000$ في مدينة غزة الصناعية، وهي بذلك تتسم بالارتفاع مقارنة بمعظم المدن الصناعية المذكورة.

– تكلفة النقل الجوي: تبلغ تكاليف النقل الجوي 2.8$ للكيلو جرام في مدينة غزة الصناعية، وهي بذلك تتسم بالارتفاع مقارنة بمدينة الحسن في الأردن ومنطقة إجين الحرة في تركيا، كما يتضح من الجدول (3/4):

جدول رقم (3/4)

مقارنة بين مدينة غزة الصناعية ومدن صناعية أخرى

المعايير	فلسطين مدينة غزة الصناعية	إسرائيل مدينة متام للتكنولوجيا	الأردن مدينة الحسن الصناعية	مصر منطقة بورسعيد الحرة	تركيا منطقة إجين الحرة
الإيجارات					
الأرض المزودة بخدمات US$/M2	8	6	2	2	4
مبنى المصانع US$/M2	26	56	18	5	5
الخدمات					
الكهرباءUS$/kw/h	0.10	0.08	0.03	0.06	0.07
المياهUS$/M3	0.29	0.25	1.4	0.13	1.5

الاتصالاتUS$/min	0.37	0.20	1.8	2.4	0.8
الأجور					
العمالة غير الماهرة US$/Month	180	600	150	90	NA
الفنيين US$/Month	220	1100	230	230	1200
العمالة الماهرة US$/Month	220	700	230	100	NA
المهندسينUS$/Month	520	2000	500	480	1500
النقل					
تكلفة النقل البحري	2000	1450	2500	750	1800
تكلفة النقل الجويk.g	2.8	2.8	1.5	3	2

المصدر: www. PIEFZA.org – 28/11/2004

ملخص الفصل

أنشئت المدن الصناعية في بداية القرن العشرين في الدول المتقدمة، ثم تبعتها في ذلك البلدان النامية، فللمدن الصناعية دور هام في تنمية القطاع الصناعي، بالإضافة إلى دورها في توفير فرص العمل، وتتعدد المصطلحات المرتبطة بالمدن الصناعية، فهناك المجمع الصناعي والمنطقة الصناعية ومنطقة الصناعات ومنطقة صناعية مؤهلة و منطقة صناعية حرة.

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار سعيها لتطوير القطاع الصناعي إلى إنشاء الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة كهيئة مستقلة، والتي تقوم على توفير العديد من الحوافز والإعفاءات لدعم الاستثمار في القطاع الصناعي، وتتبع هيئة المدن الصناعية نظام النافذة الاستثمارية الموحدة لتسهيل الإجراءات على المستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

تعتبر مدينة غزة الصناعية أول مدينة صناعية ضمن برنامج المدن الصناعية في فلسطين، وقد أسندت مهمة تشغيل منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقا) لهيئة المدن الصناعية بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وتقوم الهيئة بالتخطيط لإقامة العديد من المدن والمناطق الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية.

ولقد تضمن هذا الفصل الإشارة إلى تجربة كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية سواء في المدن الصناعية أو المناطق الصناعية المؤهلة أو المناطق الصناعية الحرة، وقد تبين من خلال هذا الفصل أثر هذه المدن الصناعية على دعم الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وهذا يدفعنا إلى دراسة واقع سوق العمل في فلسطين.

الفصل الرابع

واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية

- مقدمة

4.1 القوى العاملة الفلسطينية

4.2 النساء والأطفال في القوى العاملة الفلسطينية

4.3 البطالة في فلسطين

4.4 السمات العامة للعمالة في مدينة غزة الصناعية

4.5 تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1999 – 2006)

4.6 نموذج انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية

- ملخص الفصل

الفصل الرابع
واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية

مقدمة:

يعتبر عنصر العمل من أهم العناصر في العملية الإنتاجية، وله أهمية كبيرة في المنظمات بوجه عام والمنظمات الصناعية بوجه خاص، فتوفير الإمكانات المادية في المنظمة لا يجري بدون وجود يد عاملة فعالة قادرة على الأداء والعمل، إلا أن القوى العاملة في القطاع الصناعي وفي المدن الصناعية تعاني من العديد من المشكلات ونتناول في هذا الفصل واقع العمالة الفلسطينية وتطور العمالة والأجور بمدينة غزة الصناعية.

4.1 القوى العاملة الفلسطينية:

4.1.1 هيكل القوى العاملة الفلسطينية:

تتوزع العمالة الفلسطينية إلى: (الاتحاد العام لنقابات فلسطين،2001، ص2)

أ) العاملون داخل الخط الأخضر، والمستوطنات، والمناطق الصناعية.

ب) العاملون محليا (داخل أراضي السلطة الفلسطينية).

وفيما يلي نلقي بعض الضوء على ذلك:

(أ) العاملون داخل الخط الأخضر، والمستوطنات، والمناطق الصناعية:

حسب إحصاءات وزارة العمل الفلسطينية فإنها تشير إلى أن عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة داخل الخط الأخضر والمستوطنات قد بلغ قبل بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000 حوالي 120000 عاملا، موزعين كما يلي:(www.Pnic.gov.ps – 14/2/2006)

1. 40000 عاملا، بحوزتهم تصاريح عمل داخل الخط الأخضر، كانوا يعملون قبل الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي في 2000/9/28، موزعين على المحافظات كالآتي:
   - 24000 عاملا من محافظات غزة.
   - 16000 عاملا من محافظات الضفة الغربية.
2. 80000 عاملا، يعملون بدون تصاريح داخل الخط الأخضر.

بينما تشير الإحصاءات إلى انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الربع الثالث 2004، حيث انخفضت من 22.1% في الربع الثالث 2000 إلى 9.3% في الربع الثالث 2004 (من 146000 عامل في الربع الثالث 2000 – بواقع 116 ألفاً من الضفة الغربية و30 ألفاً من قطاع غزة– إلى 58000 عامل في الربع الثالث 2004 أي بمعدل انخفاض 60.3%)، بينما يقدر عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات عام 2005 من الضفة الغربية بحوالي 35 ألف

عامل يحملون بطاقة فلسطينية، و28 ألف عامل يحملون بطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي، مقابل أقل من ألف شخص من قطاع غزة عملوا في إسرائيل والمستوطنات، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه العام المتمثل في تزايد نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال السنوات 1995-2000 (أي حتى قبل انتفاضة الأقصى الثانية) والتي بلغت 16.2%، 14.1%، 17.1%، 21.7 %، 23%، 19.6%، على التوالي.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 ، ص28)

أما عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل المناطق الصناعية فقد بلغ حوالي 13000 عاملا، خلال عام 2000 (الاتحاد العام لنقابات فلسطين،2001، ص11)

(ب) العاملون محليا (داخل أراضي السلطة الفلسطينية).

فقد بلغ عدد العاملين في سوق العمل المحلي في بداية انتفاضة الأقصى ما يقارب 309000 عاملا، منهم 27% يعملون في القطاع العام، وحوالي 4% يعملون في مؤسسات وكالة الغوث الدولية أو في مؤسسات أجنبية، و 68% يعملون في القطاع الخاص (الاتحاد العام لنقابات فلسطين، 2001، ص10)

وتشير الإحصاءات إلى انخفاض نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث 2004، مقارنة مع الربع الثالث 2000، فقد انخفضت النسبة من 90% إلى 73.2% بمعدل انخفاض 18.7%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، ص27)

بينما تشير الاحصاءات إلى ارتفاع كبير في عدد العاملين ما بين الربعين الأول والثاني 2006، حيث ارتفع العدد بمقدار 41 ألف عامل، ليصبح العدد 662 ألف عامل في الربع الثاني 2006، مقارنة ب 621 ألف عامل في الربع الأول 2006، إذ ارتفع عدد العاملين في قطاع غزة بمقدار 4 آلاف عامل، مقابل ارتفاع العدد في الضفة الغربية بمقدار 37 ألف عامل، ليصبح العدد في الضفة الغربية 489 ألف عامل وفي قطاع غزة 173 ألف عامل. (www.wafa.ps/body.asp -7/8/2006)

4.1.2 الخصائص العامة للقوى العاملة:

سعت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، واتبعت سياسة الجسور المفتوحة[1] لترغيب العمال للعمل داخل إسرائيل، وبالتالي استطاعت تنمية اقتصادها من خلال العمالة الفلسطينية الرخيصة الأجر، وفي نفس الوقت أبعدتهم عن الهدف الأساسي وهو استعادة الأراضي المحتلة من الناحية السياسية، وتعطيل القاعدة الإنتاجية المتمثلة في الزراعة والصناعة، ومن الناحية الاقتصادية أضحت العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي علاقة تبعية تقوم على أساس تصدير العمالة

[1] . سياسة انتهجها الاحتلال الإسرائيلي لتسهيل نقل العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل للاستفادة من رخص الأيدي العاملة الفلسطينية.

الفلسطينية إلى إسرائيل وفي المقابل شراء السلع المصنعة منها، وهذه العلاقة هي نمط العلاقة التي كانت سائدة في السابق بين الدول المستعمرة والاستعمار.(الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص89)

لقد اتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاق[1] والتي بدأت بعد مارس 1993 حيث أدت هذه السياسة إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني، والذي يعتمد في جزء كبير منه على تصدير العمالة المحلية إلى إسرائيل.

4.1.3 العاملون حسب النشاط الاقتصادي والمهنة:

يعتبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأكثر تشغيلا في إسرائيل والمستوطنات، حيث تشير النتائج إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد في الربع الثالث 2004، إذ انخفض عدد العاملين من 81000 عامل في الربع الثالث 2000 إلى 24000 عامل في الربع الثالث 2004، بمعدل انخفاض 70.4%، كما حدث انخفاض في عدد العاملين في قطاع الخدمات والفروع الأخرى من 9000 عامل في الربع الثالث 2000 إلى 6000 عامل في الربع الثالث 2004، كما وحدث انخفاض كبير في عدد العاملين في قطاع الزراعة والحراجة والصيد بمقدار 9000 عامل، وانخفاض في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار 6000 عامل وذلك ما بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث 2004. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، ص 28)

أما عن توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة في الربع الثالث 2004 فيتبين أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين يعملون كفنيين مهنيين بنسبة 23.2%، ويليها العاملون في الخدمات بنسبة 18.8%، ويليها الذين يعملون في الحرف وما إليها من المهن 17.5%، ثم العاملين في المهن الأولية 15.4%، والعاملون في الزراعة وصيد الأسماك 12.7%، ثم فئة مشغلو الآلات ومجمعوها بنسبة 8.5%، وأدناها كانت للذين يعملون مشرعين وموظفي إدارة عليا بنسبة 3.9% كما يتضح من الجدول (4/1): (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، ص29)

[1] . سياسة انتهجها الاحتلال الإسرائيلي وتقوم على إغلاق المعابر والحدود وتقسيم الوطن إلى أجزاء، و منع التواصل بين محافظات الوطن، وما يعنيه ذلك من إغلاق للمعابر في وجه الأفراد والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبينها وبين إسرائيل والعالم الخارجي.

جدول رقم (4/1)

توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة في الربع الثالث 2004

المهنة	النسبة
فنيين مهنيين	%23.2
العاملون في الخدمات	%18.8
العاملون في الحرف و ما إليها من المهن	%17.5
العاملون في المهن الأولية	%15.4
العاملون في الزراعة وصيد الأسماك	%12.7
مشغلو الآلات ومجمعوها	%8.5
مشرعون وموظفون إدارة عليا	%3.9
المجموع	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005

4.1.4 أوضاع العمالة في اتفاق باريس الاقتصادي:

نص البروتوكول الإسرائيلي الفلسطيني في مادته السابعة، الفقرة الأولى على أن كلا الجانبين سوف يحاولان الحفاظ على اعتيادية الحركة العمالية بينهما، إذ سيواصل الفلسطينيون العمل في إسرائيل، في حين لم تحدد مادة العمل عدد العمال ولا إجراءات دخولهم ولم تحدد من يسمح له بالدخول، بل ترك الأمر للسياسة الإسرائيلية، كما أعطى البروتوكول كل جانب الحق في تنظيم توظيف العمالة وتحديد عدد العمال في الجانب الآخر.

وبشكل عام فإن حركة الأيدي العاملة تتم في اتجاه واحد حيث تنتقل الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في إسرائيل ونادرا ما يحدث العكس.

ولذلك لا يتمتع الجانب الفلسطيني بأي حق سوى طلب المناقشة مع الجانب الإسرائيلي الذي يتمتع بكافة الصلاحيات بدءا من دخول العمال الفلسطينيين ومرورا في تحديد نوعية العمال وانتهاء بإغلاق المعابر بناءا على ما ورد في مقدمة المادة السابعة، ولم يوضح الاتفاق مجمل المبالغ التي يتم استقطاعها من العمال في إسرائيل التي يتوجب تحويلها للسلطة الفلسطينية، كذلك لم تعترف إسرائيل بالمبالغ التي تم استقطاعها في السابق من العمال الفلسطينيين (فترة الاحتلال)، بالإضافة إلى غياب أي تعاون قانوني بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي في مواضيع فقدان العمال لحقوقهم الاجتماعية بسبب الإغلاقات الأمنية المتكررة، وبسبب افتقار البروتوكول إلى صيغة تضمن حقوق العمال الفلسطينيين، مما أدى إحلال العمالة الأجنبية محل العمالة الفلسطينية دون أن يدفع الإسرائيليون التعويضات المستحقة لهؤلاء العمال، وقد ذكرت الجهات المسئولة بوزارة العمل الفلسطينية إلى أن مستحقات العمالة الفلسطينية منذ

عام 1970 وحتى عام 1994 تتجاوز ثلاثة مليارات دولار أمريكي. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص90)

4.1.5 التشغيل في القطاع الصناعي:

بالنظر إلى الإحصاءات الخاصة بالتشغيل في القطاع الصناعي، يتضح أن مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة قد شهدت تطوراً ملحوظاً، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو 1993، في حين بلغ مجموع العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني عام 1987 نحو 19268 عامل، وفي العام 1993 بلغ عدد المشتغلين في القطاع الصناعي نحو 12231 عامل، ومن ثم وبعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو تطور عدد العاملين في القطاع الصناعي بشكل ملحوظ ليصل في العام 1995 نحو 47814 عامل. و قد تطور هذا العدد من المشتغلين ليصل ذروته في عامي 1999، 2000 ليصل إلى نحو 72660 عامل يمثل ما نسبته 15.5% من إجمالي حجم العمالة و 76918 عامل يمثل ما نسبته 14.3% من إجمالي حجم العمالة على التوالي، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن العام 1999 هو العام الأكثر استقراراً ونمواً من حيث المؤشرات الإجمالية الخاصة بالقطاع الصناعي، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة نحو 787142 ألف $ خلال هذا العام، ومن ثم دمج دخول العام 2000 ومطلع العام 2001، بدأت المؤشرات الخاصة بالتشغيل في الصناعة بالانخفاض بشكل نسبي ليصل عدد المشتغلين إلى نحو 60186 عامل خلال العام 2003 يمثل ما نسبته 12.5% من إجمالي حجم العمالة وبمعدل انخفاض نحو 21.7% مقارنة بالعام 2000، وقد واصلت نسبة وعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الانخفاض في عامي 2004 و 2005، ليصل إلى نحو 58974 عامل تمثل ما نسبته 11.17% من إجمالي حجم العمالة، و 58236 عامل تمثل مل نسبته 10.22% من إجمالي حجم العمالة على التوالي. وعلى مستوى قطاع غزة فقد انخفضت نسبة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي انخفاضا بسيطا في عامي 2005،2004 ليصل إلى نحو 3.57% و 3.52 % على التوالي، وعلى مستوى الضفة الغربية فقد انخفضت نسبة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي في عامي 2004 ،2005 ليصل إلى نحو 7.6% و 6.7% على التوالي.

وتشكل الصناعة التحويلية أهم فروع القطاع الصناعي من حيث مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، حيث بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لعام 1999 نحو 95.4% من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي ومن المهم الإشارة هنا إلى أن زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة ترجع إلى الزيادة في أعداد المؤسسات العاملة في هذا المجال، إذ سجلت هذه المؤسسات زيادة بنسبة 4.9% عن العام 1998 وقد بقيت مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل في هذا المدى خلال الأعوام 2002 و

2003 لتساهم بنسبة 95.3% و95.7% على التوالي، أما التعدين واستغلال المحاجر فقد ساهمت بنسبة 2.6% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي خلال العام 2003، بينما لم تساهم صناعة امدادت المياه والكهرباء والغاز سوى بنسبة 1.7% خلال العام 2003، الأمر الذي يشير بوضوح إلى طبيعة الهيكل الصناعي الفلسطيني ومكوناته والتي تعتمد بالأساس على الصناعة التحويلية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الصناعات الاستخراجية وخاصة الحجر والرخام تتركز في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعات استخراجية بسبب طبيعة الأرض السهلية وافتقاره إلى الموارد الطبيعية. (الراعي، والدماغ، 2005، ص20)

4.1.6 مشكلات القوى العاملة في القطاع الصناعي: (رجب، 1997)

إن أهم مشكلات القوى العاملة في القطاع الصناعي يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم تناسب مؤهلات العاملين مع الوظائف التي يقومون بها، إما لأن الاختيار لا يتم على أسس موضوعية، أو لعدم توفر المؤهلات المطلوبة للوظيفة أصلا.
- تشغيل الأحداث للاستفادة من تدني الأجور الممنوحة لهم، ذلك أنه ينتشر في المصانع الفلسطينية تشغيل عدد كبير من الأحداث بالمخالفة في ذلك للقوانين السارية.
- تقلب أعداد العاملين وعدم انتظامهم في أعمالهم، نظرا لسعي المنتج للاستغناء عنهم من فترة لأخرى، وذلك لعدم رغبته في تحمل الالتزامات الناشئة عن إبقائهم في العمل بشكل دائم.
- تدني مستوى الأجور، واستلامها في وقت متأخر، وعلى فترات متباعدة.

العمل لساعات طويلة دون الحصول على أجر إضافي يناسب هذا الجهد المبذول.

4.2 النساء والأطفال في القوى العاملة الفلسطينية:

4.2.1 عمل النساء

تمثل النساء ما يزيد عن نصف المجتمع الفلسطيني ككل، ومع ذلك فإن نسبة مشاركتهن في القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزيد عن 10% وذلك عام 1995 (عوض، 1996، ص22)

أما في منتصف عام 1999 فقد بلغ نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة الفلسطينية حوالي 12.4%.(مكحول، 2000، ص69)

وقد تراجع معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة إلى 10.2% في الربع الأول من عام 2001، وتراوح حول ذلك إلى أن انخفض إلى 9.9% في الربع الثاني من العام 2002 (ماس، 2002، ص19)

بينما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل من 12.7% في الربع الأول 2006 إلى 13.7% في الربع الثاني2006، بزيادة قدرها 7.95 ما يعادل 12 ألف إمرأة، وذلك وفقا لنتائج مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2006 (www.wafa.ps/body.asp?id= 97277 -7/8/2006)

ويمكن القول أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة لا تتناسب بأي حال مع تمثيلهن في المجتمع، وذلك للأسباب الآتية: (عوض، 1996، ص23)

1. الطبيعة البنيوية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تعتبر العديد من المجالات الاقتصادية حكرا على الرجال دون النساء، كالحرف والتجارة والصناعة والمناصب الإدارية العليا.
2. قلة فرص التدريب المهني والتخصصي المفتوحة للنساء مقارنة بالرجال.
3. فرض المجتمع الفلسطيني قيودا ثقافية واجتماعية عديدة على حرية حركة المرأة مما يعيق من إمكانية عملها، خصوصا في الفترات التي ينحسر فيها الطلب على الأيدي العاملة، كفترات الإغلاق.

4.2.2 واقع ظروف عمل المرأة:

إن أصحاب العمل يقومون بفرض شروط عمل استغلالية مجحفة بحق العاملات، وتتضمن هذه الشروط تخفيض الأجور بشكل ملموس عن الأجور التي يتقاضاها الرجال في نفس مجال العمل ونفس مستوى المهارة، وحرمان العاملات من شروط العمل القانونية كالتأمين الصحي، وعدد ساعات العمل اليومي، والإجازات السنوية والمرضية مدفوعة الأجر، وبخاصة إجازة الأمومة، كما يتم حرمان العاملات من مكافآت إنهاء الخدمة. (قطامش، 1999، ص22)

وقد بدأت تظهر بعض المشاريع الخاصة صغيرة الحجم التي تقبل عليها العاملات من أجل توفير مصادر دخل إضافية لهن ولأسرهن، أو لعدم وجود فرص عمل أخرى أمامهن، ذلك أن حجم رأس المال المستثمر في هذه المشاريع صغير نسبيا، خصوصا مع وجود بعض المؤسسات التي تقدم قروضا ميسرة للمشاريع الصغيرة، كذلك فإن هذه المشاريع في معظمها تعتمد على الخامات المحلية وتسوق إنتاجها في السوق المحلي، وهكذا نجد العديد من المشاريع الصغيرة مثل تقطيع وتجميد الخضار، وصناعة القش والتطريز وغيرها قد أخذت بالانتشار في البيوت.(قطامش، 1999، ص23)

4.2.3 عمالة الأطفال:

أ) عمل الأطفال:

إن الأكثر تعرضا للأذى من فئات القوى العاملة في العالم، هم أولئك الذين لا ينبغي أن يكونوا في عدادها وهم الأطفال، وقد بلغ عدد القوى العاملة في العالم عام 2001 من الأطفال

والذين تقل أعمارهم عن 15 عاما حوالي 100 مليون طفل، يعيش 95% منهم في الدول النامية بالمناطق المزدحمة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.(هندية، 2003)

ويزاول العديد من الأطفال داخل أراضي السلطة الفلسطينية العمل في مهن مختلفة، وفي مصانع تشكل خطرا على حياتهم وفي ظروف عمل تهدد سلامتهم العقلية والجسدية، ويرتبط عمل الأطفال ارتباطا وثيقا بالفقر، فمن أجل تأمين لقمة العيش لأهلهم يضطر الأطفال للكفاح وهم في أعمار صغيرة مما يحرمهم الحق في ممارسة طفولتهم، إذ لا يمتلك الأطفال العاملون القدرة على الالتحاق بالتعليم، وفي حالات عدة لا يستطيعون الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، وبذلك لا يملكون إلا فرصا محدودة عند الكبر للحصول على وظائف برواتب ومكافآت جيدة، وقد بلغت نسبة الأطفال العاملين في قطاع غزة عام 1999 حوالي 0.5% من الأطفال البالغ عددهم 392.5 ألف طفل ضمن الفئة العمرية (10–14) سنة.(الشوبكي، جابر، 2003)

بينما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل عمالة الأطفال (10–14) سنة هو 0.6% من معدل القوى العاملة عام 2001، مقابل 1.2% عام 2003، أي أنه ارتفع وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي السيئ في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع عمالة الأطفال في الضفة الغربية بنسبة 0.7% مقابل 0.5% في قطاع غزة عام 2001، وارتفعت لتصل في الضفة الغربية إلى 0.8% مقابل 1.5% في قطاع غزة عام 2003.-www.PNIC.gov.PS) 28/1/2007)

ويعتبر الفقر من أهم العوامل التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل، فانخفاض دخل الأسرة وزيادة عدد أفرادها، يؤدي إلى خروج عدد أكبر للعمل بما في ذلك الأطفال لتوفير الحاجات الأساسية لأسرهم، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة غالبا ما يتمكن الطفل من إيجاد عمل في الوقت الذي لا يتمكن الكبار من ذلك، لتقبل الأطفال كل أنواع العمل مهما كانت بسيطة أو خطيرة، وكذلك بسبب انخفاض الأجر الذي يقبله الأطفال. (بوليفة، 2000، ص31،30)

ب) أهم العوامل التي تدفع الأطفال للعمل : (جامعة بيرزيت، 2005، ص24)

1- سد حاجات الأسرة الأساسية، خاصة بالأسر التي يقوم الأطفال بإعالتها بشكل كامل.

2- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسرة.

3- الشعور بالمسؤولية عن مساعدة الأب في عمله أو القيام بدوره بحالات المرض أو البطالة.

4- شعور الطفل بقيمة داخل الأسرة من خلال عملهم.

5- الرغبة في تعلم حرفة تساعدهم في المستقبل.

6- بغض المدرسة واعتبارها غير مجدية.

7- توفير الاحتياجات الخاصة للأطفال.

8- التخطيط لتحسين الوضع المستقبلي لهم ولأسرهم.

9- القدرية، أي شعور الطفل بأنه لا مفر له من القيام بهذا العمل.

10- تأثير شلة الأصدقاء وقضاء وقت الفراغ.

11- تحضير الفتيات للزواج من خلال اتقان بعض الأعمال كالزراعة أو الخياطة.

ج) مصادر الخطر بالنسبة للأطفال: (جامعة بيرزيت، 2005، ص52)

1- قطع الحواجز والتعرض للإساءة من قبل جنود الاحتلال.

2- العمل في المصانع والتعرض للمواد السامة أو الكيماوية وخطر بعض الآلات الموجودة في المصانع.

3- التعرض للضرب والملاحقة لمن يعملون بالتسول والضرب من قبل أصحاب العمل.

4- التعرض لمحاولات الاعتداء الجنسي والدفع نحو المخدرات والعمل مع المخابرات الإسرائيلية.

5- الإصابة بالأمراض المزمنة بسبب البرد أو المواد الملونة والأعمال المتعبة.

6- التعرض لحوادث السير، خصوصاً بين الباعة المتجولين وباعة الأرصفة.

4.3 البطالة في فلسطين:

تحدث البطالة عندما يكون الفرد قادرا على العمل، ويبحث بجد ونشاط عن عمل، ويقبل بالأجر الذي يحدده له السوق حسب مهارته، ولكنه لا يجد عملا، أما إذا وجد هذا الشخص عملا حسب الشروط السابقة، لكنه رغب في الحصول على عمل أفضل سواء من حيث الراتب أو ظروف العمل الأخرى كالموقع وطبيعة العمل، فإنه لا يحسب ضمن العاطلين عن العمل، وتسمى هذه الحالة البطالة التطوعية Voluntary Unemployment.

من جهة أخرى إذا اجتهد الشخص بالبحث عن عمل، وقبل بالشروط السابقة، ولكنه بعد بذل الكثير من الجهد وصل إلى نقطة يئس فيها من الحصول على عمل، فتوقف عن البحث، عندها يوصف هذا الشخص بالعامل المثبط Discouraged Worker، وهو يحسب ضمن العاطلين عن العمل.(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص181)

وعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة "كل الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد بأي نوع من الأعمال، وكانوا بهذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه".(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، ص9)

4.3.1 قياس البطالة:

القوة العاملة هي مجموع الأشخاص العاملين (باستثناء أفراد القوات المسلحة) والعاطلين عن العمل، ومعدل البطالة يساوي نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص182)

بينما عرفت الهيئة العامة للاستعلامات القوة العاملة أنها السكان النشيطون اقتصاديا بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، أي جميع الأفراد والذي ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص8)

ويعتبر التعريف الأخير أدق وأشمل باعتبار أن أفراد القوات المسلحة جزء من القوى العاملة، والذي يتناسب مع الواقع الفلسطيني.

4.3.2 تكاليف البطالة:

هناك نوعان من تكاليف البطالة:(McConnell, 1990, p.133)

1. انخفاض الدخل الإجمالي، ويتمثل في فرصة الإنتاج الضائعة، وهو الإنتاج الذي كان بالإمكان تحقيقه من قبل العمالة العاطلة عن العمل، وقد أثبتت الإحصاءات ضخامة حجم الإنتاج المفقود بسبب البطالة.
2. تكلفة اجتماعية، فالبطالة التي تدوم فترات طويلة من الزمن تؤدي إلى ضغوط على الأسر فتغرق في الديون بعد استنفاد مدخراتها، ثم تأثير ذلك على مستقبل أبناء هذه الأسر (كعدم القدرة على استكمال الدراسة الجامعية).

وفي فترات البطالة تلجأ بعض الحكومات إلى تقديم معونات أو تأمين بطالة Unemployment Insurance، وهذا من شأنه أن يوزع آثار البطالة على عدد أكبر من المواطنين.

4.3.3 أنواع البطالة ومسبباتها:

صنفت البطالة إلى الأنواع التالية:

1. البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:

وهي بطالة مؤقتة (مدتها أسبوعان أو ثلاثة أسابيع أو أكثر) ناجمة عن تغيير الوظيفة، حيث يترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة أخرى، وهذه بطالة لابد منها حتى في ظل

التوظيف الكامل، وهي ثمن على العامل أن يدفعه لأنه رغب في تغيير عمله، وتسمى البطالة الطبيعية.(Boyes and Melvin, 1999, p. 182-183)

2. البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

وتحدث عندما يجد العامل أن مهارته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة، فحتى في الظروف الاقتصادية الجيدة قد لا يجد بعض الأشخاص عملا، وهذا النوع من البطالة قد يطول أمده أكثر من عشرة أسابيع، فهو يحتاج إلى اكتساب مهارات جديدة وإعادة تدريب يتناسب مع متطلبات السوق، ومن أسباب هذه البطالة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد كتطور التكنولوجيا، مثل استخدام الحاسب الآلي. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص182)

3. البطالة الموسمية Seasonal Unemployment:

حيث تتصف بعض الأعمال بالموسمية كالزراعة والعمل في المنتجعات السياحية الصيفية، لذلك يجد العامل عملا أثناء الموسم ويفقده خارج الموسم.

4. البطالة الناتجة عن دورة الأعمال Cyclical Unemployment:

ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف، والعكس في أوقات الرواج الاقتصادي، والجدير بالذكر أن العمالة في القطاعات الإقتصادية المختلفة لا تتأثر بنفس القدر بدورة الأعمال، فالتأثر أقل في قطاع الخدمات وأكبر في قطاعي الصناعة والبناء. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص183)

والجدير بالذكر أن البطالة بالمدن الصناعية تتأثر بالبطالة الناتجة عن دورة الأعمال المرتبط بالركود الاقتصادي الناتج عن الإغلاق والإنتفاضة.

4.3.4 تطور البطالة في الأراضي الفلسطينية:

حسب التعريف الموسع للبطالة، فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين لا يعملون (سواء كانوا يبحثون عن عمل أو لا يبحثون عن عمل) من 31.1% في الربع الأول 2006 إلى 28.6% في الربع الثاني 2006، في حين كانت نسبتهم 20.2% في الربع الثالث 2000 (قبل انتفاضة الأقصى)، ووفقا لمعايير منظمة العمل الدولية، فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين لم يعملوا وبحثوا عن عمل في الأراضي الفلسطينية من 25.3% في الربع الأول 2006 إلى 22.9% في الربع الثاني 2006، في حين كانت نسبتهم 10% في الربع الثالث 2000 أي ما قبل انتفاضة الأقصى، وقد أشارت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2006، إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية قد انخفضت بشكل كبير من 21.4% في الربع الأول 2006 إلى 18% في الربع

الثاني 2006، في حين انخفضت النسبة بشكل طفيف في قطاع غزة من 34.1% في الربع الأول 2006 إلى 34% في الربع الثاني 2006، وقد احتلت محافظة طولكرم بين محافظات الضفة الغربية النسبة الأعلى للبطالة والتي وصلت إلى 26.6%، ويليها محافظة الخليل بنسبة 23.9%، ويليها محافظة سلفيت 22.2%، بينما في قطاع غزة، فقد احتلت محافظة شمال غزة أعلى نسبة للبطالة والتي وصلت إلى 38.8%، ويليها محافظة غزة 34.4%، وقد أعلن لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء من رام الله ، أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 197 ألف عاطل خلال الربع الثاني من عام 2006.(www.wafa.ps-7/8/2006)

ونتيجة لمعدلات البطالة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، فإن المجتمع الفلسطيني يعاني من انخفاض في مستوى المعيشة، وقد أدى الركود الاقتصادي الشديد في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ازدياد كبير في معدلات الفقر.(الأمم المتحدة، 2002)

وقد قدم الأمين العام لاتحاد نقابات العمال الفلسطينيين تقريرا حول أوضاع العمال في فلسطين، حيث ارتفعت نسبة الفقر إلى 65% والبطالة إلى 40%.(جريدة الحياة الجديدة، 2006)

4.3.5 توزيع البطالة حسب الفئات العمرية:

تتركز أعلى نسبة للبطالة بين فئات الشباب، حيث سجلت الفئة العمرية (20–24) سنة أعلى نسبة للبطالة، حيث وصلت إلى 34.1% بواقع 26.5% في الضفة الغربية و 49.8% في قطاع غزة، يليها الفئة (15–19) سنة حيث بلغت 32.2% بواقع 26.2% في الضفة الغربية و 47.2% في قطاع غزة، يليها الفئة (25–29) سنة حيث بلغت 25.7% بواقع 21.8% في الضفة الغربية و 34% في قطاع غزة. (www.wafa.ps -7/8/2006)

4.3.6 أسباب ازدياد معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية:

إن أهم أسباب ازدياد معدلات البطالة في الوضع الراهن فهي كالتالي:(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2003)

1. عدم تمكن آلاف من العمال من دخول الخط الأخضر والتحاقهم بأعمالهم.
2. تدمير البنى الاقتصادية وبعض المشاريع والمصانع التي تستوعب أعداد من العمال.
3. منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، مما عرقل إدارة العملية الإنتاجية.
4. الحصار المفروض على المعابر والمطار والمنفذ البحري.
5. منع حرية التنقل عبر مناطق السلطة الفلسطينية، مما عطل الكثير من الوصول إلى أماكن عملهم.

4.4 السمات العامة للعمالة في مدينة غزة الصناعية:

تتسم العمالة في مدينة غزة الصناعية بالسمات التالية:

4.4.1 توزيع العمالة و الأجور وحجم الإنتاج بمدينة غزة الصناعية وفقا للأنشطة الاقتصادية عام 2006:

بلغ متوسط عدد العمالة عام 2006 نحو 464 عامل، وقد بلغ إجمالي الأجور الخاصة بهذه العمالة 1.9 مليون دولار تقريبا، وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج في مختلف الأنشطة الاقتصادية 7.94 مليون دولار – طبقا لبيانات جدول رقم (4/2) – ولقد تركزت أكبر نسبة من هذه العمالة بالنشاط الصناعي، إذ بلغ عددها بهذا النشاط 366 عاملا، بنسبة 78.9% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد بلغت الأجور الخاصة بالعمالة في النشاط الصناعي 1.26 مليون دولار، وتمثل هذه الأجور ما نسبته 66.3% من القيمة الإجمالية للأجور المدفوعة في مدينة غزة الصناعية، وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج في النشاط الصناعي 2.8 مليون دولار.

واحتلت العمالة بالنشاط التجاري المركز الثاني في الترتيب، حيث بلغ عددها 63 عاملا بنسبة 13.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة، وقد بلغت الأجور الخاصة بالعمالة في النشاط التجاري 0.42 مليون دولار، وتمثل هذه الأجور ما نسبته 22.1% من القيمة الإجمالية للأجور المدفوعة في مدينة غزة الصناعية، وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج في النشاط التجاري 5.14 مليون دولار.

وقد احتلت العمالة بالنشاط الخدمي المركز الثالث في الترتيب، إذ بلغ عددها 35 عاملا بنسبة 7.6% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد بلغت الأجور الخاصة بالعمالة في النشاط الخدمي 0.22 مليون دولار، وتمثل هذه الأجور ما نسبته 11.6% من القيمة الإجمالية للأجور المدفوعة في مدينة غزة الصناعية، كما يبينه الشكل (4/1):

شكل رقم (4/1)

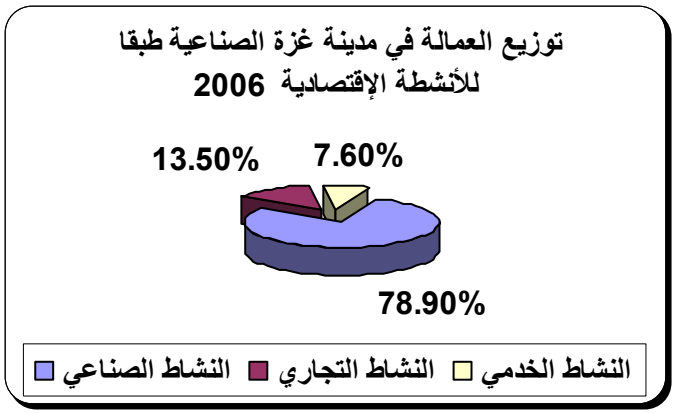

جدول رقم (4/2)

توزيع العمالة والأجور وحجم الإنتاج في مدينة غزة الصناعية وفقا للأنشطة الاقتصادية عام 2006

النشاط الاقتصادي	عدد العمال	نسبة العمالة	الأجور	نسبة الأجور	حجم الإنتاج
النشاط الصناعي	366	%78.9	1.26 مليون$	%66.3	2.8 مليون$
النشاط التجاري	63	%13.5	0.42 مليون$	%22.1	5.14 مليون$
النشاط الخدمي	35	%7.6	0.22 مليون$	%11.6	*
الإجمالي	464	%100	1.9 مليون$	%100	7.94 مليون$

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

– تجميع و إعداد التقارير الشهرية وتصنيفها واستخراج النسب من إعداد الباحث.

* البيانات غير متوفرة.

4.4.2 توزيع العمالة و الأجور بمدينة غزة الصناعية وفقا لنوع النشاط الصناعي عام 2006:

بلغ متوسط عدد العمالة في النشاط الصناعي عام 2006 عدد 366 عاملا، ولقد تركزت أكبر نسبة من هذه العمالة في صناعة خياطة الملابس، إذ بلغ عددها في هذه الصناعة 294 عاملا، بنسبة 80.2% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة في النشاط الصناعي، وقد بلغت الأجور الخاصة بالعمالة في صناعة خياطة الملابس 0.94 مليون دولار تقريبا، وتمثل هذه الأجور ما نسبته 74.6% من الأجور المدفوعة في النشاط الصناعي في مدينة غزة الصناعية، وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج في صناعة خياطة الملابس 1.19 مليون دولار.

واحتلت العمالة في صناعة الأثاث الخشبي المركز الثاني في الترتيب، حيث بلغ عددها 63 عاملا بنسبة 17.3% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة في النشاط الصناعي، وبلغت الأجور الخاصة بالعمالة في صناعة الأثاث الخشبي 0.27 مليون دولار تقريبا، وتمثل هذه الأجور ما نسبته 21.4% من الأجور المدفوعة في النشاط الصناعي في مدينة غزة الصناعية، وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج في صناعة الأثاث الخشبي 1.59 مليون دولار.

وقد احتلت العمالة في الصناعات المعدنية و البلاستيك المركز الثالث في الترتيب، إذ بلغ عددها 9 عمال بنسبة 2.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة في النشاط الصناعي، وقد بلغت الأجور الخاصة بالعمالة في الصناعات المعدنية والبلاستيك 0.05 مليون دولار تقريبا، وتمثل هذه الأجور ما نسبته 4% من الأجور المدفوعة في النشاط الصناعي في مدينة غزة الصناعية،

وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج في الصناعات المعدنية والبلاستيك 0.02 مليون دولار. كما يبينه الجدول (4/3) والشكل التوضيحي (4/2):

جدول رقم (4/3)

توزيع العمالة و الأجور وحجم الإنتاج في مدينة غزة الصناعية وفقا لنوع النشاط الصناعي عام 2006

النشاط الصناعي	عدد العمال	نسبة العمالة	الأجور	نسبة الأجور	حجم الإنتاج
خياطة الملابس	294	%80.2	0.94 مليون$	%74.6	1.19 مليون$
الأثاث الخشبي	63	%17.3	0.27 مليون$	%21.4	1.59 مليون$
معدنية وبلاستيك	9	%2.5	0.05 مليون$	%4	0.02 مليون$
الإجمالي	366	%100	1.26 مليون$	%100	2.8 مليون$

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

– تجميع و إعداد التقارير الشهرية وتصنيفها واستخراج النسب من إعداد الباحث.

شكل رقم (4/2)

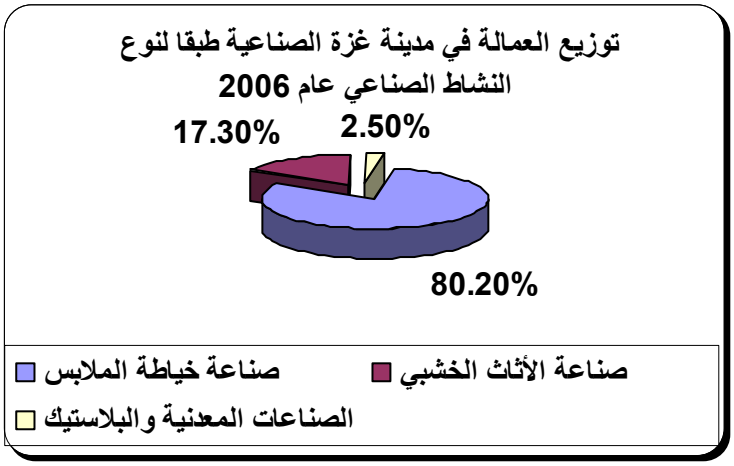

المصدر: إعداد الباحث بناءا على بيانات هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

4.4.3 توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا للمناطق الجغرافية عام 2006

تتوزع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا للمناطق الجغرافية عام 2006 في قطاع غزة على خمسة محافظات، وقد تركزت أكبر نسبة من هذه العمالة في منطقة غزة، إذ بلغ عددها 184 عاملا بنسبة 39.7% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تحظى منطقة غزة بأعلى عدد من العمالة في صناعة خياطة الملابس 110 عامل، وكذلك في صناعة الأثاث الخشبي 30 عامل، وكذلك في الصناعات المعدنية والبلاستيك 4 عامل، كما وتحتل منطقة غزة المركز الأول من حيث عدد العمال في الأنشطة التجارية 19 عامل

والأنشطة الخدمية 21 عامل، واحتلت العمالة في منطقة شمال غزة المركز الثاني في الترتيب، حيث بلغ عددها 135 عاملا بنسبة 29.3% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة.

وقد احتلت العمالة بالمحافظات الوسطى المركز الثالث في الترتيب، إذ بلغ عددها 86 عاملا بنسبة 18.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، بينما احتلت العمالة بمحافظة خانيونس المركز الرابع في الترتيب، إذ بلغ عددها 45 عاملا بنسبة 9.8% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة، واحتلت العمالة بمحافظة رفح المركز الخامس في الترتيب، إذ بلغ عددها 13 عاملا بنسبة 2.7% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يبينه الشكل التوضيحي (4/3) والجدول (4/4):

شكل رقم (4/3)

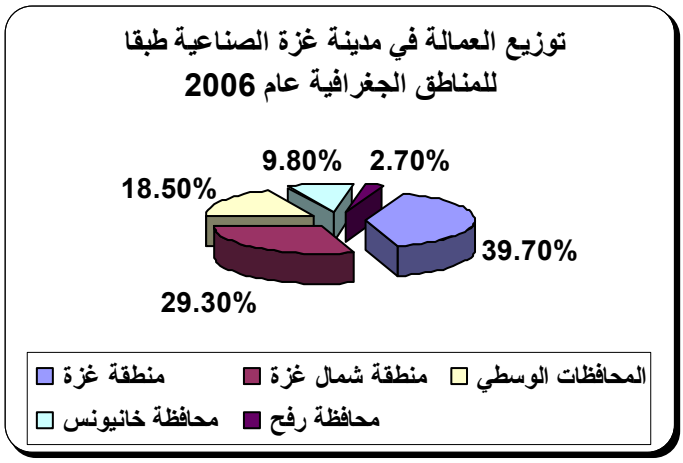

المصدر: إعداد الباحث بناءا على بيانات هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

جدول رقم (4/4)

توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا للمناطق الجغرافية والأنشطة الاقتصادية عام 2006

البيان	منطقة شمال غزة	منطقة غزة	المحافظات الوسطى	خانيونس	رفح	مجموع
خياطة الملابس	95	110	57	27	5	294
الأثاث الخشبي	17	30	12	3	1	63
المعدنية والبلاستيك	2	4	2	1	0	9
مجموع النشاط الصناعي	114	144	71	31	6	366
النشاط التجاري	15	19	13	12	3	62
النشاط الخدمي	6	21	3	2	4	36

البيان	منطقة شمال غزة	منطقة غزة	المحافظات الوسطى	خانيونس	رفح	مجموع
الإجمالي	135	184	86	45	13	464
نسبة العمالة	%29.3	%39.7	%18.5	%9.8	%2.7	%100

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

– تجميع و إعداد التقارير الشهرية وتصنيفها واستخراج النسب من إعداد الباحث.

4.4.4 توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا لنوعية الأيدي العاملة عام 2006:

تنقسم العمالة في مدينة غزة الصناعية إلى ثلاثة أنواع وهي الإداريين والعمالة الماهرة والعمالة العادية، ولقد تركزت أكبر نسبة من هذه العمالة في العمالة الماهرة، إذ بلغ عددها 255 عاملا، بنسبة 55% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، واحتلت العمالة العادية المركز الثاني في الترتيب، حيث بلغ عددها 132 عاملا بنسبة 28.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة.

وقد احتلت العمالة الإدارية المركز الثالث في الترتيب، إذ بلغ عددها 77 عاملا بنسبة 16.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يبينه الشكل التوضيحي (4/4) والجدول (4/5):

شكل رقم (4/4)

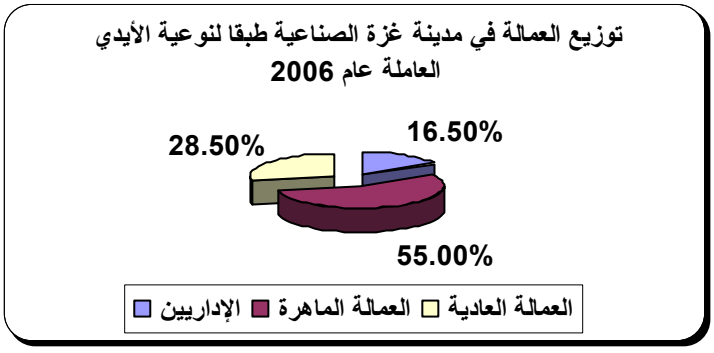

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

جدول رقم (4/5)

توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا لنوع الأيدي العاملة عام 2006

نوع العمالة	عدد العمال	نسبة العمالة
عمالة ماهرة	255	%55
عمالة عادية	132	%28.5
إداريين	77	%16.5

نوع العمالة	عدد العمال	نسبة العمالة
الإجمالي	464	%100

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

- تجميع وإعداد التقارير الشهرية واستخراج النسب من إعداد الباحث.

4.4.5 توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا للجنس عام 2006:

تتوزع العمالة في مدينة غزة الصناعية طبقا لنوع الجنس إلى ذكور وإناث، ولقد تركزت أكبر نسبة من هذه العمالة في عمالة الذكور، إذ بلغ عددهم 424 عاملا، بنسبة 91.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، واحتلت عمالة الإناث المركز الثاني في الترتيب، حيث بلغ عددها 40 عاملا بنسبة 8.5% تقريبا من العدد الإجمالي للعمالة، كما يبينه الشكل التوضيحي (4/5) والجدول (4/6):

شكل رقم (4/5)

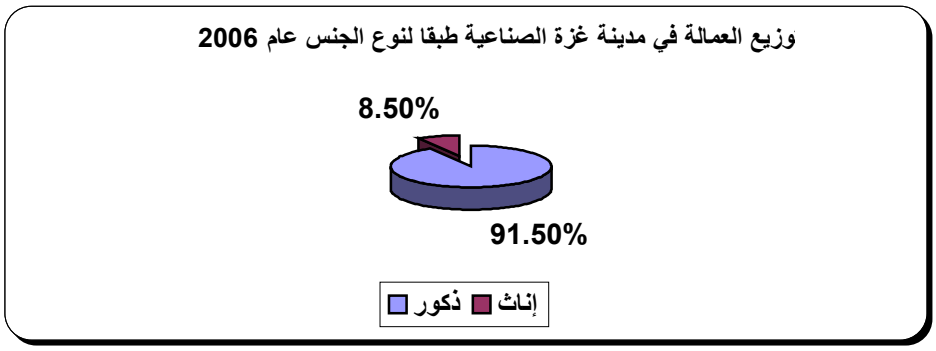

المصدر: إعداد الباحث بناءا على بيانات هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

جدول رقم (4/6)

توزيع العمالة في مدينة غزة الصناعية وفقا للجنس عام 2006

نوع العمالة	عدد العمال	نسبة العمالة
ذكور	424	%91.5
إناث	40	%8.5
الإجمالي	464	%100

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

- تجميع وإعداد التقارير الشهرية واستخراج النسب من إعداد الباحث.

ويلاحظ مما تقدم ما يلي:

– تعد المشروعات الصناعية في مدينة غزة الصناعية من أهم المشروعات من حيث توفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العمالة، وذلك مقارنة بغيرها من المشروعات القائمة في مدينة غزة الصناعية، حيث بلغت نسبة العمالة بها 78.9% من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتحصل هذه العمالة على 66.3% من القيمة الإجمالية للأجور المدفوعة في مدينة غزة الصناعية.

– تعد مشروعات صناعة خياطة الملابس من أهم المشروعات الصناعية في مدينة غزة الصناعية، من حيث القدرة على توفير فرص العمل، حيث بلغت نسبة العمالة في صناعة خياطة الملابس 80.2% من العدد الإجمالي للعمالة في النشاط الصناعي، ولعل هذا ما يفسره ارتباطات التعاقد من الباطن للمستثمرين في خياطة الملابس في مدينة غزة الصناعية مع الجانب الإسرائيلي.

– تتركز أكبر نسبة من العمالة في مدينة غزة الصناعية في منطقة غزة بنسبة 39.7% يليها في الترتيب منطقة شمال غزة بنسبة 29.3%، ولعل هذا يعزى إلى المعوقات السياسية والأمنية التي كانت سائدة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتقسيمه لقطاع غزة إلى عدة أجزاء.

– تعد العمالة الماهرة أكبر فئة من الفئات العاملة في مدينة غزة الصناعية بنسبة 55%، يليها العمالة العادية بنسبة 28.5% من العدد الإجمالي للعمالة، وهذا يتلاءم مع طبيعة النشاط الصناعي الذي يغلب على مدينة غزة الصناعية.

_ سيطرت فئة الذكور من العمالة في مدينة غزة الصناعية على معظم فرص العمل بنسبة 91.5% من العدد الإجمالي للعمالة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذا يفسره طبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ وانتشار البطالة والفقر.

4.5 تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1999-2006):

طرأت تغيرات على حجم العمالة وذلك منذ بدء العمل في مدينة غزة الصناعية في شهر مارس 1999 حتى شهر ديسمبر 2006، كما يتضح من جدول رقم (4/7)

– تطور حجم العمالة منذ بدء النشاط في مدينة غزة الصناعية في شهر مارس 1999– حيث ابتدأ النشاط بـــ 250 عامل – وحتى سبتمبر 2000 (أي قبل انتفاضة الأقصى الثانية) حيث بلغ حجم العمالة 1178 عامل، إلا أن عدد العمال أخذ بالتراجع بشكل كبير في الأشهر الثلاثة الأولى بعد انتفاضة الأقصى، ليصل عدد العمالة إلى 506 عامل في شهر ديسمبر 2000 بمعدل انخفاض 57%، كما يظهر في الشكل التوضيحي (4/6):

شكل رقم (4/6)

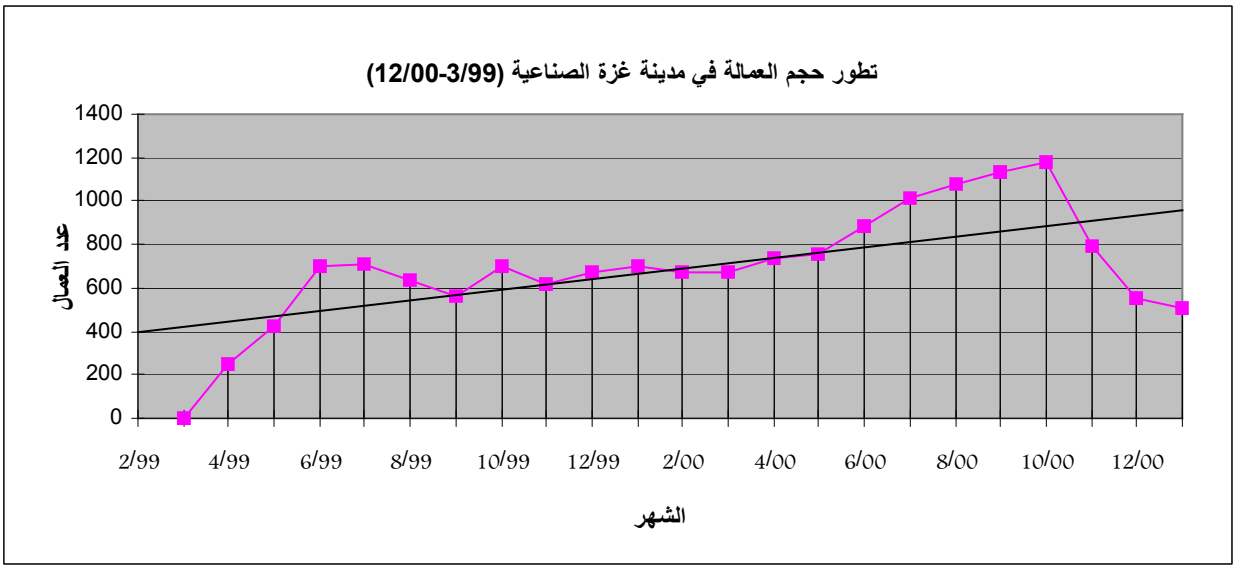

المصدر: إعداد الباحث بناءا على التقارير الشهرية لعامي(2000،1999) للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

- أخذ عدد العمال بعد ذلك في التزايد حتى وصل ذروته في شهر نوفمبر 2005، حيث بلغ عدد العمالة 1360 عامل، وهذا ما يفسره انتقال عدد من المشروعات من منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقا) إلى مدينة غزة الصناعية، وذلك بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة والدمار الكبير الذي لحق بهذه المنطقة الصناعية، فقد انتقل عدد 7 مشروعات من منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقا) إلى مدينة غزة الصناعية، (هيئة المدن الصناعية، 2006) كما يظهر في الشكل التوضيحي (4/7):

شكل رقم (4/7)

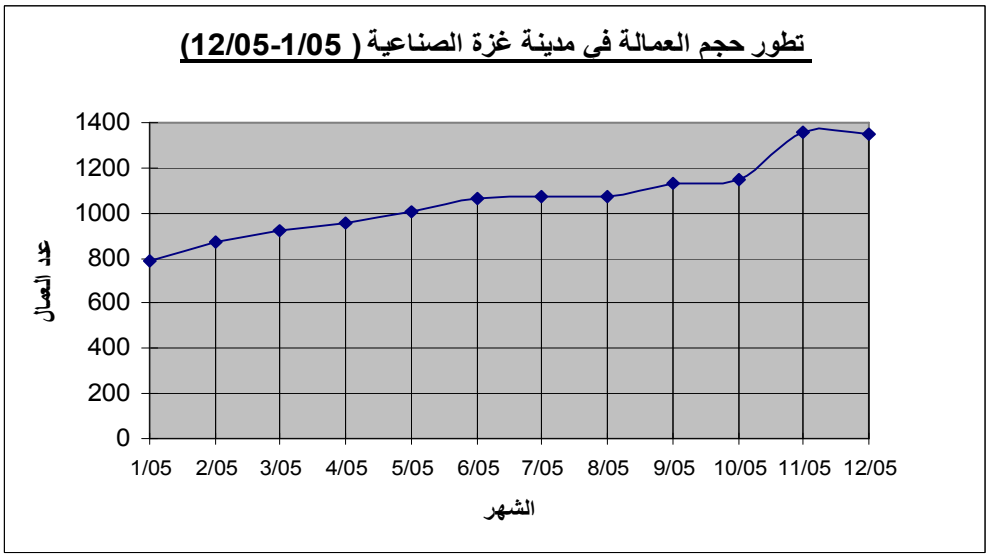

المصدر: إعداد الباحث بناءا على التقارير الشهرية لعام (2005) للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

- تراجع حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية بشكل حاد في شهر مارس 2006 (منذ بدء تسلم حكومة حركة المقاومة الإسلامية حماس للسلطة)، حيث وصل عدد العمال إلى 248 عامل في شهر مارس 2006 بنسبة انخفاض 75.3% عن شهر فبراير 2006، إلا أن أواخر عام 2006 شهد بدء تزايد في عدد العمالة ليصل في شهر ديسمبر 2006 إلى 989 عامل. كما يظهر في الشكل التوضيحي (4/8):

شكل رقم (4/8)

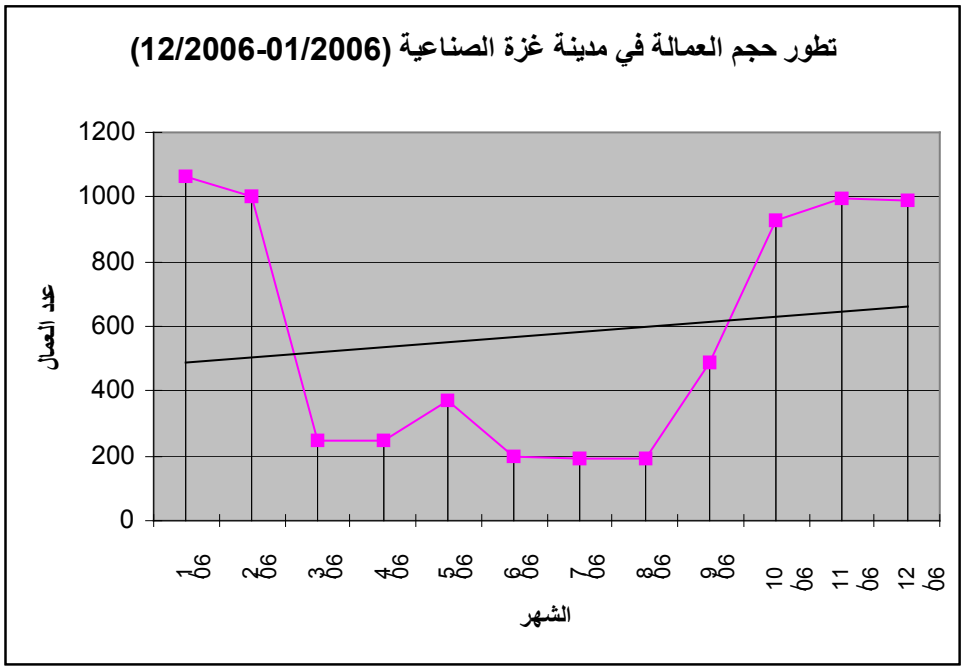

المصدر: إعداد الباحث بناءا على التقارير الشهرية لعام 2006 للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

جدول رقم (4/7)

تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية (1999 – 2006)

الشهر	عدد العمال							
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
يناير	0	675	639	826	717	689	788	1064
فبراير	0	670	793	840	695	665	876	1004
مارس	250	735	905	780	734	656	918	248
إبريل	420	755	1039	557	683	715	959	247
مايو	700	880	952	889	738	559	1006	369
يونيو	710	1011	953	864	755	704	1061	195
يوليو	633	1077	961	838	752	980	1071	192
أغسطس	559	1132	949	807	698	1003	1073	192

الشهر	عدد العمال							
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سبتمبر	700	1178	887	818	671	961	1128	490
أكتوبر	620	792	802	731	677	1012	1147	927
نوفمبر	673	550	819	729	703	985	1360	995
ديسمبر	700	506	834	736	665	1028	1347	989

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير السنوية لدائرة خدمات المستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات العمالة الواردة في جدول (4/7) لا تقتصر على بيانات العمالة في الشركات المستثمرة بمدينة غزة الصناعية فقط وإنما تتضمن أيضا بيانات العمالة في كل من هيئة المدن الصناعية وشركة بيدكو ودائرة الجمارك ودائرة ضريبة الدخل والأمن الوقائي والدفاع المدني، بالإضافة إلى بيانات العمالة في مخازن كل من برنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، بينما تميزت الدراسة الميدانية في الفصل السادس بتركيزها على الشركات المستثمرة، وبالتالي عدم إمكانية المقارنة بين هذه البيانات المتعلقة بالعمالة والبيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية في شهر فبراير 2007 .

جدول رقم (4/8)

تطور حجم الإنتاج في مدينة غزة الصناعية (2001 – 2006)

الشهر	حجم الإنتاج							
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
يناير	0	*	695519	965684	1045131	819135	348219	727500
فبراير	0	*	345495	158274	866879	872842	803439	1008900
مارس	*	*	412672	261710	1080471	785889	1095970	520800
إبريل	*	*	304980	85012	931640	878450	1089169	482000
مايو	*	*	433317	149631	1019953	449930	1221900	666000
يونيو	*	*	468016	174371	1006434	899315	1229600	259000
يوليو	*	*	576410	256051	941374	1115721	1275938	246000
أغسطس	*	*	474394	1165987	746010	902625	1276254	201000
سبتمبر	*	*	394770	1129754	836758	952276	1084737	1218915
أكتوبر	*	*	400468	1100670	947249	757417	1021061	850300
نوفمبر	*	*	506235	728368	961557	754246	1294285	931700
ديسمبر	*	*	414358	726164	1110754	813844	1399095	831300

المصدر: هيئة المدن الصناعية، التقارير السنوية لدائرة خدمات المستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

* البيانات غير متوفرة

4.6 نموذج انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية:

لدراسة انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية فقد تم إجراء الآتي:

تم تقسيم الفترة الزمنية منذ شهر مارس 1999 بداية النشاط بمدينة غزة الصناعية حتى شهر ديسمبر 2006 على النحو التالي:

1	بدء النشاط – سنة من انتفاضة الأقصى الثانية	شهر مارس 1999 – سبتمبر 2001
2	بعد سنة انتفاضة الأقصى الثانية حتى عام 2004	شهرأكتوبر 2001 – ديسمبر 2004
3	فترة تأثير الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة	شهر يناير 2005 – ديسمبر 2005
4	فترة الحصار الإسرائيلي للحكومة (الإغلاق)	شهر يناير 2006 – ديسمبر 2006

- **نتائج طريقة Step Wise**

1. تم إنشاء متغيرين وهميين dummy variables على النحو لتالي:

أ) Dummy 1 = الانتفاضة ـــــــــــ 1

بشكل عام ـــــــــــ 0

ب) Dummy 2 = الإغلاق ـــــــــــ 1

بشكل عام ـــــــــــ 0

2. تبين أن معامل التحديد = 44.5% ومعامل التحديد المعدل 42.1%، وهذا يعني أن 42.1% من التغير في تطور عدد العمالة يرجع إلى الإغلاق (الحصار الإسرائيلي للحكومة الفلسطينية)، والانتفاضة وحجم الإنتاج وأن ما نسبته 57.9% يرجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في تحديد عدد العمالة ولم يتم إدراجها ضمن النموذج[1] أو لوجود الخطأ العشوائي أو أخطاء القياس، وقيمة F تدل على مدى مناسبة النموذج للبيانات المستخدمة وقيمة F المحسوبة أعلى من قيمة F الجدولية حيث أن Sig = صفر وهذا يدل على أن النموذج مناسب للبيانات الداخلة فيه.

3. من نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد (ANOVA) تبين أن Sig = 0.000، وهي أقل من 0.01 وبالتالي توجد علاقة معنوية بين الإغلاق والانتفاضة وحجم الإنتاج معا على تطور حجم العمالة.

4. من نتائج المعاملات تبين أن متغيرات الإغلاق، والانتفاضة وحجم الإنتاج قد بقي في النموذج النهائي لطريقة Step Wise، ويمكن كتابة معادلة خط الانحدار في الصورة التالية:

عدد العمالة المقدر= 774.206 – 365.280 * الإغلاق – 199.412 * الانتفاضة + 0.00025 * حجم لإنتاج				
3.915	-4.138	-5.616	12.430	t
0.000	0.000	0.000	0.000	Sig
F= 18	Sig = 0.000			

[1] . لم يتم إدراج المتغيرات الأخرى لعدم توفر البيانات.

وهذا يمكن تفسيره كما يلي:

- كل المتغيرات المستقلة على حده مؤثر معنوياً في تقدير حجم العمالة حيث أن قيمة Sig. تساوي 0.000 في جميع الحالات.
- حيث أن إشارة معامل انحدار العمالة على الإغلاق سالبة فهذا يعني أنه توجد علاقة عكسية بين تطور عدد العمالة والإغلاق، وحيث أن قيمة معامل الانحدار= -365.280 فهذا يعني أنه في ظل وجود الإغلاق الكامل فإن عدد العمالة في مدينة غزة الصناعية ينقص في المتوسط بمقدار 365 عاملاً تقريبا في الشهر مع بقاء المتغيرين الآخرين ثابتين.
- حيث أن إشارة معامل انحدار العمالة على الانتفاضة سالبة فهذا يعني أنه توجد علاقة عكسية بين تطور عدد العمالة والانتفاضة، وحيث أن قيمة معامل الانحدار= -199.412 فهذا يعني أنه في ظل وجود الانتفاضة فإن عدد العمالة في مدينة غزة الصناعية ينقص في المتوسط بمقدار 199 عاملاً تقريبا في الشهر مع بقاء المتغيرين الآخرين ثابتين.
- حيث أن إشارة معامل انحدار العمالة على حجم الإنتاج موجبة فهذا يعني أنه توجد علاقة طردية بين تطور عدد العمالة وحجم الإنتاج، وحيث أن قيمة معامل الانحدار= 0.00025 فهذا يعني أنه إذا زاد حجم الإنتاج بمقدار 100000 دولار فإن عدد العمالة في مدينة غزة الصناعية يزداد في المتوسط بمقدار 25 عاملاً تقريبا في الشهر مع بقاء المتغيرين الآخرين ثابتين.

ملخص الفصل

تناول هذا الفصل هيكل القوى العاملة الفلسطينية وتوزيعها بين العمالة داخل الخط الأخضر والمستوطنات والمناطق الصناعية والعاملون محليا، والخصائص العامة للقوى العاملة ومشكلاتها، وتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية والمهنة ، بالإضافة إلى دور القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة، ومدى مشاركة النساء والأطفال في سوق العمل.

تم التطرق في هذا الفصل لتطور حجم البطالة في الأراضي الفلسطينية، وأنواعها وأسبابها، وفي نهاية الفصل تم تناول السمات العامة للعمالة في مدينة غزة الصناعية في الفترة من 1999-2006، وأخيرا تم إعداد نموذج انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية.

الفصل الخامس

المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل

• مقدمة.
5.1 منهجية الدراسة.
5.2 مجتمع وعينة الدراسة.
5.3 أداة الدراسة.
5.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
5.5 معايير صدق الإستبانه.
5.6 ثبات الإستبانه.
• ملخص الفصل.

الفصل الخامس

المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل

مقدمة:-

يتناول هذا الفصل وصفا شاملا لمنهجية البحث التي تم اتباعها في إتمام هذه الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعرف على مختلف الطرق و الأدوات التي استخدمت في تنفيذ هذه الدراسة. ويتضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على واقع الاستثمار في مدينة غزة الصناعية، كما يتطرق إلى شرح كيفية إعداد الاستبانة وتوزيعها، وفحص مدى صدقها وثباتها، وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج، وذلك من أجل التعرف على المعوقات والمشاكل التي تواجه مستثمري مدينة غزة الصناعية وأثرها في الحد من القدرة على توفير فرص العمل.

5.1 منهجية الدراسة:-

تعتبر هذه الدراسة من فروع الدراسة التطبيقية التي تعالج أثر الاستثمار في مدينة غزة الصناعية على توفير فرص العمل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم واقع الاستثمار في مدينة غزة الصناعية وقدرته على توفير فرص العمل، وذلك من أجل السعي إلى الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في قطاع غزة، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم الظاهرة أملاً في التوصل إلي تعميمات ذات معني يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الثانوية والأولية، ومنهجية المسح الشامل لمفردات المجتمع نظرا لإنخفاض عدد هذه المفردات.

5.1.1 جمع البيانات الثانوية:

تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الإطلاع على الكتب والمجلات المتخصصة، والدوريات والمقالات والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية والحكومية، والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والأبحاث والدراسات السابقة وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت، من خلال زيارة المكتبات المختلفة، والمؤسسات ذات العلاقة، والسفر إلى جمهورية مصر العربية.

وقد قام الباحث ببعض الزيارات والمقابلات الميدانية بهدف الحصول على البيانات وبعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة[1].

[1] . قام الباحث بالعديد من الزيارات إلى كل من :-

5.1.2 جمع البيانات الأولية:-

بعد التأكد أن المصادر الثانوية غير كافية لتحليل موضوع الدراسة واستكماله، تم اللجوء إلى المصادر الأولية من خلال تصميم استبانه، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، وقد مر إعداد الاستبانة بالخطوات التالية:-

5. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات.
6. عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
7. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
8. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين (أنظر ملحق رقم 2) والذين قاموا بدورهم بإجراء بعض التعديلات على الاستبانة من حذف و إضافة.
9. إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة (Pilot Study) على عدد (10) من أفراد العينة، وتم بعد ذلك إجراء بعض التعديلات الإضافية اللازمة استنادا إلى التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها.
10. تم عرض الاستبانة بشكلها النهائي على الدكتور المشرف على الرسالة، وبعد إقرارها تم توزيعها على عينة الدراسة، واستغرقت عملية التوزيع ما يقارب (30) يوم، وقد تم اتباع الخطوات التالية عند إرسال الاستبيان:

(خ) أرفق مع كل استبانة خطاب موجه من الباحث إلى المستثمر يحدد فيه هدف البحث وإجراءات إكمال الاستبانة، كما تم توقيع كل خطاب من قبل الباحث.

(ب) إرسال الاستبيان إلى الـــمستثمرين في مدينة غزة الصناعية تسليما باليد.

وبعد استرداد الاستبانة تمت مراجعتها وتدقيقها وترميزها وتفريغها إلى الحاسوب.

5.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين في برنامج المدن والمناطق الصناعية الحرة الفاعلة في قطاع غزة، لذا يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، والذي يبلغ عددهم (29) مستثمر في شهر فبراير 2007.

- عدة زيارات لوزارة الاقتصاد الوطني في تواريخ متفرقة ومقابلة عدد من المسئولين في الوزارة، ومنهم السيد محمد الراعي (مدير دائرة الاقتصاد الوطني بالوزارة)، والسيد عبد الفتاح نصر الله (مدير دراسات السياسات بالوزارة)، حيث حصل الباحث منهما على العديد من الكتب والمراجع والدراسات الهامة والاحصاءات غير المنشورة.
- عدة زيارات للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في تواريخ متفرقة ومقابلة عدد من المسئولين هناك، ومنهم المهندس إسماعيل أبو العلا (مدير عام الهيئة)، والمهندس محمود ارحيم (مدير دائرة خدمات المستثمرين والبيئة)، والمهندس بكر ثابت (مدير الإدارة الفنية)، والسيد مساعد أبو عجوة (مدير دائرة عمليات مدينة غزة الصناعية)، حيث حصل الباحث منهم على العديد من الدراسات الهامة والاحصاءات غير المنشورة.
- عدة زيارات لمستثمري مدينة غزة الصناعية في تواريخ متفرقة، وذلك أثناء توزيع الاستبانة.

ونظرا لصغر مجتمع الدراسة فإنه سيتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، بحيث تكون العينة شاملة لكافة أفراد المجتمع. ولقد تم توزيع (29) إستبانة، وتم استردادها بالكامل أي بنسبة 100%.

5.3 أداة الدراسة:-

استخدم الباحث الإستبانة كأداة رئيسة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وقد تم في ضوء أهداف الدراسة تقسيم الإستبانة إلى ستة أقسام كما يلي:-

القسم الأول: بيانات ذاتية عن المشروع، وقد احتوى هذا القسم على 10 فقرات أخذت التسلسل من (1-10) مثل: اسم الشركة، والشكل القانوني وجنسية الشركاء والهيكل التمويلي والمبلغ المستثمر في المشروع ومساحة المشروع وقيمة الإيجار وساعات الدوام الرسمي والمؤهل العلمي لمدير المشروع وعمر مدير المشروع. انظر الإستبانة ملحق رقم (1)

القسم الثاني: بيانات عن نشاط المشروع، وقد احتوى هذا القسم على 8 فقرات أخذت التسلسل من (11- 18) مثل: نوع النشاط وأسواق مستلزمات الإنتاج وأماكن تسويق المنتجات وتقنية التصنيع ونوعية خطوط الإنتاج. انظر الإستبانة ملحق رقم (1)

القسم الثالث: بيانات عن معوقات وحوافز الاستثمار في مدينة غزة الصناعية، وقد احتوى هذا القسم على 8 فقرات أخذت التسلسل من (19- 26) مثل: المعوقات التشريعية والقانونية والمعوقات التمويلية والمعوقات السياسية والأمنية ومعوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل والحوافز المساعدة المقدمة في مرحلة ما قبل الاستثمار ودور السلطة الفلسطينية وشركة بيدكو[1] في توفير الحوافز للتمويل الصناعي ودرجة الرضا عن الحوافز المقدمة. انظر الإستبانة ملحق رقم (1)

القسم الرابع: بيانات عن العمالة، وقد احتوى هذا القسم على 5 فقرات أخذت التسلسل من (27- 31) مثل: عدد الأيدي العاملة وأعمار العمالة وأسلوب التعيين للعمالة ودور السلطة الفلسطينية في توفير حوافز للعمالة والحوافز المقدمة من صاحب العمل للعاملين. انظر الإستبانة ملحق رقم (1)

القسم الخامس: تقييم الخدمات المقدمة للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية، وقد احتوى هذا القسم على 3 فقرات أخذت التسلسل من (32-34) مثل: أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية ومدة استكمال إجراءات الترخيص والجهات المرتبطة بالحصول على الترخيص. انظر الإستبانة ملحق رقم (1)

[1] . هي الشركة المشغلة والمطورة لمدينة غزة الصناعية وفقا للإتفاقية الموقعة مع هيئة المدن الصناعية بتاريخ أغسطس 1996.

القسم السادس: تقييم استمرارية نشاط المشروع في مدينة غزة الصناعية، وقد احتوى هذا القسم على 5 فقرات أخذت التسلسل من (35- 39) مثل: مدى استمرار المشروع ومدى الرغبة بالانتقال لمدينة صناعية أخرى وأسباب الرغبة في الاستثمار في مدينة أخرى ومقترحات لتحسين أداء مدينة غزة الصناعية ومستقبلها. انظر الإستبانة ملحق رقم (1)

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس الاستبيان حسب الجدول (5/1)

جدول رقم (5/1) يوضح مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	4	3	2	1	0

وفي حال الأسئلة السالبة يتم عكس التدرج عند تقييم الإستبانة.

5.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية وغير المعلمية، وذلك حسب طبيعة البيانات.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحث في وصف عينة الدراسة المبحوثة.(أبو زيد، 2005، ص274).

2- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman-Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة في حالة البيانات اللامعلمية (أبو زيد، 2005، ص274).

4- الجدول التقاطعي "كروستابس" (Cross tabs):هو جدول يستخدم لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرين أو أكثر.

5- اختبار شبيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) لمعرفة نوعية توزيع البيانات (طبيعي أم لا) وهو مناسب في حالة العينات الصغيرة ($n<50$).

6- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 2 أم لا.

7- اختبار تحليل التباين الأحادي (One – Way ANOA) واختبار كروسكال – والاس (Kruskal – Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر ذات بيانات رتبية (المشارقة، 1997، ص302).

8- اختبار مان – وتني (Mann-Whitney) في حالة العينتين المستقلتين، حيث أن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي.

9- اختبار مربع كاي لدراسة العلاقة بين متغيرين وصفيين.

10- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد طريقة StepWise

5.5 صدق الإستبانة:-

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

5.5.1 صدق المحكمين:

عرض الباحث الإستبانة على مجموعة من المحكمين، بلغ عددهم خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة وكلية الهندسة بالجامعات الفلسطينية في محافظة غزة في كل من الجامعتين الإسلامية وجامعة فلسطين، وهم متخصصون في مجال الاقتصاد والمحاسبة والإدارة والإحصاء، كما تم عرضها علي مهنيين يعملون في مجال المدن الصناعية وعددهم ثلاثة محكمين، وأسماء المحكمين (انظر ملحق 2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق 1)

5.5.2 صدق المقياس:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وكذلك بحساب الصدق البنائي وذلك من خلال حساب معامل الارتباط لكل مجال مع الدرجة الكلية للإستبانة.

أولا: الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي قوة الارتباط بين درجات كل فقرة ودرجة المجال كله.

ثانيا: الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها (جامعة القدس المفتوحة، 1998، ص126)، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

- **<u>نتائج الاتساق الداخلي</u>**

1. يوضح ملحق (3) جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال الأول (المعوقات التشريعية والقانونية)، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بعضها دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) والبعض الآخر دالة عند مستوي معنوية (α= 0.05) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

2. يوضح ملحق (3) جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال الثاني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

3. يوضح ملحق (3) جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال الثالث، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

4. يوضح ملحق (3) جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال الرابع، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بعضها دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) و البعض الآخر دالة عند مستوي معنوية (α= 0.05) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

5. يوضح ملحق (3) جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال الخامس، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

6. يوضح ملحق (3) جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس والدرجة الكلية للمجال السادس، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

7. يوضح ملحق (3) جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السابع والدرجة الكلية للمجال السابع، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

8. يوضح ملحق (3) جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثامن والدرجة الكلية للمجال الثامن، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) و بذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

9. يوضح ملحق (3) جدول (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال التاسع والدرجة الكلية للمجال التاسع، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) و بذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

10. يوضح ملحق (3) جدول (10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال العاشر والدرجة الكلية للمجال العاشر، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01) و بذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

- **<u>نتائج الصدق البنائي</u>**

يتضح من الجدول (5/2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً وبدرجة قوية دالة عند مستوي معنوية (α= 0.01)، وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

الجدول (5/2) معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
معوقات و حوافز الاستثمار في مدينة غزة الصناعية	0.836	0.000**
العمالة في مدينة غزة الصناعية	0.662	0.000**
تقييم الخدمات المقدمة للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية	0.609	0.000 **

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

5.6 ثبات الإستبانة:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (5/3):

جدول رقم (5/3) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

الفقرة	معامل ألفا
المجال الأول - معوقات و حوافز الاستثمار في مدينة غزة الصناعية	0.866
المجال الثاني - العمالة في مدينة غزة الصناعية	0.926
المجال الثالث - تقييم الخدمات المقدمة للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية	0.891
جميع مجالات الإستبانة	0.916

حيث أن معامل ألفا لجميع مجالات الإستبانة كانت 0.916 فهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وكذلك بالنسبة لكل مجال على حدة، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الإستبانة وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ملخص الفصل

في هذا الفصل تم استعراض المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وقد قام الباحث باستطلاع آراء المستثمرين في مدينة غزة الصناعية ويبلغ عددهم (29) شركة، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية، ثم تم عرض الاستانة على عدد من المحكمين حتى تم اعتمادها، بعد ذلك تم التأكد من صدق الاستبانة وأنها صالحة للتحليل.

واستعرض الباحث أنواع الاختبارات الإحصائية التي قام باستخدامها في فحص فرضيات الدراسة.

الفصل السادس

مدينة غزة الصناعية (نتائج الدراسة الميدانية)

مقدمة.

6.1 الوصف الإحصائي لمدينة غزة الصناعية وفق الخصائص والسمات العامة.

6.2 آراء المستثمرين حول طريقة احتساب الاعفاءات الضريبية والنافذة الاستثمارية واستمرارية العمل بمدينة غزة الصناعية.

6.3 خصائص الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية.

6.4 مقارنة بين عدد العمال قبل الاستثمار وفي بداية الاستثمار وحاليا في مدينة غزة الصناعية.

6.5 المزايا المقدمة للعاملين و أنواع التأمينات والأجازات التي يحصلون عليها.

6.6 تحليل العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وكل من أسواق توفير مستلزمات الإنتاج وأماكن تسويق المنتجات، وبين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات.

6.7 اختبار الفرضيات.

6.8 تحليل الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة.

ملخص الفصل.

الفصل السادس

مدينة غزة الصناعية (نتائج الدراسة الميدانية)

مقدمة:

في هذا الفصل يتم تحليل عينة الدراسة المكونة من (29) مشروع استثماري في مدينة غزة الصناعية، هذا التحليل سوف يأخذ الطابع الوصفي بما فيه من جداول وتوضيحات وتعليقات، وذلك بهدف إلقاء الضوء على واقع الاستثمار في مدينة غزة الصناعية، والتعرف على المعوقات والمشكلات التي تواجه المستثمرين فيها والتي تعتبر عائقا في سبيل خلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي محاولة الوصول إلى بعض الحلول التي تساعد في الحد من أثر هذه المعوقات.

6.1 الوصف الإحصائي لمدينة غزة الصناعية وفق الخصائص والسمات العامة:

6.1.1 سمات ملكية وإدارة الشركات بمدينة غزة الصناعية:

1. الشكل القانوني للشركات في مدينة غزة الصناعية:

يبين الجدول (6/1) الشكل القانوني للشركات المستثمرة في مدينة غزة الصناعية، وقد تبين أن معظم الشركات من الناحية القانونية هي شركات مساهمة خصوصية، حيث بلغت نسبتها حوالي 66% من مجموع للشركات في مدينة غزة الصناعية، بينما بلغت نسبة الشركات المساهمة العامة 10.3%، ويعزى ذلك إلى أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية تتميز بالتمويل الذاتي لرأس المال.

جدول (6/1) الشكل القانوني للشركات في مدينة غزة الصناعية

الشكل القانوني للشركات	التكرار	النسبة المؤية
مؤسسة فردية	1	%3.4
مساهمة خصوصية	19	%65.6
تضامن	6	%20.7
مساهمة عامة	3	%10.3
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2. جنسية الشركاء في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/2) أن معظم جنسية الشركاء في مدينة غزة الصناعية هي للشريك الفلسطيني، حيث يبلغ نسبة الشركاء الفلسطينيين بنسبة 100% من رأس المال ما نسبته 86.4% من إجمالي نسبة الشركاء، بينما لا يوجد أي شريك إسرائيلي، وانخفاض نسبة الشركاء العرب والأجانب بشكل ملحوظ، حيث يبلغ نسبة الشركاء العرب بنسبة 100% من رأس المال

ما نسبته 3.4% من إجمالي نسبة الشركاء، وتبلغ نسبة عدم وجود أي شريك أجنبي 93.1%، ويعزى هروب الاستثمارات بجنسياتها المختلفة–إضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التي مازال يعاني منها قطاع غزة– إلى المعوقات العديدة التي يعاني منها المستثمرين في فلسطين بشكل عام وفي مدينة غزة الصناعية بشكل خاص.

جدول (6/2) جنسية الشركاء في مدينة غزة الصناعية

نسبة المشاركة	شريك فلسطيني		شريك عربي		شريك إسرائيلي		شريك أجنبي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
لايوجد	1	3.4	25	86.3	29	100	27	93.1
أقل من 51%	1	3.4	3	10.3	0	0	2	6.9
60–70%	2	6.8	0	0	0	0	0	0
100%	25	86.4	1	3.4	0	0	0	0
المجموع	29	100	29	100	29	100	29	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

3. الهيكل التمويلي للشركات في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/3) أن الشركات في مدينة غزة الصناعية تتميز بأن حوالي 90% من رأس مالها هو رأس مال ذاتي، حيث أن 26 شركة من الشركات العاملة في مدينة غزة الصناعية تعتمد على التمويل الذاتي، بينما 3 شركات فقط لديها تمويل ذاتي مع وجود بعض القروض، ويعزى هذا إلى المعوقات التمويلية المختلفة التي تواجه المستثمرين في سبيل الحصول على القرض. وهذا ربما أحد الأسباب في كون معظم المنشآت الفلسطينية صغيرة الحجم ذات قدرة تنافسية محدودة.(الفرا، 2003)

جدول (6/3) الهيكل التمويلي للشركات في مدينة غزة الصناعية

مصدر رأس المال	التكرار	النسبة المئوية
قرض		
بنسبة 0%	26	%89.8
بنسبة 20–25%	3	%10.2
المجموع	29	% 100
رأس مال ذاتي		
بنسبة 75–80%	3	%10.2
بنسبة 100%	26	%89.8
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

4- حجم رأس المال للشركات بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/4) أن غالبية حجم المبالغ المستثمرة بالشركات في مدينة غزة الصناعية يبلغ 100 ألف دولار إلى أقل من مليون دولار، حيث تبلغ ما نسبته 86.4%، وتم استخدام الوسيط لمعرفة القيمة المتوسطة لإجمالي المبالغ المستثمرة بالشركات في مدينة غزة الصناعية، وذلك لوجود بعض القيم الشاذة كما هو موضح في الرسم البياني رقم (6/1)، وقد كانت قيمة الوسيط 400 ألف دولار، وهذا يعزى إلى أن الحد الأدنى المسموح به للاستثمار في مدينة غزة الصناعية هو 100 ألف دولار، وذلك حتى يتم الاستفادة من الإعفاء الضريبي لمدة 7 سنوات، هذا بالإضافة إلى تمتع الاستثمارات في فئة 100 ألف دولار إلى أقل من مليون دولار بإعفاءات ضريبية إضافية، حيث يخضع صافي أرباح الشركات فقط لنسبة 10% لمدة 8 سنوات إضافية.

شكل رقم (6/1) حجم رأس المال للشركات بمدينة غزة الصناعية

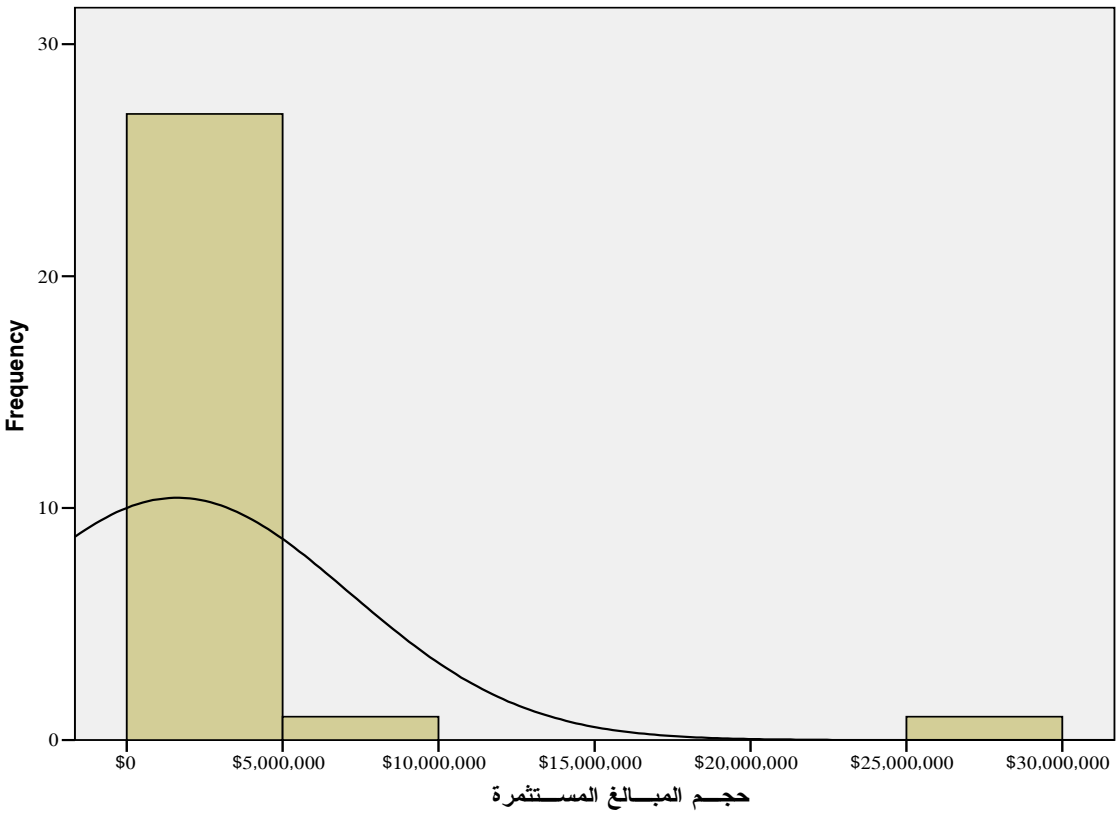

جدول (6/4) حجم رأس المال للشركات بمدينة غزة الصناعية

حجم الاستثمار	التكرار	النسبة المئوية
100 ألف دولار إلى أقل من مليون دولار	25	%86.4
من 1 مليون دولار إلى 5 مليون دولار	3	%10.2

حجم الاستثمار	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من 5 مليون دولار	1	%3.4
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

5- المؤهل العلمي لمديري الشركات بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/5) أن غالبية مديري الشركات في مدينة غزة الصناعية من أصحاب المؤهلات العالية سواء من حملة البكالوريوس أو الدراسات العليا، حيث يبلغ مجموع نسبتهم 65.5%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم المبالغ المستثمرة في مدينة غزة الصناعية، حيث تبلغ القيمة المتوسطة للاستثمار 400 ألف دولار، مما يتطلب حسن الإدارة واختيار الكفاءات اللازمة لضمان نجاح الإدارة.

جدول (6/5) المؤهل العلمي لمديري الشركات بمدينة غزة الصناعية

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ثانوية عامة	4	%13.8
ثانوية عامة	6	%20.7
بكالوريوس	16	%55.2
دراسات عليا	3	%10.3
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6- أعمار مديري الشركات بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/6) أن غالبية أعمار مديري الشركات في مدينة غزة الصناعية في الفئة من 30-50 سنة، حيث يبلغ ما نسبته 86.4%، ويبلغ الوسط الحسابي لأعمار مديري الشركات في مدينة غزة الصناعية 43 سنة تقريبا، و يعزى ذلك إلى أن أغلبية المستثمرين في مدينة غزة الصناعية هم من حملة المؤهلات.

جدول (6/6) أعمار مديري الشركات بمدينة غزة الصناعية

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 30-50 سنة	25	%86.4
أكبر من 50 سنة	4	%13.6
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6.1.2 مواصفات المكان:

1- مساحة الشركات بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/7) أن معظم المساحة للشركات في مدينة غزة الصناعية يبلغ 1000 متر مربع، حيث تبلغ ما نسبته 65.6%، وتم استخدام الوسيط لمعرفة القيمة المتوسطة لمساحة الشركات في مدينة غزة الصناعية، وذلك لوجود بعض القيم الشاذة كما هو موضح في الرسم البياني رقم (6/2)، وقد كانت قيمة الوسيط 600 متر مربع، ويعزى هذا إلى تفوق صناعة خياطة الملابس على باقي الأنشطة الصناعية وتناسب مساحتها المؤجرة مع قيمة الوسيط.

شكل رقم (6/2) مساحة الشركات في مدينة غزة الصناعية

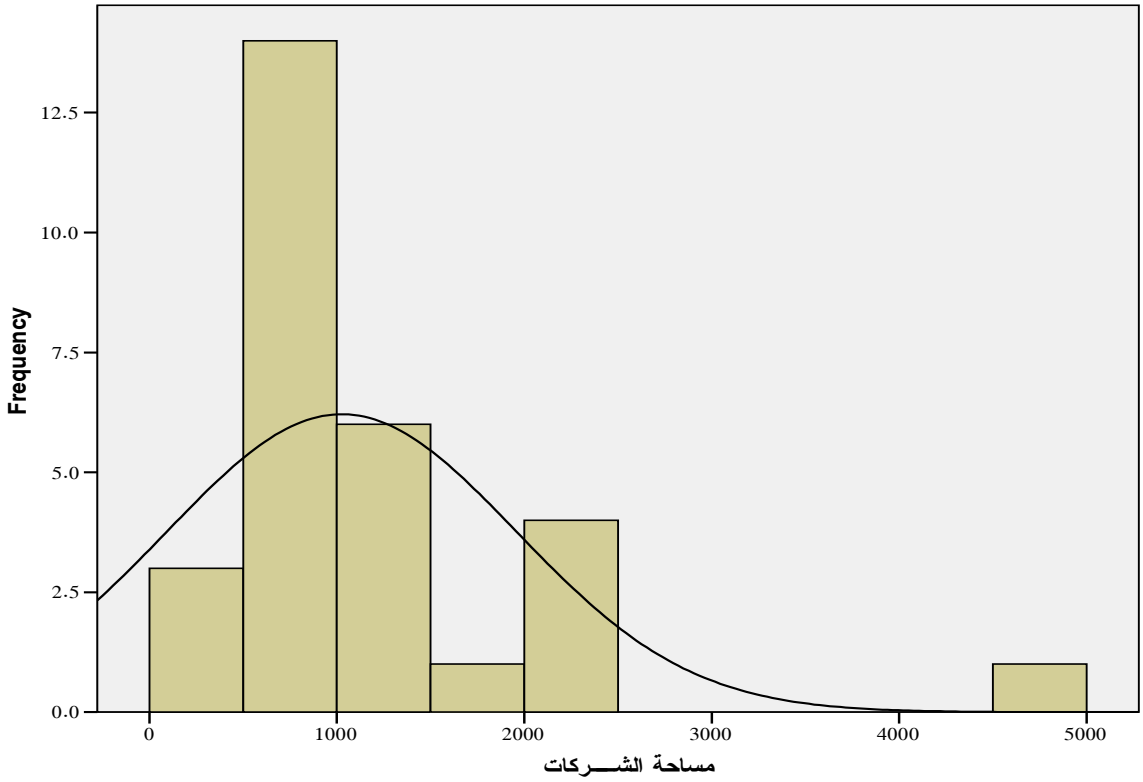

جدول (6/7) مساحة الشركات بمدينة غزة الصناعية

المساحة	التكرار	النسبة المئوية
حتى 1000 متر	19	%65.6
أكبر من 1000 متر – أقل من 2000 متر	5	%17.2
أكبر من 2000 متر	5	%17.2
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2- قيمة الإيجار السنوي للشركات في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/8) أن غالبية قيمة الإيجارات للشركات في مدينة غزة الصناعية يبلغ 26000$، حيث تبلغ ما نسبته 62.2%، وتم استخدام الوسيط لمعرفة القيمة المتوسطة لقيمة الإيجارات للشركات في مدينة غزة الصناعية، وذلك لوجود بعض القيم الشاذة كما هو موضح في الرسم البياني رقم (6/3)، وقد كانت قيمة الوسيط 15000$، وقيمة الوسيط هنا تتناسب مع قيمة الوسيط لمساحة الشركة حيث أن سعر إيجار المتر المربع هو 26$.

شكل رقم (6/3) قيمة الإيجار السنوي للشركات في مدينة غزة الصناعية

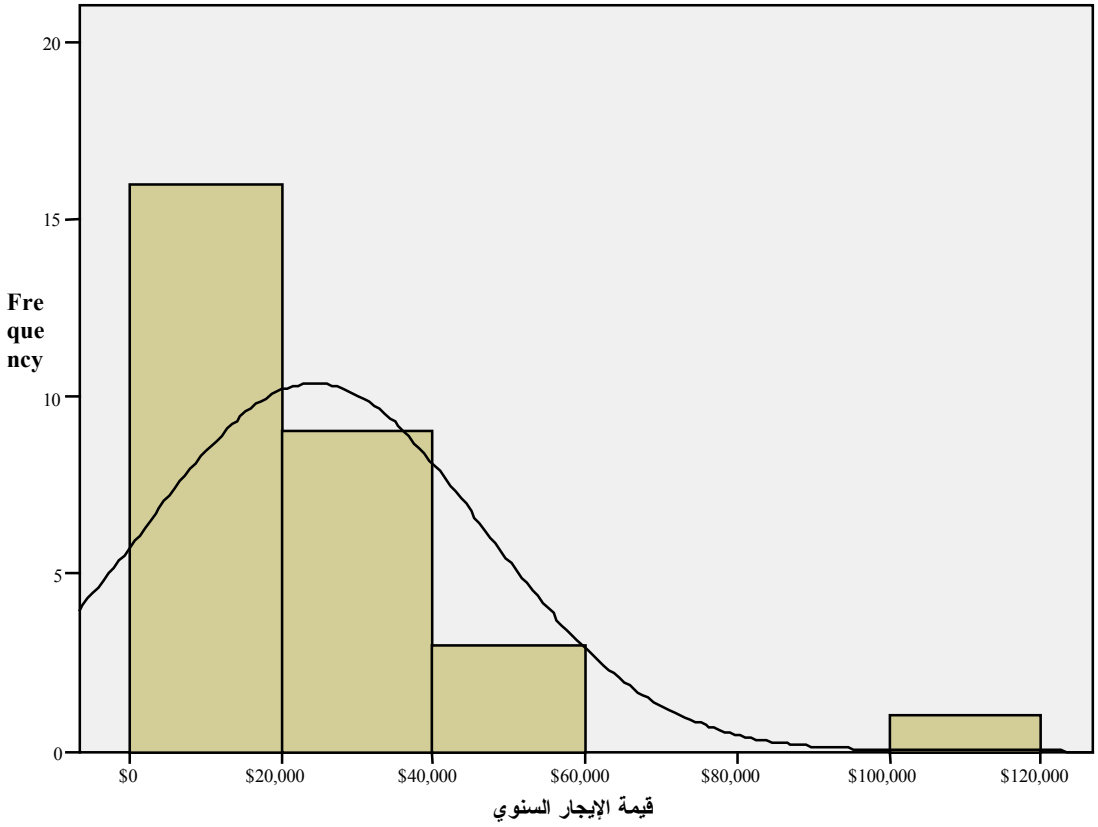

جدول (6/8) قيمة الإيجار السنوي للشركات في مدينة غزة الصناعية

قيمة الإيجار	التكرار	النسبة المئوية
حتى 26000 $	18	%62.2
أكبر من 26000$ إلى 54000$	10	%34.4
أكبر من 54000$	1	%3.4
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

3- ساعات الدوام الرسمي الأسبوعي في مدينة غزة الصناعية:

يبلغ الوسط الحسابي لعدد ساعات العمل الأسبوعي في مدينة غزة الصناعية حسب نتائج الدراسة الميدانية حوالي 46 ساعة أسبوعية، وهذا الرقم يتقارب مع ساعات العمل الأسبوعية التي حددها قانون العمل الفلسطيني والمحددة ب45 ساعة عمل أسبوعية.(الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2000)

6.1.3 خصائص الاستثمار بمدينة غزة الصناعية:

1- أنواع الأنشطة الإقتصادية بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/9) أن غالبية الشركات بمدينة غزة الصناعية هي شركات صناعية، حيث تبلغ نسبة الشركات الصناعية 79.3%، وهذا يتوافق مع الهدف الأساسي من إنشاء مدينة غزة الصناعية والمتمثل في جذب الأنشطة الصناعية ودعم النشاط التصديري.

جدول (6/9) أنواع الأنشطة الإقتصادية القائمة في مدينة غزة الصناعية

نوع النشاط	التكرار	النسبة المؤية
نشاط صناعي	23	%79.3
نشاط تجاري	4	%13.8
نشاط خدمي	2	%6.9
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2- أنواع الأنشطة الصناعية بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/10) تفوق شركات صناعة خياطة الملابس الجاهزة في مدينة غزة الصناعية على باقي أنواع الأنشطة الصناعية، حيث تبلغ ما نسبته 48% تقريبا من إجمالي عدد الشركات الصناعية، ويعزى هذا إلى ارتباطات التعاقد من الباطن للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية في مجال خياطة الملابس.

جدول (6/10) أنواع الأنشطة الصناعية القائمة في مدينة غزة الصناعية

نوع النشاط	التكرار	النسبة المئوية
صناعة خياطة الملابس الجاهزة	11	%47.8
صناعة الأثاث الخشبي	6	%26.1
أخرى	6	%26.1
المجموع	23	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

3- مدى ممارسة نفس النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية كانت تمارس نفس نوع النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية، حيث تبلغ نسبتهم 72%، ويرجع ذلك إلى حداثة إنشاء مدينة غزة الصناعية في شهر مارس 1999.

4- مكان ممارسة النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

إن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية كانت تمارس نفس نوع النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية وذلك في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبتهم 90.5%، ويعزى هذا إلى انتقال الشركات إلى العمل في مدينة غزة الصناعية بهدف الاستفادة من الإمتيازات التي يمنحها قانون المدن الصناعية، بالإضافة إلى الاستفادة من الأفضلية في إمكانية استيراد وتصدير البضائع من خلال معبر المنطار.

5- مصادر الحصول على المواد الخام للشركات في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/11) أن غالبية الشركات بمدينة غزة الصناعية تحصل على المواد الخام بالاعتماد على الاستيراد، ويعزى ذلك إلى ارتباطات التعاقد من الباطن مع المستوردين الإسرائيليين، بالإضافة إلى افتقار الاقتصاد الفلسطيني إلى توفر المواد الخام، حيث أشارت الدراسات السابقة بأن ذلك أحد معوقات التنمية الصناعية في فلسطين.

جدول (6/11) مصادر شراء المواد الخام للشركات في مدينة غزة الصناعية

مصدر شراء المواد الخام	التكرار	النسبة المئوية
السوق المحلي		
بنسبة 0%	23	%79.3
بنسبة 10 -51%	4	%13.8
بنسبة 70-90%	2	%6.9
المجموع	29	% 100
المستورد		
بنسبة 0%	6	%20.7
بنسبة 10 -51%	3	%10.3
بنسبة 70-90%	3	%10.3
بنسبة 100%	17	%58.7
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6- منافذ تسويق منتجات الشركات في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/12) أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية تسوق منتجاتها في إسرائيل، حيث تبلغ إجمالي نسبة ما يسوق في إسرائيل 69%، ويبلغ نسبة التسويق في الفئة من 75%-100% في إسرائيل ما نسبته 52% تقريبا، ويعزى هذا إلى ارتباط صناعات خياطة الملابس والأثاث الخشبي بنسبة (90%،100%) على التوالي بالمستوردين الإسرائيليين كما يتضح من جدول (6/35)، بينما يبلغ إجمالي نسبة ما يسوق في قطاع غزة 51.7%، وتبلغ نسبة التسويق في الفئة من 75%-100% في قطاع غزة ما نسبته 17.2%، ويعزى هذا إلى الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها قطاع غزة، من حيث الإغلاقات المتكررة للمعابر وخاصة معبر المنطار، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد أيام الإغلاقات لمعبر المنطار، فقد أغلق المعبر بنسبة 43% من أيام عام 2006، حيث بلغ عدد أيام الإغلاقات الفعلية[1] الكلية لمعبر المنطار 79 يوما في عام 2006، بنسبة زيادة 84% عن عام 2005، وبلغ عدد أيام الإغلاقات الفعلية الجزئية لمعبر المنطار 35 يوما في عام 2006.(معهد دراسات التنمية، 2007، ص7)

جدول (6/12) منافذ تسويق منتجات الشركات في مدينة غزة الصناعية

نسبة التوزيع	غزة		الضفة		إسرائيل		دول عربية		دول أجنبية	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
%0	14	48.3	18	62.1	9	31	28	96.6	27	93.2
%35-5	8	27.6	8	27.6	3	10.3	1	3.4	0	0
%70-50	2	6.9	1	3.4	2	6.9	0	0	1	3.4
%100-75	5	17.2	2	6.9	15	51.8	0	0	1	3.4
المجموع	29	100	29	100	29	100	29	100	29	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

7- تقنية التصنيع للشركات في مدينة غزة الصناعية:

توصل الباحث من خلال دراسة الشركات في مدينة غزة الصناعية إلى أن 51.7% من المستثمرين يقومون باستخدام الآلية الكاملة في تقنية التصنيع بنسب تتراوح من (60%-100%)، وأن 10.4% يستخدمون التقنية الإلكترونية في التصنيع ويرجع هذا إلى كبر حجم الاستثمار في مدينة غزة الصناعية. كما يتضح من الجدول (6/13)

[1] . الاغلاق الفعلي لا يشمل أيام الأعياد والعطل الرسمية.

جدول (6/13) تقنية التصنيع المتبعة في مدينة غزة الصناعية

النسبة	يدوية(غالبها)		نصف آلية		آلية(كاملها)		إلكترونية		لا ينطبق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
%0	27	93.1	21	72.4	14	48.3	25	86.2	24	82.8
%50-10	2	6.9	4	13.8	0	0	1	3.4	0	0
%100-60	0	0	4	13.8	15	51.7	3	10.4	5	17.2
المجموع	29	100	29	100	29	100	29	100	29	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

8- أنواع الآلات المستخدمة بالإنتاج في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/14) أن غالبية الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية تستخدم آلات حديثة ومستعملة في الإنتاج، حيث تبلغ نسبتها 70% تقريبا، ويعزى هذا إلى أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية كانت تمارس نفس نوع النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية كما ذكر سابقا.

جدول (6/14) سمات خطوط الإنتاج في مدينة غزة الصناعية

خطوط الإنتاج	التكرار	النسبة المئوية
حديثة	5	%21.7
حديثة ومستعملة	16	%69.6
مستعملة	2	%8.7
المجموع	***23**	**% 100**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

*عدد المشاهدات 23 بسبب أن عدد الشركات التي ينطبق عليها هي الشركات الصناعية فقط

6.2 آراء المستثمرين حول طريقة احتساب الإعفاءات الضريبية والنافذة الاستثمارية واستمرارية العمل:

6.2.1 تفضيلات المستثمرين لأسلوب احتساب الإعفاءات الضريبية بمدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/15) أن غالبية الشركات بمدينة غزة الصناعية تفضل ربط احتساب الإعفاء الضريبي عن طريق الدمج بين حجم رأس المال وتشغيل العمالة، حيث تبلغ نسبتها 79.31%، وليس كما هو مطبق في قانون المدن الصناعية بربط الإعفاء فقط بحجم رأس المال، ويعزى هذا إلى أن غالبية الصناعات في مدينة غزة الصناعية بنسبة 74% تقريبا هي صناعات كثيفة العمل أساسا وليس كثيفة رأس المال كما هو موضح في جدول (6/10)، سواء في صناعة

خياطة الملابس أو صناعات الأثاث، بالإضافة إلى ارتفاع حجم رأس المال المستثمر والذي يبلغ قيمة الوسيط 400 ألف دولار.

جدول (6/15) تفضيلات المستثمرين لأسلوب احتساب الإعفاءات الضريبية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
حجم رأس المال	5	%17.24
تشغيل عدد معين من العمالة	1	%3.45
الدمج بين حجم رأس المال وتشغيل العمالة	23	%79.31
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6.2.2 مدى تطبيق فكرة النافذة الاستثمارية الموحدة في مدينة غزة الصناعية:

1. المدة الزمنية لإنهاء إجراءات الترخيص للشركات:

يتضح من الجدول (6/16) أن نسبة الالتزام بتطبيق المدة الزمنية لإنهاء إجراءات الترخيص للشركات في مدينة غزة الصناعية وهي أقل من شهرين هي نسبة متوسطة، حيث تبلغ نسبتها حوالي 53.6%، ويعزى هذا إلى تعدد والتباعد المكاني للجهات اللازمة لإنهاء إجراءات الترخيص كما يتضح من جدول (6/17)، بالإضافة إلى أن التأخير قد يكون بسبب نقص في المستندات اللازمة من قبل المستثمر.

جدول (6/16) المدة الزمنية لإنهاء إجراءات الترخيص للشركات

المدة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من شهرين	15	%53.57
من شهرين إلى أقل من أربعة شهور	8	%28.57
أربعة شهور فأكثر	5	%17.86
المجموع	28	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2. الجهات التي قام المستثمر بزيارتها لإنهاء إجراءات الترخيص للشركات:

يتضح من الجدول (6/17) تعدد الجهات التي قام المستثمر بزيارتها لإنهاء إجراءات الترخيص، حيث أن غالبية الشركات قامت بزيارة معظم الجهات المسئولة عن الترخيص، ويعزى هذا إلى ضرورة قيام المستثمر باتمام الإجراءات مع هذه الجهات، فلابد من تقديم طلب الاستثمار لهيئة المدن الصناعية، والاستئجار من شركة بيدكو، واستكمال إجراءات السجل التجاري بوزارة الاقتصاد، والملف الضريبي بوزارة المالية، الاشتراك في شركة الكهرباء، ومطابقة شروط كل من وزارة العمل والدفاع المدني وسلطة جودة البيئة، ولكن التطبيق الفعلي

لمبدأ النافذة الاستثمارية الموحدة يوجب ضرورة تواجد كل هذه الجهات في مكان واحد، وذلك توفيرا للوقت والجهد وقضاءا على البيروقراطية.

جدول (6/17) الجهات المسئولة عن إجراءات الترخيص للشركات

اسم الجهة	عدد الاستجابات	النسبة المئوية	الترتيب
هيئة المدن الصناعية	29	%100	الأول
شركة بيدكو	26	%89.7	الثاني
شركة الكهرباء	25	%86.2	الثالث
وزارة الاقتصاد الوطني	24	%82.8	الرابع
وزارة المالية (الجمارك)	20	%69.0	الخامس
سلطة جودة البيئة	15	%51.7	السادس
الدفاع المدني	14	%48.3	السابع
وزارة العمل	10	%34.5	الثامن

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6.2.3 تقييم استمرارية نشاط الشركات في مدينة غزة الصناعية:

1. مدى رغبة الشركات في الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

يتضح من الجدول (6/18) أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية تفضل الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية، حيث تبلغ نسبتها 90% تقريبا.

جدول (6/18) رغبة الشركات في الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية

المدة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية
إغلاق المشروع	3	%10.3
الاستمرار في المشروع	26	%89.7
المجموع	29	% 100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2. مدى رغبة الشركات في الانتقال لمدينة صناعية أخرى:

يتضح من الجدول (6/19) أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية لا ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى، حيث تبلغ نسبتها 90% تقريبا.

جدول (6/19) رغبة الشركات في الانتقال لمدينة صناعية أخرى

المدة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية
ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى	3	%10.3
لا ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى	26	%89.7
المجموع	29	% 100

وقد أعزى معظم المستثمرون رغبتهم سواء في الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية أو عدم الرغبة في الانتقال لمدينة صناعية أخرى إلى عدم وجود البدائل الأفضل المتاحة أو الخوف من تحقيق المزيد من الخسائر الناتجة عن إيقاف الآلات والمعدات أو نقلها، بينما أعزى معظم المستثمرون الراغبون في الإغلاق ذلك إلى الأوضاع السياسية والإغلاق المتكرر للمعابر وارتفاع قيمة الإيجار والخدمات المقدمة بالإضافة إلى ضعف الحوافز المقدمة في مدينة غزة الصناعية أو عدم تطبيقها.

6.3 خصائص الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية:

تهدف الدراسة من خلال تناول خصائص الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية إلى إعطاء فكرة واضحة عن دور المدن الصناعية في استيعاب مختلف أنواع الأيدي العاملة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة والتقليل من نسبة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في تشغيل الأيدي العاملة على الاقتصاد الإسرائيلي.

1. توزيع العمالة وفقا للأنشطة الاقتصادية:

يتضح من الجدول (6/20) أن غالبية الأيدي العاملة في الشركات بمدينة غزة الصناعية تعمل في النشاط الصناعي، حيث تبلغ نسبتها 96%، وقد تم استخدام الوسيط لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة نظرا لوجود بعض القيم الشاذة، حيث تبلغ قيمة الوسيط 25 عامل في النشاط الصناعي، بينما أقل نسبة للأيدي العاملة في النشاط الخدمي، حيث تبلغ نسبتها 0.42%، وتبلغ قيمة الوسيط بها 2.5 عامل، حيث أن الأنشطة الصناعية القائمة في مدينة غزة الصناعية هي صناعات كثيفة العمل، إضافة إلى أن معظم الشركات القائمة هي شركات صناعية كما يتضح من جدول رقم (6/9).

جدول (6/20) توزيع العمالة وفقا للأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	عدد العمال	نسبة العمالة	الوسيط
صناعي	1010	%95.60	25
تجاري	42	%3.98	9
خدمي	5	%0.42	2.5
المجموع	**1057**	**% 100**	**18**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2. توزيع العمالة وفقا لنوع النشاط الصناعي:

يتضح من الجدول (6/21) أن غالبية الأيدي العاملة في الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية تعمل في صناعة خياطة الملابس، حيث تبلغ نسبتها 70.2%، وقد تم استخدام الوسيط لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة نظرا لوجود بعض القيم الشاذة، حيث تبلغ قيمة

الوسيط 43 عامل في صناعة خياطة الملابس، بينما أقل نسبة للأيدي العاملة في الأنشطة الصناعية الأخرى والتي تتضمن الصناعات المعدنية والألمنيوم والبلاستيك وأدوات كهربائية وتعبئة الزيوت النباتية، حيث تبلغ نسبتها 7% تقريبا، وتبلغ قيمة الوسيط بها 6 عمال، ويعزى هذا إلى أن الأيدي العاملة في النشاط الصناعي تمثل الأغلبية كما يتضح من جدول (6/20)، إضافة إلى تميز صناعة خياطة الملابس بكثافة العمل.

جدول (6/21) توزيع العمالة وفقا لنوع النشاط الصناعي

نوع الصناعة	عدد العمال	نسبة العمالة	الوسيط
خياطة الملابس	**709**	**%70.2**	**43**
الأثاث	**234**	**%23.2**	**32**
أخرى	**67**	**%6.6**	**6**
المجموع	**1010**	**% 100**	**25**

3. توزيع العمالة وفقا لنوع الصناعة و نوع العمالة:

يتضح من الجدول (6/22) أن معظم الأيدي العاملة في الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية هي عمالة ماهرة، حيث يبلغ نسبتها 67%، وقد تم استخدام الوسيط لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة نظرا لوجود بعض القيم الشاذة، حيث يبلغ قيمة الوسيط 15 عامل ماهر، ويعمل معظم هذه العمالة الماهرة في صناعة خياطة الملابس، حيث يبلغ نسبتها 71%، و يبلغ قيمة الوسيط 31.5 عامل ماهر، بينما أقل نسبة للأيدي العاملة في الشركات الصناعية هي العمالة الإدارية، حيث يبلغ نسبتها 8%، و تبلغ قيمة الوسيط بها 3 عمال إداريين، ويعمل أقل عدد من العمالة الإدارية في الصناعات الأخرى، حيث يبلغ نسبتها 18% من عدد العمالة الإدارية، ويبلغ قيمة الوسيط 1.5 عامل إداري، ويعزى هذا إلى أن طبيعة صناعة خياطة الملابس تعتمد على العمالة الماهرة أكثر من غيرها، بالإضافة أن أسس التعيين للعمالة تعتمد على عاملي الخبرة والتعليم كما هو موضح في جدول (6/25).

جدول (6/22) توزيع العمالة وفقا لنوع الصناعة و نوع العمالة

نوع الصناعة	نوع العمالة									المجموع
	عمالة إدارية			عمالة ماهرة			عمالة عادية			
	العمال	%	الوسيط	العمال	%	الوسيط	العمال	%	الوسيط	
خياطة الملابس	42	53.2	3.5	477	71.0	31.5	190	73.4	8	709
الأثاث	23	29.1	3.5	171	25.5	23	40	15.4	5	234
أخرى	14	17.7	1.5	24	3.5	3.5	29	11.2	1.5	67
المجموع	**79**	**100**	**3**	**672**	**100**	**15**	**259**	**100**	**5**	**1010**
النسبة	**%7.83**			**%66.53**			**%25.64**			**%100**

4. توزيع العمالة وفقا للجنس:

يتضح من الجدول (6/23) أن غالبية الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية من الذكور، حيث يبلغ نسبتهم 90.3%، وقد تم استخدام الوسيط لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة نظرا لوجود بعض القيم الشاذة، حيث يبلغ قيمة الوسيط 16 عامل، ويعتبر معظم هؤلاء من العمال المهرة حيث يبلغ نسبتهم 70%، و يبلغ قيمة الوسيط 16 عامل، بينما معظم العمالة من الإناث هي عمالة عادية، حيث تبلغ نسبتهن 73% تقريبا، ويعزى هذا إلى أن طبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ وما يترتب عليه من صعوبة خروج الإناث لسوق العمل الحرفي أو المهني واقتصارهن على العمل البسيط.

جدول (6/23) توزيع العمالة وفقا للجنس ونوع العمالة

نوع العمالة	نوع الجنس				مجموع عدد العمال
	ذكور		إناث		
	عدد العمال	النسبة المئوية	عدد العمال	النسبة المئوية	
عمالة إدارية	89	%9.3	3	%2.9	92
عمالة ماهرة	667	%70.0	25	%24.3	692
عمالة عادية	198	%20.7	75	%72.8	273
المجموع	**954**	**%100**	**103**	**%100**	**1057**
	%90.3		**%9.7**		**%100**
الوسيط	**16**		**1**		

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

5. توزيع العمالة وفقا لنوعية الأيدي العاملة:

يتضح من الجدول (6/24) أن معظم الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية هي عمالة ماهرة، حيث يبلغ نسبتها 66%، وقد تم استخدام الوسيط لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة نظرا لوجود بعض القيم الشاذة، حيث يبلغ قيمة الوسيط 23.9 عامل ماهر، بينما أقل نسبة للأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية هي العمالة الإدارية، حيث يبلغ نسبتها 9%، وتبلغ قيمة الوسيط بها 3 عمال إداريين، ويعزى هذا إلى أن معظم الشركات القائمة في مدينة غزة الصناعية هي شركات صناعية تعتمد على العمالة الماهرة أكثر من غيرها، بالإضافة إلى أن أسس التعيين للعمالة تعتمد على عاملي الخبرة والتعليم. كما هو موضح بجدول (6/25).

جدول (6/24) توزيع العمالة وفقا لنوعية الأيدي العاملة

نوع العمالة	عدد العمال	نسبة العمالة	الوسيط
عمالة إدارية	**92**	**%8.7**	**3**

نوع العمالة	عدد العمال	نسبة العمالة	الوسيط
عمالة ماهرة	692	%65.5	23.9
عمالة عادية	273	%25.8	5
المجموع	1057	% 100	18

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6. الأسس المعتمدة في تشغيل الأيدي العاملة:

يتضح من الجدول (6/25) أن عاملي الخبرة ثم التعليم تتصدران الترتيب في أسلوب تشغيل الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية، حيث تبلغ نسبتهما 72%، ويعزى هذا إلى طبيعة الاستثمار الخاص الذي يهتم دائما بالإنتاجية والفاعلية في الأداء، وهذا يتوافق مع أن معظم العمالة بمدينة غزة الصناعية هي عمالة ماهرة. كما يتضح من جدول (6/24).

جدول (6/25) الأسس المعتمدة في تشغيل العمالة

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	مجموع موافق و موافق بشدة	النسبة	الترتيب
1. الخبرة	0	2	0	6	21	27	%45	الأول
2. التعليم	6	6	1	14	2	16	%26.7	الثاني
3. التزكية	10	7	1	11	0	11	%18.3	الثالث
4. القرابة	12	11	0	6	0	6	%10	الرابع

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

7. الفئات العمرية للعمالة:

يتضح من الجدول (6/26) أن غالبية الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية تقع في الفئة العمرية من (21–50) عام، حيث تبلغ نسبتها 84.35%، ويعزى هذا إلى تميز العمالة في هذه الفئة العمرية بالجمع بين الخبرة والقدرة على العطاء، مما يتناسب مع طبيعة الاستثمار الخاص، وهذا يتفق مع أن الخبرة ثم التعليم تتصدران أسس تشغيل العمالة في مدينة غزة الصناعية. كما يتضح من جدول (6/25)

جدول (6/26) الفئات العمرية للعمالة

البيان	عدد العمالة	الوسيط	النسبة المئوية
أقل من 15 عام	7	0.24	%0.67
15 عام – 20 عام	149	1	%14.22
21 عام – 50 عام	893	15	%84.35
أكثر من 50 عام	8	0.27	%0.76
المجموع	1057		% 100

6.4 مقارنة بين عدد العمال قبل الاستثمار وفي بداية الاستثمار وحاليا في مدينة غزة الصناعية:

6.4.1 مقارنة بين عدد العمال في بداية الاستثمار وحاليا حسب الجنس:

إذا كان توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي سيتم استخدام اختبار t في حالة العينتين المستقلتين، وإذا لم يتحقق ذلك سيتم استخدام اختبار مان–وتني (Mann-Whitney)، وقد تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات من حيث أنها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو مناسب في حالة العينات الصغيرة ($n < 50$). وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول(6/27)

جدول (6/27) نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات

البيان		Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.
الذكور	بداية النشاط	0.778	29	0.000
	الحالي	0.707	29	0.000
الإناث	بداية النشاط	0.554	29	0.000
	الحالي	0.410	29	0.000

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من النتائج الموضحة في جدول رقم (6/27) تبين أن قيمة .Sig تساوي 0.000 في جميع الحالات وهي أقل من (α=0.01)، وبذلك نرفض الفرضية القائلة بأن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً عليه سيتم استخدام اختبار مان–وتني لاختبار ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الذكور حاليا وفي بداية النشاط وكذلك بالنسبة للإناث.

الجدول (6/28) يمثل نتيجة اختبار مان–وتني لمقارنة تطور حجم العمالة في بداية الاستثمار وحاليا حسب نوع الجنس في مدينة غزة الصناعية.

جدول (6/28) مقارنة بين عدد العمال في بداية الاستثمار وحاليا حسب نوع الجنس

وقت الاستثمار	الذكور			الإناث		
	عدد العمال	متوسط الرتبة	Sig	عدد العمال	متوسط الرتبة	Sig
بداية الاستثمار	1520	31.31	*0.019	195	26.32	*0.048
حاليا (فبراير،2007)	954	22.52		103	21.36	

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

* الفروق بين المتوسطات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

ومن جدول (6/28) تم الحصول على النتائج التالية:

1) الذكور:

تبين أن قيمة Sig = .019 وهي أقل من (α=0.05) وبذلك فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي عدد العمال الذكور حالياً وعند بداية الاستثمار، وتبين أيضاً أن متوسط عدد الذكور في بداية الاستثمار يزيد معنوياً عن عددهم الحالي، حيث أن متوسط الرتب لعدد الذكور في بداية الاستثمار بلغ 31.31 ، في حين أن متوسط الرتب لعدد الذكور حالياً بلغ 22.52.

2) الإناث:

تبين أن قيمة Sig = .048 وهي أقل من (α=0.05) وبذلك فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي عدد العمال الإناث حالياً وعند بداية الاستثمار، وتبين أيضاً أن متوسط عدد الإناث في بداية الاستثمار يزيد معنوياً عن عددهم الحالي، حيث أن متوسط الرتب لعدد الإناث في بداية الاستثمار بلغ 26.32 ، في حين أن متوسط الرتب لعدد الإناث حالياً بلغ 21.36، أي أن الانخفاض معنويا وحقيقيا ولا يرجع للصدفة في حالتي الذكور والإناث.

6.4.2 مقارنة بين عدد العمال في بداية الاستثمار وحاليا في مدينة غزة الصناعية حسب الجنس و نوع العمالة:

يتضح من الجدول (6/29) أن أعلى معدل انخفاض لنمو عمالة الذكور تعود للعمالة الماهرة، حيث يبلغ معدل انخفاضها 43.4%، وأن أعلى معدل انخفاض لنمو الإناث تعود للعمالة الماهرة، حيث يبلغ معدل انخفاضها 73.1%، ويلاحظ أن نسبة انخفاض العمالة من الإناث تفوق نظيرها من العمالة من الذكور حيث يبلغ معدل انخفاضها 47.2%، ويعزى هذا إلى أنه في حالة توقف النشاط للشركات في مدينة غزة الصناعية بسبب الإغلاق المتكرر للمعابر –حيث بلغ معدل الإغلاق الكامل لمعبر المنطار في عام 2006 ما نسبته 43% من أيام السنة– فإنه يتم الاستغناء عن العمالة الماهرة، وذلك تخفيضا للتكاليف وخاصة أن الدراسة الميدانية أظهرت أن معظم العمال لا يعملون بعقود وإنما بأجر يومي بنسبة 69% كما يتضح من جدول (6/32)، وبشكل عام فإن معدل العام لنمو العمالة قد انخفض بنسبة 38.37%.

جدول (6/29) مقارنة بين عدد العمال في بداية الاستثمار وحاليا حسب الجنس ونوعية العمالة

نوع العمالة	حاليا(فبراير/2007)				بداية الاستثمار			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	عدد العمال	معدل النمو	عدد العمال	معدل النمو	عدد العمال	%	عدد العمال	%
إدارية	89	-%14.4	3	-%25	104	6.8	4	2
ماهرة	667	-%43.4	25	-%73.1	1179	77.6	93	47.7
عادية	198	-%16.5	75	-%23.5	237	15.6	98	50.3
المجموع	954	-%37.2	103	-%47.2	1520	88.6	195	11.4
	-%38.37 المعدل العام للنمو							

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

6.4.3 مقارنة بين عدد العمال قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية وفي بداية الاستثمار وحاليا:

إن توزيع البيانات للفئات الثلاثة غير طبيعي حسب نتائج الجدول (6/30)

جدول (6/30) نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات

Tests of Normality

factor	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.
قبل الاستثمار	0.825	19	0.003
بداية الاستثمار	0.865	27	0.002
حاليا	0.838	26	0.001

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من النتائج الموضحة في جدول رقم (6/30) تبين أن قيمة .Sig تتراوح بين 001. ، 003. في جميع الحالات وهي أقل من (α=0.01)، وبذلك نرفض الفرضية القائلة بأن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً عليه سيتم استخدام اختبار كروسكال-والاس لاختبار ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عدد العمال قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية وفي بداية الاستثمار وحاليا،جدول (6/31) يمثل نتيجة اختبار كروسكال-والاس

جدول(6/31) مقارنة بين عدد العمال قبل الاستثمار وفي بداية الاستثمار وحاليا

الرتب		
البيان	التكرار	متوسط الرتب
قبل الاستثمار	19	48.00
بداية الاستثمار	27	37.89
الحالي	26	26.65
Total	72	
قيمة الاختبار	درجة الحرية	Sig
11.621	2	0.003

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول (6/31) يتبين أن متوسط الرتب لعدد العمالة قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية يبلغ 48 وهو أكبر من متوسط الرتب لعدد العمالة في بداية الاستثمار وحاليا، وبذلك يمكن القول أن متوسط عدد العمالة قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية يزيد بصورة ذات دلالة إحصائية عن عددهم في بداية الاستثمار وحاليا، ويعزى هذا إلى أن غالبية الشركات التي كانت تمارس نفس النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية يرجع إنشاؤها إلى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بنسبة 94.7% من الشركات، حيث المناخ الأكثر استقرارا وأمنا، وكذلك فإن متوسط عدد العمالة في بداية الاستثمار يزيد بصورة ذات دلالة إحصائية عن عددهم الحالي، حيث أن متوسط الرتب لعدد العمالة في بداية الاستثمار يبلغ 37.9، ويعزى هذا للمعوقات المختلفة التي تواجه المستثمرين في مدينة غزة الصناعية سواء من ضعف الحوافز المقدمة أو معوقات تشريعية وقانونية أو المعوقات التمويلية أو المعوقات السياسية والأمنية أو معوقات ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل التي سيأتي بيانها لاحقا.

6.5 المزايا المقدمة للعاملين وأنواع التأمينات والأجازات التي يحصلون عليها:

يتمتع العاملون بمدينة غزة الصناعية بعدد من المزايا، ويخضعون لبعض أنواع التأمينات، ويحصلون على عدة أنواع من الأجازات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

6.5.1 المزايا المقدمة للعاملين بمدينة غزة الصناعية:

يبين جدول (6/32) المزايا التي يقدمها أصحاب المصانع للعاملين بمدينة غزة الصناعية، حيث تبين أن حوالي (90%) من الشركات تمنح العاملين فترات للراحة أثناء العمل، بينما (72.4%) من الشركات لا تزود العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل، وأن (65.5%) من الشركات لا توفر للعاملين دورات للتأهيل المهني، وأن (69%) من الشركات لا توفر عقود عمل لجميع للعاملين.

6.5.2 التأمينات التي يتمتع بها العاملون بمدينة غزة الصناعية:

يبين جدول (6/32) التأمينات التي يقدمها أصحاب المصانع للعاملين بمدينة غزة الصناعية، حيث تبين أن (93.1 %) من الشركات توفر للعاملين تأمين ضد حوادث إصابة العمل، بينما (62.1%، 69%) من الشركات لا توفر للعاملين تأمينات اجتماعية وصحية على التوالي.

6.5.3 الأجازات التي يحصل عليها العاملون بمدينة غزة الصناعية:

يبين جدول (6/32) الأجازات التي يقدمها أصحاب المصانع للعاملين بمدينة غزة الصناعية، حيث تبين أن (58.6%) من الشركات لا تمنح العاملين أجازة مرضية مدفوعة الأجر، بينما أن (69%، 58.6%) من الشركات تمنح العاملين أجازة سنوية وأسبوعية مدفوعة الأجر على التوالي.

جدول (6/32) النسبة المئوية وكذلك الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات المجال (الحوافز المقدمة للعاملين في مدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	الموافقة		عدم الموافقة		الوسط الحسابي	
	تكرار	%	تكرار	%	القيمة	%
1. يحصل العاملون على إجازة مرضية مدفوعة الأجر	12	%41.4	17	%58.6	1.9	%47.5
2. يحصل العاملون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر	20	%69	9	%31	2.38	%59.5
3. يحصل العاملون على إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر	17	%58.6	12	%41.4	2.24	%56
4. يتمتع العاملون بفترات للراحة أثناء العمل	28	%89.7	1	%3.4	3.00	%75
5. يوجد تأمينات اجتماعية لجميع العمال	11	%37.9	18	%62.1	1.76	%44
6. يوجد تأمين صحي لجميع العمال	9	%31	20	%69	1.66	%41.5
7. يوجد تأمين ضد حوادث إصابة العمل للجميع	27	%93.1	2	%6.9	2.93	%73.3
8. يوفر المشروع عقود عمل لجميع العاملين	9	%31	20	%69	1.66	%41.5
9. يحصل العاملون على دورات تأهيل مهني	10	%34.5	19	%65.5	1.72	%43
10. تزودون العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل	8	%27.6	21	%72.4	1.59	%39.7

6.6 تحليل العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وكل من أسواق توفير مستلزمات الإنتاج وأماكن تسويق المنتجات، وبين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات:

لإيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات فقد تم استخدام اختبار مربع كاي، وهو مناسب في حالة دراسة العلاقة بين المتغيرات الوصفية.

6.6.1 العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق توفير مستلزمات الإنتاج:

من خلال النتائج الموضحة في جدول (6/33)، حيث أن قيمة (Sig) تساوي 0.000 وهو أقل من (α=0.01) مما يدل على أنه توجد أدلة كافية من بيانات العينة للقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا يعني أن جميع المستثمرين بالنشاط الصناعي في مدينة غزة الصناعية يعتمدون على الاستيراد في توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام، وأن معظم المستثمرين بنسبة 79.3% يعتمدون على الاستيراد في توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام.

جدول (6/33) العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق توفير مستلزمات الإنتاج

النشاط الاقتصادي	الاعتماد على الاستيراد في توفير مستلزمات الإنتاج			
	الموافقة		عدم الموافقة	
	تكرار	%	تكرار	%
1.النشاط الصناعي	23	%100	0	%0
2. النشاط التجاري	0	%0	4	%100
3. النشاط الخدمي	0	%0	2	%100
النسبة الكلية	%79.3		%20.7	
قيمة مربع كاي	درجات الحرية (df)		sig	
29.57	2		0.000	

6.6.2 العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق تسويق المنتجات:

من خلال النتائج الموضحة في جدول (6/34)، حيث أن قيمة (Sig) للتسويق في قطاع غزة وإسرائيل 0.01 و 0.000 على التوالي وهو أقل من (α=0.01) مما يدل على أنه توجد أدلة كافية من بيانات العينة للقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق تسويق المنتجات في إسرائيل وقطاع غزة، وهذا يعني اعتماد معظم المستثمرين بالنشاط الصناعي في مدينة غزة الصناعية على السوق الإسرائيلي وقطاع غزة في تسويق منتجاتهم، حيث تبلغ نسبتهم 69% و 51.7% على التوالي، وكذلك تبين من النتائج أن قيمة (Sig) للتسويق في الضفة الغربية والدول العربية والأجنبية تتراوح بين (0.79 و 0.12) وهو أكبر من (α=0.05) مما يدل على أنه لا توجد أدلة كافية من بيانات العينة للقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق تسويق المنتجات في تلك المناطق، وهذا يعني أنه يكاد يكون منعدم تسويق المنتجات في الضفة الغربية والدول العربية والأجنبية.

جدول (6/34) العلاقة بين نوع النشاط الاقتصادي وأسواق تسويق المنتجات

النشاط	قطاع غزة			الضفة			إسرائيل			دول عربية			دول أجنبية		
الصناعي	%31			%27.6			%69			%3.4			%6.9		
التجاري	%13.8			%10.3			%0			%0			%0		
الخدمي	%6.9			%0			%0			%0			%0		
المجموع	%51.7			%37.9			%69			%3.4			%6.9		
	value	df	sig	value	df	sig	value	df	sig	value	df	sig	value	df	sig
	9.38	2	.01	4.28	2	.12	18.1	2	.00	.47	2	.79	.96	2	.62

6.6.3 العلاقة بين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات:

من خلال النتائج الموضحة في جدول (6/35)، حيث أن قيمة (Sig) للتسويق في قطاع غزة وإسرائيل 0.01 و 0.000 على التوالي وهو أقل من (α=0.01) مما يدل على أنه توجد أدلة كافية من بيانات العينة للقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النشاط الصناعي وأسواق تسويق المنتجات في إسرائيل وقطاع غزة، وهذا يعني اعتماد غالبية الشركات العاملة في صناعة الأثاث الخشبي وخياطة الملابس في مدينة غزة الصناعية على السوق الإسرائيلي في تسويق منتجاتهم بنسبة (100%، 90%) على التوالي، واعتماد غالبية الشركات العاملة في الصناعات الأخرى والتي تشمل (صناعات أنابيب البلاستيك والألمنيوم والزيوت والأدوات الكهربائية) في تسويق منتجاتهم على قطاع غزة بنسبة 85.7%، وكذلك تبين من النتائج أن قيمة (Sig) للتسويق في الضفة الغربية والدول العربية والأجنبية تتراوح بين (0.79 و 0.12) وهو أكبر من (α=0.05) مما يدل على أنه لا توجد أدلة كافية من بيانات العينة للقول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النشاط الصناعي وأسواق تسويق المنتجات في تلك المناطق، وهذا يعني أنه يكاد يكون منعدم تسويق المنتجات الصناعية في الضفة الغربية والدول العربية والأجنبية.

جدول (6/35) العلاقة بين نوع النشاط الصناعي وأماكن تسويق المنتجات

النشاط	قطاع غزة			الضفة			إسرائيل			دول عربية			دول أجنبية		
أثاث	%16.7			%50			%100			%16.7			%0		
خياطة	%20			%0			%90			%0			%20		
أخرى	%85.7			%71.4			%71.4			%0			%0		
المجموع	%51.7			%37.9			%69			%3.4			%6.9		
	value	df	sig	value	df	sig	value	df	sig	value	df	sig	value	df	sig
	9.38	2	.01	4.28	2	.12	18.1	2	.00	.47	2	.79	.96	2	.62

6.7 اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test)، ويستخدم هذا الاختبار عندما يكون مجتمع الدراسة لا يخضع للتوزيع الطبيعي أو للبيانات الترتيبية، وذلك لمعرفة توجه أفراد العينة حول محتوى فقرة معينة، وتكون تلك الفقرة إيجابية، بمعنى موافقة أفراد العينة على محتوى تلك الفقرة، عندما يكون الوسط الحسابي لهذه الفقرة أكبر من 2 وقيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 (مستوى المعنوية)، وتكون سلبية عندما يكون الوسط الحسابي لهذه الفقرة أقل من 2 وقيمة الاحتمال أقل من0.05، ومحايدة إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من0.05.

6.7.1 الفرضية الأولى: " تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المدن الصناعية الفلسطينية يزيد قدرتها على توفير فرص العمل "

1. يتبين من الجدول رقم (6/36) من الفقرات الأولى والثالثة والرابعة أن ما نسبته 96.6% من المستثمرين يؤكدون عدم وجود حوافز مساعدة بأنواعها المختلفة قدمت لهم في مرحلة ما قبل الاستثمار، وقد بلغ الوسط الحسابي (0.28، 0.34، 0.28) على التوالي أي بنسبة (7%، 8.5%، 7%) على التوالي، وأن قيمة الإحتمال (Sig) تساوي 0.000 وهو أقل من 0.01 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرات.

جدول (6/36) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (الحوافز المساعدة التي قدمت للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية في مرحلة ما قبل الاستثمار) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1.وجود جهة تقدم خدمات مساعدة للمستثمر لإجراء دراسة الجدوى بمقابل رمزي	0	0	3.4	20.7	75.9	0.28	7	-5.103	0.000**
2.توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر للقيام بدراسة الجدوى	0	3.4	3.4	27.6	65.5	0.45	11.3	-4.725	0.000**
3.توفير منحة أو قرض للمستثمر لمساعدته في تغطية تكاليف الدراسة المطلوبة	0	0	3.4	27.6	69	0.34	8.5	-5.103	0.000**
4. تقوم هيئة المدن الصناعية بترويج	0	0	3.4	20.7	75.9	0.28	7	-5.103	0.000**

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
وتسويق أفكار المشروعات الجديدة									
5.تقوم الهيئة بتحديد أفكار المشروعات الجديدة	0	0	6.9	20.7	72.4	0.34	8.5	−5.004	0.000**
فقرات المجال جميعاً	**0**	**0.7**	**4.1**	**23.4**	**71.7**	**0.34**	**8.5**	**−5.199**	**.000****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/36) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 0.34 أي بنسبة (8.5%) كما بلغ قيمة الإحتمال (Sig) 0.000 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01). وذلك يدل على إجماع المستثمرين على الضعف الشديد في توفير المحفزات المساعدة في مرحلة ما قبل الاستثمار.

2. يتبين من الجدول رقم (6/37) من الفقرات الأولى حتى الثالثة والرابعة والخامسة أن ما نسبته 93.1% و 96.6% على التوالي بمتوسط 94.5% من المستثمرين يؤكدون عدم وجود دور للسلطة الفلسطينية وشركة بيدكو في توفير الحوافز اللازمة للتمويل الصناعي، وقد بلغ الوسط الحسابي ما بين (0.31 – 0.41) أي بنسبة ما بين (7.8% – 10.3%)، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.00 وهو أقل من 0.01 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من المستثمرين على هذه الفقرات.

جدول (6/37) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (دور السلطة الفلسطينية و شركة بيدكو في توفير الحوافز للتمويل الصناعي) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1.تملك السلطة أو تساهم في إنشاء بنك للتنمية الصناعية، لتوفير القروض	0	0	6.9	20.7	72.4	0.34	8.5	−5.004	0.000**
2.تتخذ السلطة إجراءات لضمان مساهمة البنوك التجارية في توفير القروض– خاصة قصيرة الأجل– للمشروعات الصناعية	0	0	6.9	17.2	75.9	0.31	7.8	−5.004	0.000**
3.تقوم السلطة بالاقتراض من الدول	0	0	6.9	24.1	69	0.38	9.5	−5.004	0.000**

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
والمؤسسات الدولية، ثم تقوم بتوفير قنوات مختلفة للتمويل الصناعي									
4.تقدم السلطة دعما مباشرا لبعض المشروعات الصناعية	0	0	3.4	34.5	62.1	0.41	10.3	−5.103	0.000**
5. تقوم شركة بيدكو بدور فاعل في توفير التمويل اللازم للمشاريع	0	0	3.4	27.6	69	0.34	8.5	−5.103	0.000**
فقرات المجال جميعاً	**0**	**0**	**5.5**	**24.8**	**69.7**	**0.36**	**9**	**−5.199**	**.000****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/37) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 0.36 أي بنسبة (9%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01). وذلك يدل على إجماع المستثمرين على الضعف الشديد في دور السلطة الفلسطينية وشركة بيدكو في توفير الحوافز اللازمة للتمويل الصناعي.

3. يتبين من الجدول رقم (6/38) من الفقرات الأولى حتى الخامسة أن ما نسبته 76.6% من المستثمرين يبدون عدم الاستفادة من محفزات الاستثمار والإعفاءات المقدمة بمدينة غزة الصناعية، ويتبين من الفقرة الرابعة أن ما نسبته 89.7% من المستثمرين يبدون عدم الاستفادة من الامتيازات الممنوحة من الأسواق الخارجية بناءا على الاتفاقيات الدولية، وقد بلغ الوسط الحسابي 0.69 أي بنسبة (17.3%)، وأن قيمة الاحتمال (Sig) 0.000 وهو أقل من 0.01، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α=0.01)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرات.

جدول (6/38) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (درجة الاستفادة من محفزات الاستثمار والإعفاءات المقدمة بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1. إعفاءات ضريبة الدخل	3.4	20.7	3.4	41.4	31	1.24	31	−2.457	0.014*
2. إعفاءات سيارة بدون جمرك، وبطاقة رجل أعمال	3.4	13.8	3.4	41.4	37.9	1.03	25.8	−3.213	0.001**

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
3. إعفاءات جمركية لمستلزمات الإنتاج	3.4	17.2	17.2	37.9	24.1	1.38	34.5	−2.000	0.023*
4. الامتـــيازات الممنوحة من الأسواق الخارجية بناءا على الاتفاقيات الدولية	3.4	3.4	3.4	37.9	51.7	0.69	17.3	−4.347	0.000**
5.خدمات الشحن والتخليص	0	6.9	13.8	48.3	31	0.97	24.3	−4.110	0.000**
فقرات المجال جميعاً	**2.8**	**12.4**	**8.3**	**41.4**	**35.2**	**1.06**	**26.5**	**−3.343**	**0.001****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

*دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.05).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/38) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 1.06 أي بنسبة (26.5%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig)0.001، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01). وذلك يدل على أن غالبية المستثمرين يؤكدون عدم الاستفادة من محفزات الاستثمار والإعفاءات المقدمة في مدينة غزة الصناعية.

4. يتبين من الجدول رقم (6/39) من الفقرات الثانية حتى السابعة أن ما نسبته 96.6% من المستثمرين يؤكدون عدم قيام السلطة الفلسطينية بدورها في توفير كل هذه الحوافز المساعدة للاستثمار، وبلغ الوسط الحسابي ما بين (0.34 – 0.41) أي بنسبة ما بين (8.5% – 10.3%)، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.000 وهو أقل من 0.01 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرات.

جدول (6/39) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (دور السلطة الفلسطينية في توفير المحفزات المساعدة لدعم الاستثمار مدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1. توفير و تشجيع التعليم الفني بإقامة المدارس والمعاهد الفنية	0	6.9	3.4	13.8	75.9	0.41	10.3	−4.347	0.000**
2.إقامة مراكز ومعاهد التدريب والتأهيل المهني	3.4	0	0	27.6	69	0.41	10.3	−4.828	0.000**
3. تشجيع وتحفيز المصانع على إنشاء وتطوير مراكزها الخاصة للتدريب المهني داخل المصانع	3.4	0	0	24.1	72.4	0.38	9.5	−4.828	0.000**

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
4.إنشاء معاهد التدريب الإداري	3.4	0	0	27.6	69	0.41	10.3	−4.828	0.000**
5. إنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية	3.4	0	0	24.1	72.4	0.38	9.5	−4.828	0.000**
6. إنشاء معاهد البحوث والدراسات الصناعية	3.4	0	0	20.7	75.9	0.34	8.5	−4.828	0.000**
7.تبني نظام للضمان والتأمينات الاجتماعية للعاملين في المدينة الصناعية	3.4	0	0	27.6	69	0.41	10.3	−4.828	0.000**
فقرات المجال جميعاً	**3**	**1**	**0.5**	**23.6**	**71.9**	**0.39**	**9.8**	**−4.828**	**0.000****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/39) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 0.39 أي بنسبة (9.8%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01). وذلك يدل على إجماع المستثمرين على عدم الرضا بدور السلطة الفلسطينية في توفير المحفزات المساعدة لدعم الاستثمار في مدينة غزة الصناعية.

5. يتبين من الجدول رقم (6/40) من الفقرة الثالثة أن ما نسبته 79.3% من المستثمرين لا يوافقون على مستوى الأداء الإداري لإدارة المعابر، وقد بلغ الوسط الحسابي (1.03) أي بنسبة (25.8%)، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي0.001 وهو أقل من 0.01 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرة.

جدول (6/40) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1. مستوى الأداء الإداري لهيئة المدن الصناعية مناسب	0	44.8	13.8	34.5	6.9	1.97	49.3	0.000	0.500
2. مستوى الأداء الإداري لشركة بيدكو مناسب	0	31	13.8	31	24.1	1.52	38	−0.739	0.115
3. مستوى الأداء الإداري لإدارة المعابر مناسب	0	17.2	3.4	44.8	34.5	1.03	25.8	−3.213	0.001**

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
4. تقدم الخدمات المطلوبة في الوقت المناسب	0	10.3	3.4	75.9	10.3	1.14	28.5	−3.969	0.000**
5. تقدم الخدمات المطلوبة بالجودة المناسبة	0	3.4	17.2	65.5	13.8	1.10	27.5	−4.53	0.000**
6. تكامل عمل هيئة المدن وشركة بيدكو وإدارة المعابر	0	10.3	13.8	51.7	24.1	1.10	27.5	−3.6	0.000**
7. هناك وضوح في أهداف وأدوار المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية	0	17.2	13.8	51.7	17.2	1.31	32.8	−2.65	0.002**
8. تتمتع المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية بالشفافية	0	10.3	24.1	58.6	6.9	1.38	34.5	−3.14	0.001**
فقرات المجال جميعاً	**0**	**18.1**	**12.9**	**51.7**	**17.2**	**1.32**	**33**	**−3.849**	**0.000****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (0.01= α).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/40) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 1.32 أي بنسبة (33%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000، مما يدل على أن متوسط درجة الاســتجابة لهذه الفقرات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (0.01= α). وذلك يدل على أن غالبية المستثمرين يؤكدون على عدم الرضا عن أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية.

6. يتبين من الجدول رقم (6/41) أن الوسط الحسابي لجميع المجالات السابقة يساوي 0.74 أي بنسبة (18.5%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المجالات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (0.01= α) وذلك يدل على إجماع المستثمرين على عدم وجود تشجيع للاستثمار المحلي والأجنبي في مدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل، حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%. كما هو موضح في جدول (6/29)

جدول (6/41) النسبة المئوية والوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل مجالات الفرضية الأولى

البيان	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
	القيمة	%		
جميع مجالات الفرضية	0.74	18.5	−4.828	0.000**

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (0.01= α).

أي إثبات الفرضية الأولى حيث **أن "عدم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المدن الصناعية الفلسطينية قلل من قدرتها على توفير فرص العمل ".**

6.7.2 الفرضية الثانية: تشريع و تفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار تساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمل عبر تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية.

يتبين من الجدول رقم (6/42) من الفقرتين الثالثة والعاشرة أن ما نسبته (65.5%) من المستثمرين يؤكدون ضعف قانون المدن الصناعية وأنه لا يتم تطبيقه، وقد بلغ الوسط الحسابي (1.17 ، 1.24) على التوالي أي بنسبة (29.3%، 31%) على التوالي، وقيمة الاحتمال (Sig) تساوي (0.001 ، 0.045) على التوالي وهو أقل من 0.05، ويتبين من الفقرتين الثامنة والحادية عشر أن ما نسبته 89.7% من المستثمرين يؤكدون على ضعف القدرة على تسويق المنتجات خارجيا وعدم وجود جمعية فاعلة تضم جميع المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، وقد بلغ الوسط الحسابي (0.72 ، 0.41) على التوالي أي بنسبة (18% ، 10.3%) على التوالي، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.000 وهو أقل من 0.01 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (0.05 و0.01= α)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرات كما وردت في الاستبانة.

جدول (6/42) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (التشريعات والقوانين والإجراءات المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1.قانون العمل والعمال الفلسطيني مناسب	0	41.4	17.2	17.2	24.1	1.76	44	0.000	0.500
2.قانون المدن الصناعية مشجع للاستثمار	6.9	41.4	10.3	24.1	17.2	1.97	49.3	−0.196	0.423
3. قانون المدن الصناعية يتم تطبيقه	0	31	3.4	17.2	48.3	1.17	29.3	−1.701	0.045*
4. إجراءات التراخيص سهلة و سريعة	6.9	51.7	3.4	31	6.9	2.21	55.3	+0.945	0.173
5.أنظمة العمل وشروطه سهلة	10.3	58.6	6.9	24.1	0	2.55	63.8	+2.309	0.021*
6. الإعفاءات الجمركية والضريبية المقدمة للمستثمر كافية	3.4	6.9	3.4	55.2	31	0.97	24.3	−3.969	0.000**
7. الإطار القانوني والقضائي مناسب	3.4	20.7	41.4	34.5	0	1.93	48.3	−0.483	0.315
8. تسويق المنتج خارجيا سهل	3.4	0	6.9	44.8	44.8	0.72	18	−4.619	0.000**

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
9. تسويق المنتج محليا سهل	0	24.1	24.1	24.1	27.6	1.45	36.3	−1.50	0.067
10. قانون المدن الصناعية ملائم مقارنة مع دول الجوار	0	10.3	24.1	44.8	20.7	1.24	31	−3.29	0.001**
11.توجد جمعية فاعلة تضم جميع مستثمري مدينة غزة الصناعية	0	6.9	3.4	13.8	75.9	0.41	10.3	−4.347	0.000**
فقرات المجال جميعاً	**3.1**	**26.6**	**13.2**	**30.1**	**27**	**1.49**	**37.3**	**−2.457**	**0.014***

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

*دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.05).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/42) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 1.49 أي بنسبة (37.3%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.014 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.05). وذلك يدل على أن معظم المستثمرين يؤكدون وجود معوقات تشريعية وقانونية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل، حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%. كما هو موضح في الجدول رقم (6/29)

أي إثبات **الفرضية الثانية** حيث **أن** " **ضعف تشريع وتفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية قلل من قدرتها على توفير فرص العمل** ".

6.7.3 الفرضية الثالثة: توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية تساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمل عبر تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية.

يتبين من الجدول رقم (6/43) من الفقرات الأولى والثانية والسابعة أن ما نسبته 82.8% من المستثمرين يؤكدون على ارتفاع سعر الفائدة البنكية وندرة مصادر التمويل الأخرى و صعوبة توفير الضمانات، وقد بلغ الوسط الحسابي (3.31،3.24،3.34) على التوالي أي بنسبة (83.5%،81%،82.8%) على التوالي، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.000، وهو أقل من 0.01، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α =0.01)، وهذا يعني أن هناك موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرات.

جدول (6/43) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (السياسات التمويلية المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1.ارتفاع سعر الفائدة البنكية	51.7	31.1	17.2	0	0	3.34	83.5	+5.17	0.000**
2.صعوبة توفير الضمانات	41.4	41.4	17.2	0	0	3.24	81	+5.17	0.000**
3.صعوبة الحصول على قروض طويلة	37.9	34.5	27.6	0	0	3.10	77.5	+4.76	0.000**
4.كثرة الإجراءات الروتينية في عمل البنوك	24.1	44.8	24.1	6.9	0	2.86	71.5	+3.76	0.000**
5.عدم توفر بنوك متخصصة بالاستثمار	51.7	27.6	20.7	0	0	3.31	82.8	+5.03	0.000**
6.طول الفترة الزمنية اللازمة حتى الحصول على موافقة على القرض	13.8	48.3	24.1	10.3	3.4	2.59	64.8	+2.62	0.004**
7.ندرة مصادر التمويل الأخرى	48.3	34.5	17.2	0	0	3.31	82.8	+5.17	0.000**
8. متطلبات المؤسسة التمويلية بالنسبة لدراسة الجدوى للمشروع متشددة.	17.2	48.3	31.1	3.4	0	2.79	69.8	+3.94	0.000**
فقرات المجال جميعاً	**35.8**	**38.8**	**22.4**	**2.6**	**0.4**	**3.07**	**76.8**	**+5.17**	**0.000****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/43) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.07 أي بنسبة (76.8%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α=0.01). وذلك يدل على أن معظم المستثمرين بنسبة 74.6% يؤكدون وجود معوقات مرتبطة بالسياسات التمويلية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل، حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%. كما هو موضح في الجدول رقم (6/29) أي إثبات الفرضية الثالثة حيث **أن "عدم توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية قلل من قدرتها على توفير فرص العمل "**.

6.7.4 الفرضية الرابعة: المعوقات السياسية والأمنية تؤثر سلبا على توفير فرص العمل عبر خفض إمكانية الاستمرار بالاستثمار في المدن الصناعية.

يتبين من الجدول رقم (6/44) من الفقرات الرابعة والخامسة أن ما نسبته 100% من المستثمرين يجمعون على أن التبعية الاقتصادية الكبيرة للجانب الإسرائيلي والإغلاقات المتكررة للمعابر هي من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار، وقد بلغ الوسط الحسابي (3.9، 3.93) على التوالي أي بنسبة (97.5%، 98.3%) على التوالي، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.000،

وهو أقل من 0.01، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α=0.01)، وهذا يعني أن هناك موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرات.

جدول (6/44) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (المعوقات السياسية والأمنية المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1.القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة البضائع	82.8	13.8	3.4	0	0	3.79	94.8	+5.10	0.000**
2. القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة المستثمر	79.3	17.2	0	3.4	0	3.72	93	+4.83	0.000**
3.ارتفاع معدل الجرائم والانفلات الأمني	86.2	6.9	3.4	3.4	0	3.76	94	+4.73	0.000**
4.التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي	89.7	10.3	0	0	0	3.9	97.5	+5.20	0.000**
5. الإغلاقات المتكررة للمعابر	93.1	6.9	0	0	0	3.93	98.3	+5.20	0.000**
فقرات المجال جميعاً	86.2	11	1.4	1.4	0	3.82	95.5	+5.20	0.000**

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

وبشكل عام يبين الجدول (6/44) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.82 أي بنسبة (95.5%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α=0.01). وذلك يدل على أن معظم المستثمرين بنسبة 97.2% يؤكدون وجود معوقات مرتبطة بالأوضاع السياسية والأمنية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل، حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%. كما هو موضح في الجدول (6/29) أي إثبات الفرضية الرابعة حيث **أن " وجود المعوقات السياسية والأمنية أثر سلبا على توفير فرص العمل"**

6.7.5 الفرضية الخامسة: ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل تؤثر سلبا على توفير فرص العمل عبر خفض إمكانية الاستمرار بالاستثمار في المدن الصناعية.

يتبين من الجدول رقم (6/45) من الفقرة الثانية أن ما نسبته 100% من المستثمرين يجمعون على ارتفاع التكاليف الثابتة المتمثلة بالإيجار وغيره، وقد بلغ الوسط الحسابي (3.55) أي بنسبة (88.8%)، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.000، وهو أقل من 0.01، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة

إحصائياً عند (α=0.01)، وهذا يعني أن هناك موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرة، بينما أعرب 65.5% من المستثمرين عن كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء بمدينة غزة الصناعية، وقد بلغ الوسط الحسابي (1.59) أي بنسبة (39.8%)، وأن قيمة الاحتمال (Sig) تساوي 0.027، وهو أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α=0.05)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة جوهرية من قبل المستثمرين على هذه الفقرة.

جدول (6/45) النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المجال (معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوسط الحسابي		قيمة اختبار z	(Sig)
						القيمة	%		
1. ارتفاع أجرة الأيدي العاملة	13.8	41.4	10.3	31.1	3.4	2.31	57.8	+0.98	0.163
2. ارتفاع التكاليف الثابتة (الإيجار ،وغيرها)	55.2	44.8	0	0	0	3.55	88.8	+5.2	0.000**
3. ارتفاع التكاليف التشغيلية(الكهرباء،المياه، رسوم مزاولة المهنة)	37.9	51.7	6.9	3.4	0	3.24	81	+4.62	0.000**
4. ارتفاع تكاليف التأسيس	34.5	58.6	3.4	3.4	0	3.24	81	+4.73	0.000**
5. عدم كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء	6.9	20.7	6.9	55.2	10.3	1.59	39.8	−1.92	0.027*
فقرات المجال جميعاً	**29.7**	**43.4**	**5.5**	**18.6**	**2.8**	**2.79**	**74.3**	**+4.83**	**0.000****

**دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

*دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.05).

وبشكل عام يبين الجدول رقم (6/45) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 2.79 أي بنسبة (74.3%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائياً عند (α= 0.01). وذلك يدل على أن معظم المستثمرين بنسبة 73.1% يؤكدون وجود معوقات مرتبطة بارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل، حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%. كما هو موضح في الجدول رقم (6/29)

أي إثبات الفرضية الخامسة حيث **أن " ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل أثر سلبا على توفير فرص العمل.**

6.8 تحليل الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة :

6.8.1 تحليل الفروق في آراء العينة حول معوقات الاستثمار في مدينة غزة الصناعية تعزى إلى الشكل القانوني:

1. من النتائج الموضحة في جدول رقم (6/46) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، تبين أن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (6/46) نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات

Tests of Normality				
معوقات الاستثمار	الشكل القانوني	Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	Sig.
المعوقات التمويلية	مساهمة خصوصية	0.831	19	0.003
	تضامن	0.808	6	0.069
	مساهمة عامة	0.818	3	0.157
المعوقات السياسية والأمنية	مساهمة خصوصية	0.599	19	0.000
	تضامن	0.666	6	0.003
	مساهمة عامة	0.923	3	0.463

ولتحليل هذه الفروق تم استخدام اختبار كروسكال- والاس لتحليل سؤال المعوقات التمويلية والمعوقات السياسية والأمنية، وهو الاختبار المناسب حيث أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول (6/47)

جدول (6/47) نتائج اختبار كروسكال- والاس

المجال	قيمة الاختبار	درجة الحرية df	مستوى المعنوية Sig
المعوقات التمويلية	4.555	3	0.207
المعوقات السياسية والأمنية	5.666	3	0.129
القرار	لا توجد فروق في آراء أفراد العينة ذات دلالة إحصائية		

تبين أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** تساوي 0.207، 0.129 في الحالتين وهما أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول المعوقات التمويلية والسياسية والأمنية تعزى إلى الشكل القانوني للشركات.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (6/48) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، تبين أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (6/48) نتيجة اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة طبيعة توزيع البيانات

Tests of Normality				
معوقات الاستثمار	الشكل القانوني	Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار	درجة الحرية	Sig.
المعوقات التشريعية والقانونية	مساهمة خصوصية	0.952	19	0.425
	تضامن	0.989	6	0.987
	مساهمة عامة	0.902	3	0.391
معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل	مساهمة خصوصية	0.942	19	0.292
	تضامن	0.934	6	0.611
	مساهمة عامة	0.923	3	0.463

واستكمالا لتحليل هذه الفروق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل سؤال المعوقات التشريعية والقانونية ومعوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل، وهو الاختبار المناسب حيث أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول (6/49)

جدول (6/49) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي

المجال	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
المعوقات التشريعية والقانونية	4.555	0.205
معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل	1.449	0.720
القرار	لا توجد فروق في آراء أفراد العينة ذات دلالة إحصائية	

تبين أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** تساوي 0.205، 0.720 في الحالتين وهما أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول المعوقات التشريعية والقانونية ومعوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل تعزى إلى الشكل القانوني للشركات.

ملخص الفصل

أولت السلطة الفلسطينية اهتماما بالنشاط الصناعي، مما دفعها إلى إنشاء مدينة غزة الصناعية، وذلك من أجل تطوير القطاع الصناعي والعمل على خلق فرص العمل.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية، أن غالبية الشركات هي شركات صناعية، وأن معظمها تعمل في صناعة خياطة الملابس، وغالبية الشركات تعتمد على الاستيراد في توفير مستلزمات الانتاج، واعتماد غالبية الشركات في صناعة الأثاث الخشبي وخياطة الملابس على السوق الإسرائيلي في تسويق منتجاتهم، ومعظمها تستعمل تقنية عالية بالتصنيع.

كما أظهرت الدراسة رغبة المستثمرين بتغيير أسلوب منح الإعفاء الضريبي عن طريق ربطه بالدمج بين حجم رأس المال وعدد العمال، وتأكيد المستثمرين لعدم التطبيق الكامل لفكرة النافذة الاستثمارية الموحدة.

كما بينت الدراسة أن غالبية الأيدي العاملة بالشركات تعمل بالنشاط الصناعي وبشكل خاص في صناعة خياطة الملابس، وأن معظم هذه الأيدي العاملة هي عمالة ذكور وماهرة، وعاملي الخبرة ثم التعليم هما أساس تشغيل هذه العمالة، و ضعف المزايا والحقوق المقدمة للعاملين.

قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة والتأكد من صحتها، حيث ثبت ضعف تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية من خلال الحوافز والاعفاءات المقدمة للمستثمرين، ووجود العديد من المعوقات المتمثلة في ضعف تشريع وتفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار وعدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود سياسات تمويلية مشجعة وارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل، أدى ذلك إلى إضعاف معدل نمو العمالة في مدينة غزة الصناعية، الذي أصبح سالبا بنسبة 38.4%.

في نهاية هذا الفصل تم تحليل الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول معوقات الاستثمار تعزى للشكل القانوني وتبين عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة ذات دلالة إحصائية.

الفصل السابع

النتائج و التوصيات

الفصل السابع

النتائج و التوصيات

7.1 النتائج:

بناءا على الدراسة النظرية والميدانية التي قام بها الباحث حول أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة مدينة غزة الصناعية)، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

7.1.1 نتائج خاصة بالسمات العامة للشركات في مدينة غزة الصناعية:

1. معظم الشركات المستثمرة بمدينة غزة الصناعية من الناحية القانونية هي شركات مساهمة خصوصية، حيث بلغت نسبتها حوالي 66%، أما باقي الشركات فإن 21% منها شركات تضامن والباقي إما شركات مساهمة عامة أو مؤسسة فردية.

2. معظم رأس المال المستثمر بمدينة غزة الصناعية هو استثمار فلسطيني، حيث بلغ نسبة الشركاء الفلسطينيين بنسبة 100% من رأس المال ما نسبته 86.4%.

3. الاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير، حيث أظهرت الدراسة أن حوالي 90% من المستثمرين في مدينة غزة الصناعية قد اعتمدوا على التمويل الذاتي.

4. حوالي 87% من الشركات المستثمرة بمدينة غزة الصناعية يبلغ حجم رأس مالها من 100 ألف دولار إلى أقل من مليون دولار، وبلغت قيمة الوسيط 400 ألف دولار.

5. تنوع المساحات المتاحة للاستثمار لتغطية كافة احتياجات المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، وحوالي 66% من الشركات بمدينة غزة الصناعية تعمل على مساحة 1000 متر مربع، وقد كانت قيمة الوسيط 600 متر مربع.

6. ارتفاع قيمة الإيجار للشركات بمدينة غزة الصناعية مقارنة بمصر والأردن، فقد بلغ 26000$ (بمعدل 26$/م) بنسبة 62.2% من الشركات بمدينة غزة الصناعية، وقد كانت قيمة الوسيط 15000$.

7. تميز مديري الشركات بمدينة غزة الصناعية بأنهم من أصحاب المؤهلات العالية سواء من حملة البكالوريوس أو الدراسات العليا، حيث بلغ مجموع نسبتهم حوالي 66% من إجمالي مدراء الشركات.

8. تميز أعمار مديري الشركات بمدينة غزة الصناعية بالنضج والقدرة على العطاء، حيث بلغ نسبة المديرين في الفئة العمرية من 30-50 سنة 86.4%، وبلغ الوسط الحسابي لأعمار مديري الشركات 43 سنة تقريبا.

7.1.2 نتائج خاصة بنشاط الشركات في مدينة غزة الصناعية:

1. سيطرت الأنشطة الصناعية بمدينة غزة الصناعية على باقي الأنشطة، حيث بلغ نسبة الشركات الصناعية 79.3%، مما يتوافق مع الغرض من إنشاء مدينة غزة الصناعية في جذب الأنشطة الصناعية ودعم النشاط التصديري.

2. تفوق صناعة خياطة الملابس الجاهزة بمدينة غزة الصناعية على باقي أنواع الصناعات، حيث تبلغ حوالي 48% تقريبا من إجمالي عدد الشركات الصناعية.

3. حوالي 72% من الشركات بمدينة غزة الصناعية كانت تمارس نفس نوع النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية، وذلك في قطاع غزة بنسبة 90.5% من الشركات.

4. اعتماد معظم الشركات المستثمرة بمدينة غزة الصناعية على الاستيراد في الحصول على المواد الخام، حيث أن 79.3% من الشركات تعتمد على الاستيراد في توفير المواد الخام، وهذا يؤثر سلبا على انتظام العملية الإنتاجية بسبب التأخير في استلام المواد الخام، الذي يرجع لتعرض المواد الخام التي يتم استيرادها لإجراءات التفتيش الأمني المشددة.

5. يعتبر السوق الإسرائيلي هو السوق الرئيس لتسويق منتجات الشركات في مدينة غزة الصناعية، حيث تبلغ إجمالي نسبة ما يسوق في إسرائيل 69%، ويبلغ نسبة التسويق في الفئة من 75%-100% في إسرائيل ما نسبته 52% تقريبا، ويبلغ نسبة ما يصدر إلى إسرائيل من صناعة خياطة الملابس وصناعة الأثاث الخشبي (90%، 100%) على التوالي.

6. تميز تقنية التصنيع المستخدمة بمدينة غزة الصناعية بأنها تقنية عالية، حيث أن 62.1% من المستثمرين يقومون باستخدام الآلية الكاملة أو الإلكترونية في تقنية التصنيع بنسب تتراوح من (60%- 100%).

7. غالبية الشركات الصناعية في مدينة غزة الصناعية تستخدم خليط من آلات حديثة ومستعملة في الإنتاج، حيث تبلغ نسبتها 70% تقريبا، ويعزى هذا إلى أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية كانت تمارس نفس نوع النشاط قبل الاستثمار في مدينة غزة الصناعية.

7.1.3 نتائج خاصة بمعوقات الاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

1. يؤكد غالبية المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بالأوضاع السياسية والأمنية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، حيث أكد ذلك 97.2% من المستثمرين.

2. يؤكد معظم المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بالسياسات التمويلية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية حيث أكد ذلك 74.6% من المستثمرين.

3. يؤكد معظم المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، حيث أكد ذلك 73.1% من المستثمرين.

4. يؤكد معظم المستثمرين على وجود معوقات تشريعية وقانونية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، حيث أكد ذلك 70.3% من المستثمرين.

7.1.4 نتائج خاصة بحوافز الاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

1. تتسم مدينة غزة الصناعية بضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين في مرحلة ما قبل الإستثمار، حيث أكد حوالي 95% من المستثمرين ضعف هذه الحوافز المقدمة لهم.

2. عدم وجود التطبيق الكامل والفعال لفكرة النافذة الاستثمارية الموحدة (One Stop Shop).

3. تتسم مدينة غزة الصناعية بضعف دور السلطة الفلسطينية و شركة بيدكو في توفير الحوافز اللازمة للتمويل الصناعي، حيث أكد حوالي 95% من المستثمرين ضعف هذا الدور.

4. تتميز مدينة غزة الصناعية بكفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء، حيث أكد حوالي 66% من المستثمرين على كفاءة هذه الخدمة المقدمة لهم.

7.1.5 نتائج خاصة بالأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية:

1. غالبية الأيدي العاملة في الشركات بمدينة غزة الصناعية تعمل في النشاط الصناعي، بنسبة 96% من الأيدي العاملة.

2. غالبية الأيدي العاملة في الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية تعمل في صناعة خياطة الملابس بنسبة 70.2% من الأيدي العاملة في الشركات الصناعية.

3. معظم الأيدي العاملة في الشركات بمدينة غزة الصناعية هي عمالة ماهرة، بنسبة 66%، ومن الذكور بنسبة 67%.

4. معظم الأيدي العاملة في الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية هي عمالة ماهرة، بنسبة 67% من الأيدي العاملة.

5. الاعتماد على عاملي الخبرة ثم التعليم، كأسس معتمدة في تشغيل الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية بنسبة 72%، مما أدى إلى أن تتسم غالبية الأيدي العاملة بمدينة غزة الصناعية بالقدرة على العطاء، حيث أن 84% من العمالة تقع في الفئة العمرية من (21–50) عام.

6. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي عدد العمال سواء الذكور أو الإناث حالياً وعند بداية الاستثمار، وأن متوسط عدد الذكور وكذلك الإناث في بداية الاستثمار يزيد معنوياً

عن عددهم الحالي. حيث أن متوسط الرتب لعدد الذكور في بداية الاستثمار وحاليا بلغ 31.31 و 22.52 على التوالي، ومتوسط الرتب لعدد الإناث في بداية الاستثمار وحاليا بلغ 26.32 و 21.36 على التوالي.

7. إن أعلى معدل انخفاض لنمو عمالة الذكور تعود للعمالة الماهرة، بمعدل انخفاض 43.4%، وأن أعلى معدل انخفاض لنمو الإناث تعود للعمالة الماهرة، بمعدل انخفاض 73.1%، وأن نسبة انخفاض العمالة من الإناث تفوق نظيرها من العمالة من الذكور حيث يبلغ معدل انخفاضها 47.2%.

8. إن متوسط الرتب لعدد العمالة بالشركة قبل الاستثمار بمدينة غزة الصناعية يبلغ 48 ، وهو يزيد بصورة ذات دلالة إحصائية عن عددهم في بداية الاستثمار وحاليا.

9. إن متوسط الرتب لعدد العمالة بالشركة في بداية الاستثمار بمدينة غزة الصناعية يبلغ 37.9، وهو يزيد بصورة ذات دلالة إحصائية عن عددهم الحالي.

10. انخفاض المعدل العام لنمو العمالة بحوالي 38% حاليا عنه في بداية الاستثمار.

11. ضعف المزايا والحقوق التي يقدمها أصحاب الشركات للعاملين بمدينة غزة الصناعية، حيث اقتصرت هذه المزايا في أن غالبية الشركات تمنح العاملين فترات للراحة أثناء العمل وتوفر للعاملين تأمين ضد حوادث إصابة العمل بنسبة (90%، 93.1%) على التوالي، وأن (69%، 58.6%) من الشركات تمنح العاملين أجازة سنوية وأسبوعية مدفوعة الأجر على التوالي، بينما لا تقوم الشركات بتزويد العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل، ولا توفر للعاملين دورات للتأهيل المهني، ولا توفر عقود عمل لجميع للعاملين، ولا توفر للعاملين تأمينات اجتماعية، ولاتأمينات صحية، ولا تمنح العاملين أجازة مرضية مدفوعة الأجر بنسب (72.4%، 65.5%، 69%، 62.1%، 69%، 58.6%) على التوالي.

12. إعدعد نموذج انحدار متعدد لتور حجم العمالة بمدينة غزة الصناعية في ضوء عوامل الانتفاضة والحصار (الاغلاق) وحجم الإنتاج.

7.1.6 نتائج خاصة بمدى رضا المستثمرين في مدينة غزة الصناعية بالنسبة:

(أ) الحوافز المقدمة:

1. عدم استفادة المستثمرين بمدينة غزة الصناعية من محفزات الاستثمار الخاصة بالمدن الصناعية، حيث أكد حوالي 77% من المستثمرين عدم تمتعهم بهذه المحفزات .

2. عدم قيام السلطة الفلسطينية بدورها بتوفير المحفزات المساعدة لدعم الاستثمار في مدينة غزة الصناعية، حيث أكد حوالي 96% من المستثمرين عدم توفير السلطة الفلسطينية لهذه المحفزات المساعدة.

(ب) الأداء الإداري للقائمين على الاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

1. عدم رضا المستثمرين عن أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية، حيث أكد حوالي 69% من المستثمرين عن عدم رضائهم بشكل عام عن أداء هذه المؤسسات.

2. ترتبط أعلى نسبة لعدم الرضا عن أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية بإدارة المعابر، حيث أكد حوالي 79% من المستثمرين عن عدم رضائهم عن أداء إدارة المعابر.

(ج) ربط الإعفاء الضريبي بحجم رأس المال:

1. حوالي 79% من الشركات بمدينة غزة الصناعية تفضل ربط احتساب الإعفاء الضريبي عن طريق الأخذ بالاعتبار حجم رأس المال وكذلك تشغيل العمالة.

7.1.7 نتائج خاصة بتقييم استمرارية العمل في مدينة غزة الصناعية:

1. نسبة 90% من الشركات بمدينة غزة الصناعية تفضل الاستمرار بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية رغم المعاناة التي تواجههم، ويرجع هذا إلى تفادي لخسائر أكبر في حالة الإغلاق من تعطيل للمكن والآلات وفقدان لشهرة الشركة وكذلك فقدان للعمالة المدربة.

2. نسبة 90% من الشركات بمدينة غزة الصناعية لا ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى، رغم المعاناة التي تواجههم، وقد أعزى المستثمرون ذلك لعدة أسباب هي:

أ) عدم توفر بديل أفضل محليا.

ب) الصعوبات المرتبطة بالانتقال للدول المجاورة سواء صعوبات اجتماعية (حيث البعد عن الأسرة) أو صعوبات نقل المكن والآلات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل.

ج) تميز انتاجية العامل الفلسطيني عن العمالة بالدول المجاورة.

7.2 التوصيات:

تتنافس دول العالم فيما بينها لاستقطاب الاستثمارات سواءا المحلية أو الأجنبية، حيث عمدت هذه الدول إلى إنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة بأنواعها المختلفة، وذلك لتحقيق أهداف منها ما هو متعلق بالتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والعمل على توفير فرص العمل للحد من نسبة البطالة، ومن هنا فلابد للسلطة الفلسطينية من السعي الدؤوب لإيجاد البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال القيام بالأعمال التالية:

7.2.1 التشريعات القانونية:

1. إصدار وتفعيل كافة التشريعات والقوانين التي تضمن تشجيع الاستثمار، وعلى رأسها قانون الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة و قانون تشجيع الاستثمار و قانون المواصفات والمقاييس.

2. مراجعة وتفعيل كافة الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين في المدن الصناعية، وخاصة فيما يتعلق بربط منح الإعفاءات الضريبية بالمزاوجة بين حجم رأس المال وعدد الأيدي العاملة، وليس الاقتصار على ربطها بحجم رأس المال كما هو معمول به، مما يتطلب تعديل قانون المدن الصناعية، حتى يتم تشجيع الشركات في مدينة غزة الصناعية على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل، وكذلك بتفعيل منح إعفاء سيارة بدون جمرك وبطاقة رجل الأعمال للمستثمر.

3. مراجعة وتفعيل كافة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع دول العالم، التي تساهم في دعم الاستثمار في أراضي السلطة الفلسطينية، من خلال فتح آفاق الأسواق الخارجية للمنتج الفلسطيني.

4. العمل على إيجاد جمعية فاعلة تضم جميع المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، وذلك لتفعيل المساهمة في العمل على إزالة المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين، وتسهيل عملية التواصل بين المستثمرين ومختلف الجهات الأخرى.

5. ضرورة توحيد جهة منح التصاريح المختلفة للمستثمرين في المدن الصناعية في هيئة المدن الصناعية، وليس من خلال وزارة الاقتصاد الوطني أو عبر الشركة المشغلة للمدينة الصناعية، وذلك من أجل تفعيل دور هيئة المدن الصناعية في التواصل مع المستثمرين.

7.2.2 السياسات التمويلية:

1. وضع سياسات ائتمانية وتمويلية مناسبة لمختلف فئات المستثمرين في مدينة غزة الصناعية على أن تحظى هذه السياسات بقدرة تنافسية تضاهي دول الجوار، سواء من حيث أسعار الفائدة وشروط وضمانات منح القروض، مما سينعكس أثره على الشكل القانوني للشركات بتشجيع إقامة الشركات المساهمة العامة وخلق فرص عمل أكبر.

2. إنشاء السلطة الفلسطينية أو مساهمتها في إنشاء بنك للتنمية الصناعية أو صندوق يقوم بالاقتراض من الدول والمؤسسات الدولية بشروط ميسرة ثم القيام بتوفير قنوات مختلفة للتمويل الصناعي.

3. اتخاذ سلطة النقد الإجراءات اللازمة لضمان مساهمة البنوك التجارية في توفير القروض – خاصة قصيرة الأجل– للمشروعات الصناعية القائمة في مدينة غزة الصناعية.

4. إعداد دراسة توضح سبب ضعف مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الصناعة.

7.2.3 الأوضاع السياسية والأمنية:

1. العمل على إزالة القيود المفروضة على التنقل والنقل عبر معبر المنطار التجاري وكذلك الاغلاقات المتكررة للمعبر، وذلك من خلال إشراك أطراف عربية ودولية في الضغط على الجانب الإسرائيلي للتوصل لاتفاق من شأنه الحد من هذه المعوقات وما تتسبب فيه من ارتفاع في التكاليف، وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية أن تلعب تركيا أو طرف ثالث آخر دورا معينا على المعابر أو بالمدن الصناعية بما يكفل نوعا من الحرية والضغط على إسرائيل لإزالة المعوقات والقيود المفروضة على حرية الاستيراد والتصدير والنقل والانتقال.

2. ضرورة ضبط الأوضاع الأمنية في قطاع غزة والحد من الانفلات الأمني ومعدل الجريمة، حيث لا ينمو استثمار إلا في ظل المناخ الآمن والمستقر.

3. العمل على تخفيف التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي، والسعي لفتح الأسواق العربية والإسلامية والأجنبية وذلك من خلال السعي لإنشاء مجمع صناعي أو منطقة حرة في مدينة رفح تخضع للقوانين والاتفاقيات الفلسطينية، وذلك كاستثمار مشترك مع الجانب المصري على أن يقع هذا المجمع الصناعي أو المنطقة الحرة في معظمها على الأراضي المصرية على الحدود مع مدينة رفح الفلسطينية، شريطة الاتفاق على حصر تشغيل العمالة الفلسطينية أو تحديد حد أقصى للعمالة المصرية، على أن يتم الاستفادة من الجانب المصري في توفير الخدمات المختلفة مثل (الكهرباء، الاتصالات، النقل....الخ)، والسعي لتوفير تمويل لهذا المجمع الصناعي من خلال

صناديق التنمية العربية، وتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، ومن الممكن إسناد مهمة تطوير هذا المجمع الصناعي أو المنطقة الحرة لشركة عالمية لتقوم بالتسويق لذلك.[1]

وهناك اقتراح للموقع إما جنوب شرق مدينة رفح الفلسطينية والتي تبعد مسافة 3.5 كم من مطار غزة الدولي أو جنوب غرب مدينة رفح الفلسطينية بجوار شاطئ رفح، على أن تكون مساحة المنطقة لاتقل عن 1500 دونم يتم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل كل مرحلة على مساحة 500 دونم.

7.2.4 تكاليف الاستثمار والتشغيل:

1. ضرورة قيام هيئة المدن الصناعية وشركة بيدكو بمراجعة سعر إيجار المتر المربع وكذلك سعر الكهرباء، والمياه المحلاة والصناعية والعادمة، و رسوم مزاولة المهنة بمدينة غزة الصناعية، والعمل على تخفيضها، وذلك لخلق مناخ استثماري جاذب مقارنة بدول الجوار.

2. العمل على توفير خدمات نقل وتخليص بأسعار مناسبة.

7.2.5 الحوافز و الدعم للمستثمرين:

1. ضرورة العمل على توفير حوافز للمستثمرين في مرحلة ما قبل الاستثمار وذلك من خلال ما يلي:

أ) ضرورة إيجاد مراكز استشارية متخصصة تقدم المعلومات والنصح والمشورة للمستثمرين بما يوفر لهم رؤى واضحة حول ظروف الاستثمار، عن طريق إنشاء حاضنات مثل حاضنات الأعمال.

ب) المساعدة في إجراء دراسة الجدوى للمشروعات بمقابل رمزي عن طريق تفعيل دور دائرة التخطيط والدراسات بهيئة المدن الصناعية.

ج) القيام بتوفير قائمة بأفكار المشروعات الجديدة.

2. قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير وتشجيع التعليم الفني بإقامة المدارس والمعاهد الفنية المتخصصة بما يتلاءم مع الخطة العامة للدولة.

3. إقامة مراكز ومعاهد للتدريب والتأهيل المهني والإداري، أو التعاون مع مراكز التعليم والتدريب في الجامعات، وتوجيهها لأداء دورها في هذا المجال، والتعاقد معها لأعمال التدريب المناسبة.

4. تشجيع وتحفيز المصانع على إنشاء و تطوير مراكزها الخاصة للتدريب المهني داخل المصانع.

[1] . يعمل الباحث مع فريق عمل في هيئة المدن الصناعية حاليا على إعداد مقترح لإنشاء منطقة رفح الحرة المشتركة.

5. رفع مستوى الأداء الإداري للقائمين على الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، سواء في هيئة المدن الصناعية من خلال (قيام مجلس إدارة الهيئة بإعادة هيكلة الهيئة بما يتناسب مع خلق مؤسسة استثمارية ربحية، وتدريب الكوادر الفنية والإدارية فيها)، أو شركة بيدكو من خلال (حث الشركة على تدريب كوادرها، بالإضافة لممارسة الهيئة للدور الإشرافي الفاعل على أداء المشغل والمطور لمدينة غزة الصناعية)، أو إدارة معبر المنطار من خلال (قيام السلطة الفلسطينية بعقد الدورات اللازمة لتطوير أداء موظفي المعبر وأهمية الرقابة على أدائهم).

6. إقامة معرض دائم داخل مدينة غزة الصناعية، من أجل عرض عينات من إنتاج الشركات الراغبة في ذلك للمساعدة بالقيام بدور تسويقي لدعم الصناعات في مدينة غزة الصناعية.

7. الاهتمام بالتحديث الدوري لموقع هيئة المدن الصناعية، والاستفادة من الموقع للتسويق لبرنامج المدن الصناعية وجذب المستثمرين، وكذلك للتسويق للصناعات القائمة، وكذلك الحال بالنسبة لشركة بيدكو.

8. ضرورة العمل على تنفيذ فكرة النافذة الاستثمارية الموحدة، وذلك عن طريق تجهيز مكتب يضم مندوبين عن كافة الجهات التي يحتاج إليها المستثمر لإتمام كافة الإجراءات.

7.2.6 الحوافز و الحماية للعاملين:

1. ضرورة حث ومتابعة أصحاب الشركات في مدينة غزة الصناعية على توفير الخدمات التالية للعاملين:

أ) توفير عقود عمل لجميع العاملين في الشركة.

ب) تبني نظام للتأمينات الإجتماعية لجميع العاملين.

ج) تزويد العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل، وذلك حرصا على سلامة العاملين.

د) توفير التأمين الصحي لجميع العاملين.

هـ) عقد دورات للتأهيل المهني للعاملين لتطوير أدائهم.

2. قيام هيئة المدن الصناعية وشركة بيدكو بالعمل على عقد دورات تدريبية متطورة للعمال في الشركات الصناعية، وخاصة لعمال صناعة خياطة الملابس، سواء دورات مجانية أو بسعر رمزي، وذلك من خلال التواصل مع اتحاد الصناعات الفلسطينية أو الجهات المانحة.

3. مطالبة وزارة العمل بمتابعة تطبيق قانون العمل.

المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

المراجع العلمية

أولا: الكتب العربية:-

(1) أبو زيد، محمد خير، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية **spss**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2005.

(2) أبو قحف، عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، 1998.

(3) التنير، سمير، تصميم أولي للمجمع الصناعي، الطبعة الأولى، بيروت 1978

(4) جامعة القدس المفتوحة، مناهج البحث العلمي، القدس، فلسطين، 1998.

(5) الحناوي، محمد صالح، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، 1997.

(6) الخضيري، حامد العربي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2000.

(7) الديب، محمد محمود، المستعمرات الصناعية تخطيطا وإنشاءا (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر 1973.

(8) الشوبكي، ريما، جابر، شادي، استغلال الأطفال اقتصاديا، نسخة الكترونية www.pcc-jer.org، 2003 .

(9) عسكر، كمال أحمد، بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 1983.

(10) القريشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.

(11) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان، الأردن، 2001.

(12) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تمويل الأعمال و الإدارة المالية، مطابع الشمس، عمان، الأردن، 2001.

(13) المشارقة، رانيا، برنامج التحليل الإحصائي SPSS، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 1997.

ثانيا: النشرات والدوريات:-

(1) أبو ظريفة، سامي، دور القطاع الصناعي في عملية التنمية في فلسطين، غزة، 1998.

(2) أبو ظريفة، سامي، مستقبل القطاع الصناعي في فلسطين مع إشارة خاصة إلى قطاع غزة، المؤسسة العربية الفنية للتنمية، غزة، فلسطين، 1995

(3) الأمم المتحدة، تقرير الاقتصاد الفلسطيني، ربيع،2000 .

(4) الأمم المتحدة، تقرير حول آثار الإغلاق وقيود الحركة على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية، 1 يناير2002-30 يونيو 2002، 2002.

(5) الاتحاد العام لنقابات فلسطين، خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام من عمر انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000- سبتمبر 2001، غزة، 2001.

(6) بوليفة، فاتن، تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، سلسلة مشروع تطوير القوانين (10)، رام الله، 2000.

(7) جاد الرب، حسام الدين، تجربة المدن الصناعية الجديدة في مصر دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي- تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، جامعة المنصورة، القاهرة 2002

(8)جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية- بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة- يونيسف أكتوبر 2004، الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، عدد (18) ابريل /يونيو 2005

(9)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (بيانات غير منشورة)، رام الله، فلسطين، كانون أول 2006.

(10) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية 2004، رام الله، فلسطين، ديسمبر2004.

(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، (الربع الثالث 2004)، رام الله، فلسطين، فبراير 2005.

(12) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ، ورشات عمل حول " أثر الحصار الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني" ، غزة، سبتمبر2004.

(13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي: 2003، رام الله، فلسطين، مايو 2004.

(14) الحزب الوطني الديمقراطي – أمانة السياسات، آثار المناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد القومي، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2004.

(15) الحياة الجديدة، جريدة إخبارية، الصادرة بتاريخ 2006/6/2.

(16) الراعي، محمد، الدماغ، حنين، القطاع الصناعي الفلسطيني (إمكانيات المنافسة وآفاق التطور)، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء بوزارة الاقتصاد الوطني، غزة، يوليو، 2005.

(17) رجب، معين، مشكلات الصناعة الفلسطينية، إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الصناعة، غزة، يناير 1997 .

(18) زين الدين، صلاح، دور المناطق الحرة في التنمية و تطوير مناخ الاستثمار، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي- تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، جامعة المنصورة، القاهرة 2002

(19) شركة بيرزيت الاستشارية والمركز الاستشاري في الإدارة والهندسة، قطاع الصناعات النسجية والملابس – نسخة أولية، كانون ثاني 2005.

(20) عبد الشافي، صلاح، الدور الاستراتيجي للتطور التقني في الصناعة، إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الصناعة، غزة، يناير، 1997.

(21) عواد، طاهر، بيانات حول واقع قطاع الصناعة الفلسطينية، ورقة مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، فلسطين 2000.

(22) عوض، سمير، المرأة الفلسطينية وسوق العمل، مجلة العمل والعمال، وزارة العمل، عدد (1) ، يوليو، فلسطين 1996.

(23) غباين، علام، الراعي، محمد، نصر الله، عبد الفتاح، الصناعات المستقبلية في فلسطين ودورها في التنمية الاقتصادية، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء بوزارة الاقتصاد الوطني، غزة، نوفمبر، 2005

(24) الفرا، ماجد، آراء حول السلوك الإداري الاستراتيجي عند المدير الفلسطيني- دراسة حالة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد11، العدد 2، غزة، 2003.

(25) قطامش، أحمد، التغيرات البنيوية التي استجدت على القوى العاملة في الضفة وغزة ما بعد أسلو، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 1999.

(26) قنطقجي، سامر مظهر، تنظيم المدن الصناعة وإدارتها -المدن الصناعية صديقة البيئة- نسخة إلكترونية www.kantakji.org ، حماة، سوريا 2003.

(27) مركز التخطيط الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، ديسمبر 1999.

(28) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير الخسائر الاقتصادية الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة، 2003.

(29) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي، عدد (9) ، ديسمبر، 2002.

(30) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد (1)، إبريل، 2005.

(31) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد (6)، أغسطس، 2006.

(32) معهد دراسات التنمية، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة 2006 حصار وبطالة وتدهور في مستويات المعيشة، تقرير رقم 1، غزة، فلسطين، مارس 2007.

(33) مكحول، باسم، المقومات والخيارات المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2001.

(34) مكحول، باسم، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، ديسمبر، 2000.

(35) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، المجلد الثاني، رام الله، تموز1993.

(36) نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2003.

(37) نوفل، أسامة، القطاع الصناعي 1994-2000، العدد الأول، مركز التخطيط الفلسطيني، 2001.

(38) نوفل، أسامة، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الصناعة، غزة، يناير، 1997.

(39) هندية، سهى، تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤسسة اليونيسف، نسخة الكترونية www.mol.gov.ps، 2003.

(40) الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني1994-1999، الطبعة الأولى، فلسطين، شباط 2001.

(41) الهيئة العامة للاستعلامات، تقرير خسائر الاقتصاد الفلسطيني، الطبعة الأولى، فلسطين، 2004.

(42) الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، التقارير الشهرية لدائرة خدمات المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، (1999–2006).

(43) الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، الموازنة العامة للعام 2006، غزة 2006.

(44) الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، دراسة الجدوى الاقتصادية لمنطقة رفح الصناعية المحلية، غزة 2001

(45) الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، دليل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ، غزة 2000

(46) الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ، غزة 1998

(47) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قانون العمل الفلسطيني، رقم 7 لسنة 2000.

(48) وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة عن المدن الصناعية الجديدة، جمهورية مصر العربية 2001

(49) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي لعام2004 لوزارة الصناعة والتجارة، الأردن، عمان، 2005.

(50) وزارة الصناعة، تقرير خسائر الصناعة 28/سبتمبر/2000 – 30/ابريل 2002، المراقب الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية –ماس– العدد 11، غزة، 2004.

(51) اليونكتاد، آفاق التنمية المطردة للإقتصاد الفلسطيني، تقرير أعد لصالح اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نيويورك، 1993.

ثالثا: الرسائل العلمية:-

(1) أبو المجد، رامي السيد، الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005.

(2) الأطرش ، عزمي ، معوقات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطردة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية 2002 .

(3) سليمان، عزة، تقييم تجربة بورسعيد المدينة الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1989.

(4) المرنخ، ميرفت، تقييم مدى تأثير بيئة العمل على الرضا الوظيفي للعاملين وأدائهم لأعمالهم في منشآت القطاع الصناعي في قطاع غزة – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

(1) Abu Zarifa, sami, The Palestinian Region & Local Industerial Estates Existing Situation & Future Prospects,gaza,2004.

(2) Boyes, William, Melvin, Michael, Economics, Houghton Mifflin Company, 4th ed., 1999.

(3) Cody, John, Hughes, Helen, and Wall, David, Policies for Industerial Progress in Developing Countries, Oxford University Press, 1980.

(4) EL-Masri, Emad, Essential Needs to Operate Palestine Industerial Area, PIEFZA, September 2005.

(5) Gitman, J. Lawrence. Principles of Managerial Finance, Brief Edition, Addison- Wesley Inc, 1998.

(6) McConnell, Campbell R., Economics, McGraw-Hill Inc., 11th ed., 1990.

(7) OECD, The Finance of Development, Paris, 1968.

(8) PIEFZA, Financial statements and independent auditors' report, 2005.

(9) PIEFZA, Gaza Information Technology Park (GITP) Concept paper, 2006.

(10) Statisticial abstract of Israel ,1993,No.44.

(11) Technical Engineering Consulting Campany,Preliminary Report of Gaza Local Industrial Estate, GAZA 2006.

(12) The Services Group, Rafah Enter prise Park, Gaza, Palestine 2001.

(13) UNIDO, Industrial Estate in Europe and the Middle East, Sales No. E. 68. II. B. 11, 1968.

(14) UNIDO, Industrial Estatse principles and practice, New York, 1997.

(15) UNIDO,ID-40-16, Domestic and External Financing, 1969.

(16) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Industrial Development in the Middle East, 1966.

(17) World Bank, Implementation Completion Report (TF-26048 TF-26089) on A Proposed Trust Fund Credit in The Amount OF US$ 10 Mmillion to the West Bank and Gaza For the Gaza Industerial Estate Project, December 2005.

(18) World Bank, Project Appraisal Document For A Proposed Trust Fund Credit In The Amount OF US$ 10 Million Equivalent To the West Bank and Gaza For The Gaza Industerial Estate Project, December 1997.

خامسا: مواقع شبكة الانترنت

www.sis.gov.eg/Ar/Publication/
www. Mfa.gov.jo/ar
www. PIEFZA.org
www.aba.org.eg/qiz_folder/QIZ.
www.arabmail.de/Elmerghany
www.asuit.gov.eg/arb/
www.egypt-law.com/taasis.htm
www.elaph.com
www.jordanembassy.com.qa/jordan11.
www.jordaninvestment.com/arabic/qiz.
www.meindustriesmag.com/topics/tp54
www.ndp.org.eg/visions/qis.asp#4-
www.PNIC.gov.PS
www.rezgar.com
www.wafa.ps

سادسا: المقابلات الشخصية:-

(1) عدة مقابلات مع السيد/ محمود ارحيم، مدير دائرة خدمات المستثمرين والبيئة في هيئة المدن الصناعية، غزة.

(2) عدة مقابلات مع السيد / محمد الراعي، مدير دائرة الاقتصاد الوطني بالوزارة، غزة.

(3) مقابلة مع السيد/ عبد الفتاح نصر الله، مدير دراسات السياسات بالوزارة، غزة، بتاريخ 2006/6/25.

(4) مقابلة مع السيد / معاوية الرملي، مدير شركة الرملي (جاكيت وبنطلون)، أحد مستثمري مدينة غزة الصناعية، غزة، بتاريخ 2007/2/7.

(5) مقابلة مع السيد / إسماعيل أبو العلا، مدير عام هيئة المدن الصناعية، غزة، بتاريخ 5/ 2007/2.

(6) مقابلة مع السيد / مساعد أبو عجوة، مدير دائرة عمليات مدينة غزة الصناعية، غزة، بتاريخ 2007/2/5.

(7) عدة مقابلات مع مستثمري مدينة غزة الصناعية، غزة.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
كلية التـــــــجـــــــارة استبانة رقم .....
قسم الدراســـات العليـــا
محاسبـــــــــة وتمـــويـــل

الأخ المستثمر الكريم : حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... وبعد

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على **أثر الاستثمار في مدينة غزة الصناعية على توفير فرص العمل**، والعمل على المساعدة في تخفيف حدة مشكلة البطالة، والتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية بهدف توجيه السياسات لعلاجها.

إن تعاونكم في هذا الموضوع سيساهم في تذليل كافة المعوقات.

وجدير بالذكر أن الاستبانة موجهة إلى الإخوة المستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

علمـــا أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

أود انتهاز هذه الفرصة لأقدم لكم شكري الجزيل على تعاونكم معنا.

الباحث

محمد مصطفى القدرة

إشراف/ د. محمد مقداد

غزة، فبراير 2007

أولا : بيانات عن المشروع

1. **اسم الشركة** .....(اختياري) .

2. **الشكل القانوني للشركة**: ☐ مؤسسة فردية ☐ شركة مساهمة خصوصية
☐ شركة تضامن ☐ شركة مساهمة عامة

3. **جنسية الشركاء**: ☐ % فلسطيني ☐ % إسرائيلي ☐ % عربي ☐ % أجنبي
(ملاحظة : في حالة التعدد، حدد نسبة كل شريك).

4. **يتكون الهيكل التمويلي للشركة من**: (**حدد النسبة داخل المربع**)
☐ % قرض ☐ % رأس مال ذاتي

5. **إجمالي المبالغ المستثمرة في المشروع**.....

6. **مساحة المشروع** ..... 7. **قيمة الإيجار السنوي**.....$

8. **عدد ساعات الدوام الرسمي الأسبوعي في المشروع** .....

9. **المؤهل العلمي لمدير المشروع**:

أقل من ثانوية عامة	ثانوية عامة	بكالوريوس	دراسات عليا

10. **يبلغ عمر مدير المشروع**.....

ثانيا: نشاط المشروع

11. **نوع النشاط**: ☐ صناعي ☐ تجاري ☐ خدمي ☐ أخرى (حدد)

12. **إذا كان النشاط صناعي أذكر نوع الصناعة**.....

13. **هل كنت تمارس هذا النشاط قبل العمل في مدينة غزة الصناعية؟**
☐ نعم (من فضلك حدد تاريخ البدء.....) ☐ لا .

14. **إذا كانت الإجابة نعم،أ) حدد المكان**: ☐ غزة ☐ إسرائيل ☐ أخرى (حدد).....
ب) عدد العمال.....

15. **يتم توفير مستلزمات الإنتاج(المواد الخام) من السوق** (حدد النسبة)
أ. محلي ☐ % ب. مستورد ☐ % ج. لا ينطبق ☐ .

16. **يتم تسويق منتجات الشركة**: (حدد النسبة في كل سوق)

قطاع غزة	الضفة الغربية	إسرائيل	للدول العربية	للدول الأجنبية

17. تقنية التصنيع تتسم بأنها:

يدوية في غالبها	نصف آلية	آلية	إلكترونية	لا ينطبق

18. تتسم خطوط الإنتاج بأنها :

حديثة	حديثة ومستعملة	مستعملة	لا ينطبق

ثالثا: معوقات وحوافز الاستثمار في مدينة غزة الصناعية

19.المعوقات التشريعية والقانونية

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.قانون العمل والعمال الفلسطيني مناسب					
2.قانون المدن الصناعية مشجع للاستثمار					
3. قانون المدن الصناعية يتم تطبيقه					
4. إجراءات التراخيص سهلة وميسرة و سريعة					
5.أنظمة العمل وشروطه سهلة					
6. الإعفاءات الجمركية والضريبية المقدمة للمستثمر كافية					
7. الإطار القانوني والقضائي مناسب					
8. تسويق المنتج خارجيا سهل					
9. تسويق المنتج محليا سهل					
10. قانون المدن الصناعية ملائم مقارنة مع دول الجوار					
11.توجد جمعية فاعلة تضم جميع مستثمري مدينة غزة الصناعية					

20.المعوقات التمويلية

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. ارتفاع سعر الفائدة البنكية					
2. صعوبة توفير الضمانات					
3. صعوبة الحصول على قروض طويلة الأجل					
4.كثرة الإجراءات الروتينية في عمل البنوك					

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
5.عدم توفر بنوك متخصصة بالاستثمار					
6.طول الفترة الزمنية اللازمة حتى الحصول على موافقة على القرض من جهة التمويل					
7.ندرة مصادر التمويل الأخرى					
8. متطلبات المؤسسة التمويلية بالنسبة لدراسة الجدوى للمشروع متشددة.					

21. المعوقات السياسية والأمنية

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة البضائع					
2. القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة المستثمر					
3.ارتفاع معدل الجرائم والانفلات الأمني					
4.التبعية الاقتصادية الكبيرة للجانب الإسرائيلي					
5. الإغلاقات المتكررة للمعابر على المنشأة					

22. معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. ارتفاع أجرة الأيدي العاملة					
2. ارتفاع التكاليف الثابتة(الإيجار،وغيرها)					
3. ارتفاع التكاليف التشغيلية(الكهرباء،المياه، رسوم مزاولة المهنة)					
4. ارتفاع تكاليف التأسيس					
5. عدم كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء					

23. الحوافز المساعدة التي قدمت لكم في مرحلة ما قبل الاستثمار

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.وجود جهة تقدم خدمات مساعدة للمستثمر لإجراء دراسة الجدوى بمقابل رمزي					
2.توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر للقيام بدراسة الجدوى					

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
3.توفير منحة أو قرض للمستثمر لمساعدته في تغطية تكاليف الدراسة المطلوبة					
4. تقوم هيئة المدن الصناعية بترويج وتسويق أفكار المشروعات الجديدة					
5.تقوم الهيئة بتحديد أفكار المشروعات الجديدة					

24.الدور الحالي للسلطة الفلسطينية و شركة بيدكو في توفير الحوافز للتمويل الصناعي:

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.تملك السلطة أو تساهم في إنشاء بنك للتنمية الصناعية، لتوفير القروض الميسرة					
2.تتخذ السلطة إجراءات لضمان مساهمة البنوك التجارية في توفير القروض- خاصة قصيرة الأجل- للمشروعات الصناعية					
3.تقوم السلطة بالاقتراض من الدول والمؤسسات الدولية بشروط ميسرة، ثم تقوم بتوفير قنوات مختلفة للتمويل الصناعي					
4.تقدم السلطة دعما مباشرا لبعض المشروعات الصناعية					
5. تقوم شركة بيدكو بدور فاعل في توفير التمويل اللازم للمشاريع					

25. تفضل التمتع بإعفاءات ضريبية مرتبطة بـــ

حجم رأس المال	تشغيل عدد معين من العمالة	الدمج بين حجم رأس المال و تشغيل العمالة

26. حدد درجة الاستفادة من محفزات الاستثمار المقدمة في مدينة غزة الصناعية:

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.إعفاءات ضريبة الدخل					
2. إعفاءات سيارة بدون جمرك،وبطاقة رجل أعمال					
3. إعفاءات جمركية لمستلزمات الإنتاج					
4. الامتيازات الممنوحة من الأسواق الخارجية بناءا على الاتفاقيات الدولية					

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
5.خدمات الشحن والتخليص					

رابعا : بيانات عن العمالة

27. عدد الأيدي العاملة في بداية نشاط المشروع وحاليا في مدينة غزة الصناعية:(اذكر العدد)

بيان	إداريين		عمالة ماهرة		عمالة عادية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
في بداية النشاط اذكر السنة.....						
في شهر 2 /2007						

28. صنف عمر العمالة المتوفرة في المشروع (اذكر العدد)

أقل من 15 عام	15-20 عام	21-50 عام	أكثر من 50 عام

29. تقوم بتعيين العمال والموظفين في المشروع حسب:

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.التعليم					
2. الخبرة					
3. القرابة					
4. التزكية					

30. دور السلطة الفلسطينية في توفير المحفزات المساعدة التالية لدعم مدينة غزة الصناعية:

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. توفير و تشجيع التعليم الفني بإقامة المدارس والمعاهد الفنية					
2.إقامة مراكز ومعاهد التدريب والتأهيل المهني					
3. تشجيع وتحفيز المصانع على إنشاء وتطوير مراكزها الخاصة للتدريب المهني داخل المصانع					
4.إنشاء معاهد التدريب الإداري					
5. إنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية					
6. إنشاء معاهد البحوث والدراسات الصناعية					
7.تبني نظام للضمان والتأمينات الاجتماعية للعاملين في المدينة الصناعية					

31. الحوافز المقدمة من صاحب العمل للعاملين

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. يحصل العاملون على إجازة مرضية مدفوعة الأجر					
2. يحصل العاملون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر					
3. يحصل العاملون على إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر					
4. يتمتع العاملون بفترات للراحة أثناء العمل					
5. يوجد تأمينات اجتماعية لجميع العمال					
6. يوجد تأمين صحي لجميع العمال					
7. يوجد تأمين ضد حوادث إصابة العمل لجميع العمال					
8. يوفر المشروع عقود عمل لجميع العاملين					
9. يحصل العاملون على دورات تأهيل مهني					
10. تزودون العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل					

خامسا: تقييم الخدمات المقدمة للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية

32. أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. مستوى الأداء الإداري لهيئة المدن الصناعية مناسب					
2. مستوى الأداء الإداري لشركة بيدكو مناسب					
3. مستوى الأداء الإداري لإدارة المعابر مناسب					
4. تقدم الخدمات المطلوبة في الوقت المناسب					
5. تقدم الخدمات المطلوبة بالجودة المناسبة					
6. تكامل عمل هيئة المدن وشركة بيدكو وإدارة المعابر					
7. هناك وضوح في أهداف وأدوار المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية					
8. تتمتع المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية بالشفافية					

33. ما هي المدة التقريبية التي استغرقتها المراحل المختلفة لإجراءات الحصول على الموافقة النهائية (الترخيص) على المشروع؟ .....

34. مـــا هي الجهات التي توجهت إليها للحصول على الموافقة النهائية للمشروع وبدء العمل ضع علامة (/) أمامها:

هيئة المدن الصناعية	
شركة بيدكو	
وزارة الاقتصاد الوطني	
وزارة المالية (الجمارك)	
وزارة العمل	
الدفاع المدني	
سلطة جودة البيئة	
شركة الكهرباء	

سادسا : تقييم استمرارية نشاط المشروع في مدينة غزة الصناعية

35. **هل تفكر في:**

الاستمرار في العمل بالمشروع ☐ إغلاق المشروع ☐ .

اذكر الأسباب:

.....

.....

36. **هل تفكر في الإنتقال إلى مدينة صناعية أخرى ؟**

نعم ☐ لا ☐ .

إذا كانت الإجابة نعم، اذكر المدينة .....

37. إذا كانت الإجابة في السؤال السابق نعم، ما هو سبب توجهك للاستثمار في مدينة أخرى

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.التسهيلات و الإمتيازات التي توفرها المدينة الصناعية الأخرى					
2.توفر العناصر الأساسية المطلوبة للمشروع في المدينة الصناعية الأخـــرى مثل الأيدي العاملة ، الخامات، الإدارة، السوق..الخ بشكل أفضل					
3.زيادة فرص الاستثمار الصناعي في المدينة الصناعية الأخرى					
4. سهولة توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل					
5. سهولة تسويق المنتجات					
6. سهولة حركة البضائع والأشخاص على المعابر					

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
7. الاستقرار السياسي والأمني بشكل أكبر					
8. توفر التسهيلات الائتمانية اللازمة لدعم الاستثمار					

38. أسباب أخرى للسؤال السابق (حدد)**.....**

39. هــل لديك مقترحات لتحسين الأداء في مدينة غزة الصناعية ؟ وما هي توقعاتك لمستقبل مدينة غزة الصناعية؟

اذكرها.....

.....

ملحق رقم (2)

أسماء السادة المحكمين

فيما يلي قائمة بأسماء الأساتذة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الاستبانة الخاصة بالبحث:-

أولا: الأكاديميين:

1. الأستاذ الدكتور / يوسف عاشور الجامعة الإسلامية – غزة
2. الدكتور/ علاء الدين الرفاتي الجامعة الإسلامية – غزة
3. الدكتور/ خليل أحمد النمروطي الجامعة الإسلامية – غزة
4. الدكتور/ سمير صافي الجامعة الإسلامية – غزة
5. الدكتور/ سعيد أبو جلالة جامعة فلسطين- غزة

ثانيا: المهنيين:

1. المهندس/ إسماعيل أبو العلا هيئة المدن الصناعية
2. المهندس/ بكر ثابت هيئة المدن الصناعية
3. المهندس/ محمود ارحيم هيئة المدن الصناعية

ملحق رقم (3)

جداول نتائج الإتساق الداخلي

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول(المعوقات التشريعية والقانونية) والدرجة الكلية للمجال الأول.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	قانون العمل والعمال الفلسطيني مناسب	0.540	0.001**
2	قانون المدن الصناعية مشجع للاستثمار	0.573	0.001**
3	قانون المدن الصناعية يتم تطبيقه	0.725	0.000**
4	إجراءات التراخيص سهلة وميسرة و سريعة	0.578	0.001**
5	أنظمة العمل وشروطه سهلة	0.781	0.000**
6	الإعفاءات الجمركية والضريبية المقدمة للمستثمر كافية	0.630	0.000**
7	الإطار القانوني والقضائي مناسب	0.731	0.000**
8	تسويق المنتج خارجيا سهل	0.596	0.000**
9	تسويق المنتج محليا سهل	0.423	0.011*
10	قانون المدن الصناعية ملائم مقارنة مع دول الجوار	0.709	0.000**
11	توجد جمعية فاعلة تضم جميع مستثمري مدينة غزة الصناعية	0.371	0.024*

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

* معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.05).

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني(المعوقات التمويلية) والدرجة الكلية للمجال الثاني.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	ارتفاع سعر الفائدة البنكية	0.795	0.000**
2	صعوبة توفير الضمانات	0.779	0.000**
3	صعوبة الحصول على قروض طويلة الأجل	0.890	0.000**
4	كثرة الإجراءات الروتينية في عمل البنوك	0.807	0.000**
5	عدم توفر بنوك متخصصة بالاستثمار	0.644	0.000**
6	طول الفترة الزمنية اللازمة حتى الحصول على موافقة على القرض من جهة التمويل	0.780	0.000**
7	ندرة مصادر التمويل الأخرى	0.729	0.000**
8	متطلبات المؤسسة التمويلية بالنسبة لدراسة الجدوى للمشروع متشددة.	0.795	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث(المعوقات السياسية والأمنية) والدرجة الكلية للمجال الثالث.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة البضائع	0.652	0.000**
2	القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة المستثمر	0.752	0.000**
3	ارتفاع معدل الجرائم والانفلات الأمني	0.580	0.000**
4	التبعية الاقتصادية الكبيرة للجانب الإسرائيلي	0.608	0.000**
5	الإغلاقات المتكررة للمعابر على المنشأة	0.500	0.003**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع(معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل) والدرجة الكلية للمجال الرابع.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	ارتفاع أجرة الأيدي العاملة	0.701	0.000**
2	ارتفاع التكاليف الثابتة(الإيجار، وغيرها)	0.555	0.001**
3	ارتفاع التكاليف التشغيلية(الكهرباء، المياه، رسوم مزاولة المهنة)	0.613	0.000**
4	ارتفاع تكاليف التأسيس	0.602	0.000**
5	عدم كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء	0.371	0.024*

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

* معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.05).

جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس(الحوافز المساعدة المقدمة في مرحلة ما قبل الاستثمار) والدرجة الكلية للمجال الخامس.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	وجود جهة تقدم خدمات مساعدة للمستثمر لإجراء دراسة الجدوى بمقابل رمزي	0.835	0.000**
2	توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر للقيام بدراسة الجدوى	0.989	0.000**
3	توفير منحة أو قرض للمستثمر لمساعدته في تغطية تكاليف الدراسة المطلوبة	0.942	0.000**
4	تقوم هيئة المدن الصناعية بترويج وتسويق أفكار المشروعات الجديدة	0.849	0.000**
5	تقوم الهيئة بتحديد أفكار المشروعات الجديدة	0.917	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس(الدور الحالي للسلطة الفلسطينية وشركة بيدكو في توفير الحوافز للتمويل الصناعي) والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تملك السلطة أو تساهم في إنشاء بنك للتنمية الصناعية، لتوفير القروض الميسرة	0.803	0.000**
2	تتخذ السلطة إجراءات لضمان مساهمة البنوك التجارية في توفير القروض- خاصة قصيرة الأجل- للمشروعات الصناعية	0.808	0.000**
3	تقوم السلطة بالاقتراض من الدول والمؤسسات الدولية بشروط ميسرة، ثم تقوم بتوفير قنوات مختلفة للتمويل الصناعي	0.842	0.000**
4	تقدم السلطة دعما مباشرا لبعض المشروعات الصناعية	0.795	0.000**
5	تقوم شركة بيدكو بدور فاعل في توفير التمويل اللازم للمشاريع	0.790	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السابع(درجة الموافقة على محفزات الاستثمار المقدمة في مدينة غزة الصناعية) والدرجة الكلية للمجال السابع.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	إعفاءات ضريبة الدخل	0.776	0.000**
2	إعفاءات سيارة بدون جمرك، وبطاقة رجل أعمال	0.879	0.000**
3	إعفاءات جمركية لمستلزمات الإنتاج	0.858	0.000**
4	الامتيازات الممنوحة من الأسواق الخارجية بناءا على الاتفاقيات الدولية	0.817	0.000**
5	خدمات الشحن والتخليص	0.593	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثامن(دور السلطة الفلسطينية في توفير المحفزات المساعدة للعمالة والصناعة) والدرجة الكلية للمجال الثامن

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	توفير و تشجيع التعليم الفني بإقامة المدارس والمعاهد الفنية	0.884	0.000**
2	إقامة مراكز ومعاهد التدريب والتأهيل المهني	0.938	0.000**
3	تشجيع وتحفيز المصانع على إنشاء وتطوير مراكزها الخاصة للتدريب المهني داخل المصانع	0.898	0.000**
4	إنشاء معاهد التدريب الإداري	0.953	0.000**
5	إنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية	0.914	0.000**
6	إنشاء معاهد البحوث والدراسات الصناعية	0.879	0.000**
7	تبني نظام للضمان والتأمينات الاجتماعية للعاملين في المدينة الصناعية	0.953	0.000**

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال التاسع(الحوافز المقدمة من صاحب العمل للعاملين) والدرجة الكلية للمجال التاسع.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يحصل العاملون على إجازة مرضية مدفوعة الأجر	0.734	0.000**
2	يحصل العاملون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر	0.694	0.000**
3	يحصل العاملون على إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر	0.790	0.000**
4	يتمتع العاملون بفترات للراحة أثناء العمل	0.575	0.001**
5	يوجد تأمينات اجتماعية لجميع العمال	0.800	0.000**
6	يوجد تأمين صحي لجميع العمال	0.557	0.001**
7	يوجد تأمين ضد حوادث إصابة العمل لجميع العمال	0.565	0.001**
8	يوفر المشروع عقود عمل لجميع العاملين	0.764	0.000**
9	يحصل العاملون على دورات تأهيل مهني	0.620	0.000**
10	تزودون العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل	0.784	0.000**

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

جدول (10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال العاشر(أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية) والدرجة الكلية للمجال العاشر.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	مستوى الأداء الإداري لهيئة المدن الصناعية مناسب	0.710	0.000**
2	مستوى الأداء الإداري لشركة بيدكو مناسب	0.752	0.000**
3	مستوى الأداء الإداري لإدارة المعابر مناسب	0.761	0.000**
4	تقدم الخدمات المطلوبة في الوقت المناسب	0.705	0.000**
5	تقدم الخدمات المطلوبة بالجودة المناسبة	0.701	0.000**
6	تكامل عمل هيئة المدن وشركة بيدكو وإدارة المعابر	0.605	0.000**
7	هناك وضوح في أهداف وأدوار المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية	0.791	0.000**
8	تتمتع المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية بالشفافية	0.768	0.000**

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة (α =0.01).

ملحق رقم (4)

خطوات التراخيص

أولا: متطلبات شهادة مدينة صناعية و/ أو منطقة صناعية حرة

م	الخطوات و الإجراءات	المستندات والوثائق	الجهة المنفذة	الوقت اللازم	الرسوم $
1	يـــراجع المستثمر النافذة الاستثمارية في مكتب عمليات المنطقة / أو أي مكتب من مكاتب الهيئة ويطلب المعلومات والنشرات			فوري	
2	يـــدرس المـــستثمر المعلومات والقوانين الناظمة ويتخذ قراره النهائـــي برغبته في الاستثمار بمساعدة قانوني أو أي مختص ويختار المكان المناسب لمشروعه		المستثمر أو مستشاره القانوني	فوري	
3	يحصل المستثمر على الطلب والتعهد، ثم يقوم المستثمر بتعبأة البيانات المطلوبة ويقدم الطلب ويرفقه بالتعهد العدلي إلى النافذة الاســـتثمارية فـــي مكتب عمليات المنطقة ويقوم بدفع الرسوم المستحقة	الطلب والتعهد إشعار الدفع	عمليات المنطقة		$ 200
4	يراجع الموظف المختص في مكتب عمليات المنطقة الصناعية الطلب ويستكمله المستثمر في حالة النقص		عمليات المنطقة	(24) ساعة	
5	بـــناء علـــى إتفـــاق بين المطور والمستثمر على عقد الإيجار بالـــشروط المـــتفق علـــيها مسبقا بحيث لا يعتمد العقد إلا بعد موافقة الهيئة للمستثمر حسب الآليات المتبعة				
6	يقوم مكتب عمليات المنطقة الصناعية بإرسال الطلب إلى دائرة خدمات المستثمرين والتراخيص بالهيئة		عمليات المنطقة		
7	تـــصدر دائرة عمليات المنطقة رسالة توصية لمسجل الشركات لتسجيله مبدئيا لحين استكمال الاجراءات	كتاب توصية	عمليات المنطقة	(24) ساعة	
8	تقـــوم دائـــرة خـــدمات المستثمرين والتراخيص بتدقيق الطلب بمختلف أقسامه أ- قسم معلومات عامة: مبين فيه هل المستثمر شـــركة مساهمة أم عادية وهل هي قائمة أو جديدة ورأس مالها وهوية مالكيها ومجلس إدارتها وممثلها المعتمد				
	ب- القـــسم الفنـــي: تـــتم مراجعته بالكامل داخل الهيئة لتحديد نوعـــية المنـــتج والأســـواق والمعـــدات والآلات والعمـــال والاحتـــياجات مـــن الخدمات ومدى توفرها و تصدر الموافقة علىالمشروع				
*	ج- القـــسم البيئـــي: يصنف المسئول البيئي في دائرة خدمات المـــستثمرين والتـــراخيص المشروع وفقا لمعايير سلطة جودة البيئة (A or B or C)			حد أقصى 4 أيام	
	مشاريع A تـــصادق سلطة جودة البيئة على التصنيف وتصدر موافقة على المشروع خلال 7 أيام	طلب الاستثمار	سلطة جودة البيئة	حد أقصى 7 أيام	
	مشاريع B			حد أقصى	

م	الخطوات و الإجراءات	المستندات والوثائق	الجهة المنفذة	الوقت اللازم	الرسوم $
	تضع سلطة جودة البيئة الشروط المرجعية لدراسة التقييم البيئي الأولي	الشروط المرجعية	سلطة جودة البيئة	21 يوم	
	يعد المستثمر عن طريق مكتب استشاري الدراسة	دراسة تقييم أولي	مكتب استشاري	حسب المستثمر	
	تراجع سلطة جودة البيئة الدراسة البيئية وفي حالة قبوله تصدر سلطة جودة البيئة الموافقة البيئية وترسلها للهيئة		سلطة جودة البيئة	حد أقصى 21 يوم	
	مشاريع C تضع سلطة جودة البيئة الشروط المرجعية لدراسة الأثر البيئي	الشروط المرجعية	سلطة جودة البيئة	حد أقصى 21 يوم	
	يعد المستثمر عن طريق مكتب استشاري دراسة الأثر البيئي	دراسة الأثر البيئي	مكتب استشاري	حسب المستثمر	
	تراجع سلطة جودة البيئة الدراسة البيئية وفي حالة قبوله تصدر سلطة جودة البيئة الموافقة البيئية وترسلها للهيئة		سلطة جودة البيئة	حد أقصى 28 يوم	
9	ترسل دائرة خدمات المستثمرين والتراخيص صورة عن الموافقة البيئية إلى عمليات المنطقة	الموافقة البيئية	خدمات المستثمرين		
10*	في حالة ترخيص مصانع الأغذية، الأدوية، العطور ومستضرات التجميل يتم اتباع التالي: يرسل صورة عن طلب المستثمر والمخطط إلى الإدارة العامة للرعاية الأولية بوزارة الصحة يقوم مسئول وزارة الصحة بتدقيق النماذج والمخطط ووضع شروط صحة البيئة وإرسالها إلى دائرة خدمات المستثمرين	الطلب والمخطط		حد أقصى 10 أيام	

*يرسل الطلب إلى وزارة الصحة في نفس الوقت الذي يرسل للبيئة

م	الخطوات و الإجراءات	المستندات	الجهة المنفذة	الوقت اللازم	الرسوم $
11	بمجرد حصول الطلب على الموافقة البيئية والفنية، وموافقة وزارة الصحة (إن وجدت)، تصدر عمليات المنطقة كتاب توصية بتسجيل الشركة نهائيا	كتاب توصية	عمليات المنطقة	7- 28 يوم من تاريخ تسليم الطلب	
12	توجيه كتاب من خدمات المستثمرين والتراخيص للمدير العام لعرضها على مجلس الإدارة		خدمات المستثمرين		
13	يعرض الطلب من قبل مدير عام الهيئة على مجلس إدارتها	بيانات عن الموافقات	مدير عام الهيئة	30 يوم من تاريخ تسليم الطلب	
14	موافقة مجلس الادارة			اسبوعين من تاريخ عرضه	
15	دفع رسوم شهادة منطقة صناعية		عمليات المنطقة	اسبوعين من قرار مجلس الإدارة	$ 800
16	تصدر الهيئة شهادة المنطقة الصناعية	شهادة	خدمات المستثمرين		
17	في حالة أرض الفضاء يراجع المستثمر دائرة تراخيص المباني لاستكمال إجراءات إنشاء المبنى	تعليمات رقم 5			

م	الخطوات و الإجراءات	المستندات	الجهة المنفذة	الوقت اللازم	الرسوم $
	حسب تعليمات رقم 5				
18	دفع رسوم ترخيص المباني				2 $/ م2
19	الحصول على رخصة بناء	رخصة بناء	تراخيص المباني		

ثانيا: تراخيص مزاولة المهنة

م	الخطوات والاجراءات	المستندات والوثائق	الجهة المنفذة	الوقت اللازم	الرسوم $
1	يستكمل المستثمر إجراءات استلام المبنى الصناعي من الشركة المطورة وتجهيزه بوسائل الدفاع المدني و الحصول على موافقة مديرية الدفاع المدني بمباشرة العمل	كتاب توصية من عمليات المنطقة	مديرية الدفاع المدني	حسب جاهزية المستثمر	حسب متطلبات الدفاع المدني
2	الحصول على موافقة وزارة العمل بالبدء في العمل	كتاب توصية من عمليات المنطقة	وزارة العمل	حسب جاهزية المستثمر	
3	الحصول على موافقة وزارة الصحة لمصانع الأغذية، الأدوية، العطور ومستحضرات التجميل	كتاب توصية من عمليات المنطقة	وزارة الصحة	حسب جاهزية المستثمر	
4	دفع رسوم مزاولة المهنة		عمليات المنطقة		حسب المساحة
5	تصدر الهيئة شهادة رخصة التشغيل للعام الجاري		خدمات المستثمرين		

ثالثا: تجديد الموافقة البيئية ومزاولة المهنة سنويا

م	الخطوات والاجراءات	المستندات والوثائق	الجهة المنفذة	الوقت اللازم	الرسوم $
1	تجديد الموافقة البيئية:	كتاب توصية من دائرة خدمات المستثمرين	سلطة جودة البيئة		
2 أ	تجديد ترخيص مزاولة المهنة تجديد موافقات الدفاع المدني	كتاب توصية من عمليات المنطقة	مديرية الدفاع المدني	حسب جاهزية المستثمر	
ب	تجديد موافقة وزارة العمل	كتاب توصية من عمليات المنطقة	وزارة العمل	حسب جاهزية المستثمر	
ج	الحصول على موافقة وزارة الصحة لمصانع الأغذية، الأدوية، العطور ومستضرات التجميل	كتاب توصية من عمليات المنطقة	وزارة الصحة	حسب جاهزية المستثمر	
د	دفع رسوم مزاولة المهنة		عمليات المنطقة		حسب المساحة
هـ	تصدر الهيئة شهادة رخصة التشغيل للعام الجاري		خدمات المستثمرين		

المصدر: هيئة المدن الصناعية – دائرة خدمات المستثمرين والبيئة